عدد 204 — 23 ذو القعدة 1447 (11 ماي 2026)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025–2026 : دورة أبريل 2026

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2026

صفحة

• محضر الجلسة رقم 275 ليوم الثلاثاء 3 ذو القعدة 1447هـ (21 أبريل 2026م)..... 17740

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 276 ليوم الثلاثاء 3 ذو القعدة 1447هـ (21 أبريل 2026م)..... 17773

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول.

• محضر الجلسة رقم 277 ليوم الأربعاء 4 ذو القعدة 1447هـ (22 أبريل 2026م)..... 17798

جدول الأعمال: مناقشة حصيلة عمل الحكومة إثر عرض رئيس الحكومة بمبادرة منه للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة 2021-2026 في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الأربعاء 15 أبريل 2026.

محضر الجلسة رقم 275

التاريخ: الثلاثاء 3 ذو القعدة 1447هـ (21 أبريل 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثمان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة السلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين المحترم، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 14 أبريل 2026 إلى تاريخه، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 56 سؤالا شفهيا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 57 سؤالا كتابيا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 13 جوابا كتابيا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الحركي، يخبر من خلالها المجلس طلب الفريق تأجيل السؤال الموجه لوزير النقل واللوجيستيك حول "حيثيات وملابسات الزيادة في علو جدار مطار الداخلة"، إلى جلسة لاحقة.

ونشير إلى أن المجلس سيعقد مباشرة بعد هذه الجلسة، جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول.

كما نحيط أعضاء المجلس الموقر، بأننا سنكون على موعد يوم غد الأربعاء 22 أبريل 2026، على الساعة العاشرة والنصف صباحا، مع جلسة عامة تخصص لمناقشة حصيلة عمل الحكومة التي عرضها السيد رئيس الحكومة في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان في 15 أبريل 2026.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، حول "تعزيز الشفافية وتحسين المؤشرات الدوائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نناقش معكم اليوم ملفا استراتيجيا وحساسا، يتعلق بتعزيز الشفافية وتحسين المؤشرات الدوائية، باعتباره أحد الأعمدة الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية ببلادنا وضمان الأمن الدوائي الوطني.

هذا الملف لا يرتبط فقط بتوفير الدواء، بل يتجاوز ذلك إلى ضمان جودته وتتبع مسارات توزيعه وضمان أسعاره وتأمين ولوج عادل ومنصف لجميع المواطنات والمواطنين.

وإذا كنا نسجل بإيجابية المجهودات المبذولة، خاصة على مستوى الإصلاح المؤسساتي من خلال إحداث وكالة مختصة وتعزيز آليات المراقبة، فإن الواقع يطرح اليوم مجموعة من الإشكالات التي لا يمكن التغاضي عنها، في مقدمة هذه الإشكالات:

- تنامي ظاهرة بيع الأدوية خارج المسارات القانونية، خاصة عبر

الأنترنيت؛

- تعقيد بعض المساطر المرتبطة بالترخيص والتسويق؛

- إشكالية المخزون الاستراتيجي وضمان استمرارية التزويد.

كما أن تحقيق السيادة الدوائية أصبح اليوم رهانا استراتيجيا، يفرض التوازن بين تشجيع الإنتاج المحلي والانفتاح على الأسواق الدولية، في إطار منافسة شريفة وشفافة.

وعليه، السيد الوزير، نسائلكم:

ما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها وزارتكم من أجل تعزيز الشفافية في تدبير سوق الأدوية وتشديد المراقبة على مسارات التوزيع، خاصة الرقمية، تبسيط المساطر دون المساس بالجودة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قبل إجابة السيد الوزير على سؤال السيد المستشار.

السيدات والسادة المستشارين،

يحضر معنا جانبا من هذه الجلسة، السيد إلكسندر دفوينيخ (Alexander Dvoinykh)، رئيس مجموعة الصداقة الروسية المغربية بمجلس الاتحاد الروسي، رئيس لجنة السياسة الزراعية والغذائية واستخدام الموارد الطبيعية، مرفوقا بوفد هام، في إطار زيارة العمل التي يقوم بها للمملكة المغربية.

وباسمكم جميعا أرحب بالوفد البرلماني الروسي، متمنيا لهم مقاما طيبا ببلدهم الثاني المغرب، وزيارة موفقة.

تفضلوا، السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد أمين التهراوي، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعزيز الشفافية في القطاع الدوائي هو شرط أساسي لاستعادة ثقة المواطن وضمان ولوجه إلى دواء آمن، وبسعر معقول.

اليوم، نشتغل على هذا الورش، من خلال ثلاث تحولات واضحة:

أولا، تغيير جذري في حكامة القطاع: بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، انتقلنا إلى نموذج حديث يقوم على الاستقلالية، النجاعة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي أقل من سنة حققنا تقدما ملموسا ونسير بثبات نحو بلوغ مستوى (GBT[1]-3) وفق معايير منظمة الصحة العالمية، بما يعزز الاعتراف الدولي بمنظومتنا الدوائية.

وفي هذا السياق تم إصدار مجموعة من النصوص التنظيمية المهمة خلال الأسابيع الأخيرة، والتي عززت دور الوكالة في الترخيص، في المراقبة، وفي تتبع الأدوية:

المرسوم المتعلق بالتأشيرة الصحية الخاصة بالأدوية المعدة للاستعمال البشري؛

المرسوم المتعلق بمزاولة الصيدلة وإحداث صيدليات والمؤسسات الصيدلية وفتحها؛

وأخيرا المرسوم المتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في الأبحاث بيوطبية.

ثانيا، إصلاح الإطار القانوني وتعزيز السيادة الدوائية: ونعمل على مراجعة القانون 17.04، حيث بلغ مراحل التداول والمصادقة بهدف الملاءمة القانونية الوطنية مع المعايير الدولية، تعزيز اليقظة الدوائية وتحسين الممارسات الصناعية الجيدة، وأخيرا تقوية صلاحيات الضبط. وبالموازاة بذلك أطلقنا إجراءات عملية لضمان تتبع الأدوية وجودتها من بينها:

- نظام التأشيرة الصحية للأدوية المستوردة، (visa sanitaire)؛

- تعزيز الرقابة على الجودة والسلامة وتفعيل نظام وطني لليقظة الدوائية، بهدف واضح وتأمين التزويد وتحسين الجودة وتقليص التبعية.

ثالثا، رقمنة المساطر: لمحاربة الغموض والتأخير، أطلقنا منصة الترخيص كشباك رقمي موحد يضمن الشفافية في معالجة الملفات، تتبعا كاملا لكل طلب وتقليصا ملموسا في آجال الترخيص، وسنعمم هذه المنصة تدريجيا لتشمل الأدوية والمستلزمات والأجهزة الطبية.

إذن السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

ما نقوم به الآن هو تحول عميق في حكامة القطاع الدوائي، قائم على الشفافية وتبسيط المساطر، بهدف تحقيق السيادة الوطنية في المجال الدوائي، وكذا استعادة ثقة المواطنة والمواطن وضمان حقهم في دواء آمن، ومتاح بجودة عالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

[1] The **G**lobal **B**enchmarking **T**ool.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

ونحن نناقش وضعية الأدوية، لا بد من التوقف عند الإصلاحات الضرورية لقطاع الصيدلة، ويمكن إصلاح قطاع الدواء دون فتح حوار وطني جدي ومسؤول مع الصيادلة.

اليوم تنلاحظو توتر داخل المهنة، وخصوصا بعد التقرير الأخير ديال مجلس المنافسة، اللي هو تيبقى عندو دور استشاري وغير ملزم، ولكن احنا خصنا نتعاملو وندخلوه في الحلقة ديالنا–كما قلتو السيد الوزير– كاين القانون 17.04 اللي انتوما خدامين عليه، خصنا اليوم نطمأنو (le pharmacien)، (le pharmacien) تبقى هو اللي في (la boucle) وتيكون هو اللي تينصح المواطن الأخير.

اليوم، من بعد هاذ التقرير ديال مجلس المنافسة خلق واحد التوتر، تيظهر ليا أننا خصنا عاجلا نفتحو واحد الحوار معهم ونطمأنوهم ونشرحو لهم باش ما يبقاش هذاك الغموض، عندهم تيقول لك لا، خص دابا (le capital) غادي تحل الشركات، أنا متفق بأن التقرير جا فيه مجموعة من النقط، ولكن خصنا نشرحو لهم ونفهموهم بأنه ماشي إلزامي فهو استشاري وفقط.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير في بضع ثواني.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فعلا صدر هاذ القرار ديال مجلس المنافسة، مجلس المنافسة هو مؤسسة دستورية تتعطي مجموعة من.. يعني تتبدي واحد الرأي فيما يخص واحد القطاع، أنا استقبلت المؤسسات التمثيلية للصيدلة، وأكدت لهم جوج حوايج.

أولا، الآراء اللي كاينة في التقرير ديال مجلس المنافسة، البعض منها كاين واحد الإصلاحات اللي هي مهمة، اللي فايت لنا أننا اشتغلنا فيها وهاذ الشي راه الصيادلة راه عارفينها، بحيث أنهم تنشتغلو معهم، وكاين مجموعة من الآراء اللي هي ما كيناش عندنا في البرنامج لا الوزاري ولا البرنامج الحكومي، منها المسألة ديال فتح الرأسمال.

ثانيا، اللي بغيت نأكد كذلك هو أنه احنا في إطار التواصل مع هاذ الفئة هو إطار تشاركي، والمنهجية اللي بدينا بها من الأول في إطار إصلاح القطاع، غنبقاو فيها، أي إصلاح اللي غيمس بالصيادلة غيكون في إطار المشاركة ونقاش مع الصيادلة يعني الفاعلين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالين المواليين حول "الخدمات الصحية"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "تحسين جودة الخدمات وتعزيز العلاقة مع المواطن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن تحسين جودة الخدمات وتعزيز العلاقة مع المواطن.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تحسين جودة الخدمات الصحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

في إطار تنزيل القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، نثمن المجهودات المبذولة لتوسيع العرض الصحي وتقريب الخدمات من المواطنين، خاصة في ظل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

غير أن المعطيات الميدانية بعدد من المدن الكبرى تظهر استمرار الضغط على المستشفيات الإقليمية، حيث تستقبل أقسام المستعجلات في بعض المؤسسات ما بين 12.000 و18.000 حالة يوميا، لتتجاوز في كثير من الأحيان طاقتها الاستيعابية، الشيء الذي يؤثر على ظروف الاستقبال وجودة الخدمات، ناهيك عن آجال المواعيد تصل إلى 3 أو 4 أسابيع، إن لم نقل أكثر في بعض التخصصات.

وفي نفس السياق، يعرف المستشفى الإقليمي بالقنيطرة ضغطا متزايدا، باعتباره يستقبل مرضى من عدة أحياء ومناطق مجاورة، في وقت لا تزال فيه مراكز صحة القرب غير قادرة على أداء دورها الكامل، إذ تشير المعطيات إلى خصاص يقدر في بعض المناطق بطبيب واحد

لكل 8.000 إلى 10.000 نسمة، فضلا عن نقص في الأطر التمريضية والتجهيزات الأساسية.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات الاستعجالية التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لضمان استمرارية وجودة الخدمات الصحية، بما يستجيب لانتظارات المواطنين ويصون كرامتهم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين.

تفضل.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز العلاقة مع المواطن هو في صلب الإصلاح العميق الذي تعرفه منظومتنا الصحية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي تضع كرامة المواطن وجودة التكفل به في قلب الأولويات، نحن نشتغل بمنطق واضح، المواطن يجب أن يجد خدمة صحية لائقة في وقت معقول وبكرامة.

ولهذا اعتمدنا مقاربة عملية ترتكز على أربعة محاور رئيسية:

1- مخطط استعجالي بنتائج ملموسة:

- منذ أكتوبر 2025 أطلقنا مخططا استعجاليا وبدأت نتائجه تظهر على الواقع، بما فيها إعادة تنظيم مصالح المستعجلات وفق نظام الفرز حسب درجة الخطورة؛

- تعبئة أكثر من 531 مهني الصحة لتعزيز مصالح المستعجلات؛

- تحسين جودة الاستقبال والتكفل مع بداية تقليص فترات الانتظار؛

- والأهم تعزيز توفر الأدوية، حيث ارتفعت الإمدادات بـ 26% التي هي تمثل 4360 طن ديال الأدوية اللي تدفعات في المستشفيات، وتم رفع معالجة الطلبات المستعجلة من 74% إلى 96%.

هاذي مؤشرات ملموسة تعني خدمات أفضل واستمرارية في العلاج.

2- اشتغلنا على تخفيف الضغط بشكل مباشر، منذ أكتوبر 2025 تم تسجيل ارتفاع مهم في الطاقة السريرية بلغ 1717 سرير إضافي، وذلك من خلال افتتاح وتشغيل 11 مؤسسة صحية، مما مكن من توسيع العرض الاستشفائي لفائدة ما يقارب 14 مليون مواطن، كما تم خلال بداية سنة 2026 استكمال 3 مشاريع استشفائية جديدة، وفرت طاقة إضافية تقدر بـ 285 سرير.

وفي أفق نهاية الربع الثالث من هذه السنة، 2026، نعمل على تسريع وثيرة إنجاز عدد من المشاريع الاستشفائية، بهدف توفير حوالي 2900 سرير إضافي.

هذا مجهود غير مسبوق لتقريب العلاج من المواطنات ومن المواطنين وتقليص الاكتظاظ.

3- لأن جودة الخدمات تبدأ من لحظة الاستقبال، أعدنا تنظيم خدمات الاستقبال والإرشاد بإصدار دورية وزارية خاصة بإعادة تنظيم خدمات الاستقبال والإرشاد، تعيين 70 مساعد طبي اجتماعي لتعزيز المواكبة، إحداث 182 وحدة للمساعدة الطبية الاجتماعية، تنظيم مسارات واضحة للمرضى داخل المؤسسات، إعادة تهيئة فضاءات الاستقبال وتحسين شروط الراحة والنظافة.

كما تم مراجعة دفاتر تحملات الخدمات المفوضة، خاصة فيما يتعلق بخدمات الإطعام والنظافة والتخلص من النفايات الطبية، وفق معايير حديثة تستجيب لمعايير السلامة والجودة.

4- إصلاح منظومة المستعجلات بشكل هيكلي: بحيث أنه أطلقنا إصلاحا عميقا يقوم على إحداث نموذج جهوي (les SAMU[2])، تعزيز فرق التدخل الاستعجالي، تجهيز سيارات إسعاف حديثة ومجهزة بالمعدات الدوائية وبـ (GPS[3])، واعتماد نظام معلوماتي للتتبع الفوري، سيسمح لنا هذا الجهاز الجديد من تسريع التدخلات وإنقاذ المزيد من الأرواح، زيادة على تنظيم أفضل داخل المستشفيات وتخفيض الضغط على أقسام الطوارئ والمستعجلات.

5- إرساء ثقافة الإنصات للمواطن كرافعة للإصلاح، أطلقنا منصة (chikayasante) كآلية حديثة للإنصات والتفاعل، والتي تتيح تتبعا شفافا ومعالجة في آجال محددة عبر مركز وطني للاستماع (centre d'appel)، مدعوم بتقنيات رقمية، وقد سجلت هذه المنصة خلال الأيام الأربعة الأولى فقط من إطلاقها أزيد من 764 شكاية، مقابل معدل لا يتجاوز 10 شكايات يوميا سابقا، وهو ما يعكس ثقة المواطنين في هذه الآلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

نحن طبعا واعون أن التحديات ما تزال قائمة، لكن الإصلاح انطلق اليوم بشكل فعلي وبنتائج ملموسة، والتزامنا واضح بتحسين مستمر لجودة الخدمات وعلاقة قائمة على الثقة والاحترام تضع المواطن فعلا في صلب المنظومة الصحية.

شكرا.

---

[2] **S**ervice d'**A**ide **M**édicale **U**rgente.

[3] **G**lobal **P**ositioning **S**ystem.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الوزير المحترم،

نحمد الله اليوم على مستوى المؤسسات الصحية اللي كتبنا في بلادنا، وخاصة المستشفيات الكبيرة وآخرها "المستشفى الجامعي محمد السادس" في الرباط والمستشفى الجامعي ديال أكادير.

واحنا فرحانين بالاستثمارات الكبيرة اللي تدارت في كليات الطب العمومية وديال القطاع الخاص، ونحمد الله على الإنجازات اللي كتديرها بلادنا في المجال الصحي بالتوجيهات النيرة ديال سيدنا الله ينصرو.

المغاربة متبعين كذلك مستشفيات القرب اللي كتصلح وكتقاد بمعايير عصرية، باش تقدم خدمات جيدة للمواطن اللي ما عندوش الإمكانات باش يمشي للمستشفيات الخاصة، ولكن اليوم هنا باش نقلو ليكم صوت المواطن وانتظارات المجتمع، باش تستمرو وتسرعو وتيرة تحسين جودة الخدمات الصحية، وهاذ الشي اللي كيساهم في تعزيز ثقة المواطنين في المستشفيات ديال الدولة.

المغاربة فرحو بالتنزيل المتدرج للمجموعات الصحية الترابية، ويشوفو الخدمات ديال هاذ المجموعات ويحسو بالفرق في الجودة ديال الخدمة الصحية.

كما كنشجعو كافة الأطر الطبية والصحية والتقنية والإدارية في المستشفيات ديال بلادنا باش يزيدو يجتهدو ويقدمو أحسن الخدمات للمواطن، وكنشكرهم بزاف على التضحيات اللي كيقدموها فهاذ المجال وكندعموكل الجهود اللي كتبذلها الحكومة باش تحسن ظروفهم المادية والمعنوية.

هي كذلك فرصة باش نطلبو من وزارتكم تسرع ورش التحول الرقمي، وتعتمد أساليب التكنولوجيات الجديدة باش تسهل التواصل مع المواطن، وتيسر لو يوصل الملاحظات والشكايات، لأن هاذ الملاحظات هي وسيلة لتقييم جودة الخدمات وإصلاحها وتحسينها، وهي كذلك فرصة لتقوية جهاز التتبع والمراقبة، لكي يضمن الأثر الجيد للسياسات والبرامج العمومية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الوزير،

راه مشاريع بحال مركز الاتصال وتلقي الشكايات ماشي خطوة بسيطة أو مجرد عمل تقني.

راه احنا كنطالبو اليوم بالرقمنة واعتماد وسائل الاتصالات الرخيصة اللي كيستعملوها الناس، لأننا كنعتبرو المواطن مركز السياسات والبرامج ديال الدولة.

بغينا هاذ الفرصة ديال تنزيل المجموعات الصحية الترابية تكون مناسبة باش نعاودوبناء العلاقة بين الإدارة الصحية والمواطن، ونتجاوزو الصورة السلبية اللي ورثناها عن فترات سابقة، باش نسترجعو الثقة في الخدمات الصحية ديال بلادنا في القطاع العام والخاص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على الجواب السيد الوزير، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

نشكركم السيد الوزير على المعطيات التي تفضلتم بها، لكننا نؤكد أن الواقع الميداني بالعديد من المستشفيات الإقليمية لا يزال بعيدا عن الطموحات المسطرة، فبينما نتحدث عن ثورة في التشريعات والأوراش، لايزال المواطن يصطدم بمرارة الواقع عند ولوجه للمرفق الصحي العمومي.

إن الإشكالية اليوم لم تعد تتعلق فقط بتشييد البنايات، بل بالفوارق المجالية وأزمة الموارد، حيث تعيش معظم المستشفيات ضغطا يفوق طاقتها الاستيعابية، مما يحولها في الكثير من الأحيان إلى محطات لتوجيه المرضى عوض علاجهم.

كما أن طول المواعيد والاكتظاظ في أقسام المستعجلات والنقص الحاد في بعض التخصصات الطبية والتمريضية عوامل تعمق الهوة بين المواطن ومؤسساته الصحية.

لذا فإننا نطالبكم السيد الوزير بضرورة التسريع في تنزيل مشروع الرقمنة الشاملة والمندمجة لتدبير المواعيد والملف الطبي المشترك لقطع الطريق على المحسوبية وضمان الشفافية في ولوج العلاج وتخفيف الازدحام، مع العمل على التعجيل بتفعيل أدوار المجموعات الصحية الترابية بشكل كامل كآلية لتدبير القرب، قادرة على معالجة الخصاص في الموارد البشرية والتقنية وتحقيق التكامل بين مختلف المؤسسات الصحية داخل الجهة.

السيد الوزير،

إن نجاح إصلاح المنظومة الصحية اليوم، رهين بتوفير بيئة عمل محفزة للأطر وصون كرامة المرتفقين، التي يجب أن تظل فوق كل اعتبار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للرد على التعقيبين.

السؤالين المواليين حول "المجموعة الصحية الترابية" تجمعهم أيضا وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحد.

والبداية مع السؤال الآني لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "تنزيل المجموعات الصحية الترابية وإرساء حكامة صحية جديدة".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن تنزيل المجموعات الصحية الترابية، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه "تنزيل المجموعات الصحية الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشكل ورش المجموعات الصحية الترابية أحد الأعمدة المركزية في الإصلاح العميق للمنظومة الصحية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، بهدف إرساء حكامة جديدة قائمة على القرب والنجاعة والإنصاف.

هذا الورش لا يتعلق بإعادة هيكلة إدارية، بل بتحول هيكلي في طريقة تدبير المنظومات الصحية من نموذج مركزي إلى تدبير جهوي مندمج.

تجربة طنجة- تطوان- الحسيمة اعطات نتائج اللي هي إيجابية ودروس عملية، هاذ التجربة أبانت عن نتائج من بينها ارتفاع في عدد الاستشارات الطبية بنسبة 11% ما بين الفصل الرابع لسنة 2024 ونفس الفترة من سنة 2025، وتحسن ملحوظ في ولوج بعض الأقاليم، خصوصا إقليم العرائش بنسبة مهمة اللي تجاوزت 60% وبداية تقليص آجال المواعيد وتحسين مسارات التكفل.

لكن في المقابل تم أيضا تسجيل بعض التحديات المرتبطة بمرحلة الانتقال، خصوصا على مستوى التنسيق بين المؤسسات وتدبير الموارد البشرية، وهي تحديات طبيعية في أي إصلاح هيكلي من هذا الحجم.

والخلاصة الأساسية هي أن النموذج قابل للتفعيل ويعطي نتائج، وسوف نستمر في تدعيمه التدريجي لإرساء حكامته.

فيما يخص الموارد البشرية، طبعا هي أولوية لضمان الاستقرار والطمأنينة، ونحن واعون تماما أن نجاح هذا الورش مرتبط أساسا بالعنصر البشري، ولهذا فإن الوزارة تشتغل على مستويين أساسيين:

1- ضمان الاستقرار المهني خلال مرحلة الانتقال دون أي اضطراب في الوضعيات الإدارية؛

2- حوار مستمر مع المهنيين والنقابات لضمان انخراطهم في هذا التحول.

وأغتنم الفرصة لأشكر جميع مهنيي المجموعة الصحية الترابية بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة على انخراطهم والتزامهم ومهنيتهم العالية في مواكبة هذا التغيير الهام، لأنه لا إصلاح للمستشفى العمومي بدون طمأنة الموارد البشرية وإشراكها الفعلي.

3- تقدم فعلي في التهيء لتعميم المجموعات الصحية الترابية، بناء على تجربة طنجة- تطوان- الحسيمة، تم الانتقال إلى مرحلة التحضير للتعميم، حيث تم:

- استكمال بلورة الهياكل التنظيمية للمجموعات الصحية الترابية؛

- تحديد دقيق للاختصاصات والمسؤوليات على مختلف المستويات؛

- إعداد مخططات عمل متعددة السنوات لتدبير مرحلة الانتقال والشروع في تحضير النقل في الموارد البشرية والمالية، مما يعني أن الأسس التقنية والتنظيمية أصبحت جاهزة للانتقال إلى مرحلة التعميم.

واليوم ومع التعيين الملكي السامي لخمس مدراء عامون للمجموعات الصحية الترابية خلال المجلس الوزاري الأخير، يدخل هذا الورش مرحلة جديدة وحاسمة، حيث نعمل الآن على:

- مواكبة تفعيل هذه المؤسسات الجديدة، يعني الخمس الجديدة؛

- إعداد مختلف الوثائق اللازمة لعقد المجالس الإدارية في الأسابيع القليلة المقبلة؛

- وتسريع وتيرة الانتقال نحو التدبير الجهوي الفعلي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

المجموعات الصحية الترابية اليوم تعد ورشا قيد التفعيل وإصلاحا عمليا دخل مرحلة التفعيل الميداني بنتائج أولية مشجعة ومساروا واضح نحو التعميم، وسنواصل بنفس العزم تسريع هاذ الورش، بما يضمن تحسين جودة الخدمات الصحية وتقريبها من المواطنات والمواطنين، وإرساء حكامة صحية حديثة أكثر نجاعة وأكثر إنصافا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب، أحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا نختلف معكم بأن بلادنا تمكنت من إطلاق إصلاح هيكلي وشامل لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، إصلاح بإجراءات ثورية وغير مسبوقة، مكن من إعادة بناء منظومتنا الصحية، وفق رؤية جديدة قائمة على تحسين الحكامة المؤسساتية، وكذا على تعزيز ثقة المغاربة في بنيتنا الصحية الوطنية، وكذلك في تنزيل للجهوية المتقدمة.

هذا التوجه الجديد، والذي لمسنا أثره جميعا توج بتعيين جلالته لعدد من الكفاءات الوطنية لتولي مسؤولية تدبير المجموعات الصحية الترابية في خمس جهات بمملكتنا الشريفة، في خطوة تاريخية ستمكن من دمج المراكز والمستشفيات الجهوية لتحقيق عدالة صحية وتقريب الخدمات ولتوحيد مسار العلاج، وفق مقاربة جهوية تنهي تفاوت العرض الصحي بين المحاور الكبرى والمناطق الجبلية والنائية، وتعزز العرض الصحي في المجالات الترابية وتحقق أيضا التوازنات المطلوبة في هذا القطاع الاستراتيجي.

السيد الوزير المحترم،

اليوم، المطلوب هو تسريع تنزيل المجموعات الصحية الترابية لتغطية كافة الجهات، وعلى رأسها جهة بني ملال- خنيفرة، حتى نتمكن من إرساء منظومة صحية قوية ومستدامة تستحضر البعد الجهوي وتضمن الاستفادة والولوج العادل إلى خدمات المرفق الصحي لكافة المواطنات والمواطنين، دون أن نغفل عن تسريع تنفيذ برامج تعميم المراكز الاستشفائية الجامعية وتعزيز الطاقة الاستيعابية للمستشفيات الجهوية والإقليمية، حتى نتمكن من كسب هذا الرهان الوطني، باعتبار هذا القطاع يمثل دعامة أساسية لمشروع الدولة الاجتماعية التي تجعل الانسان في صلب تدخلاتها ومحو انشغالاتها.

وكلنا ثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، في تسريع تنزيل هذه الاستراتيجية الحكومية، حتى تتمكن جميع الجهات من كسب ثمار المغرب الصاعد، مغرب الكرامة والعدالة الاجتماعية، كما أراده صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الشعبية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

1- لا خلاف، السيد الوزير المحترم، حول الفلسفة الاستراتيجية لإحداث المجموعات الصحية الترابية والقائمة على الانتقال نحو خيار الحكامة الجهوية المندمجة في تدبير القطاع وفي رسم السياسة العمومية الصحية بمنظور ترابي مجالي، وهو انتقال مؤسساتي يعزز الاصلاحات الهيكلية والبنيوية التي أسست لها الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله؛

2- على هذا الأساس المبدئي للسياسة العامة، نناقشكم السيد الوزير المحترم في آليات وقواعد التنزيل والتي تشكل المحك الحقيقي للسياسة العمومية.

وفي هذا السياق، نسجل السيد الوزير المحترم أن الاختلالات الوظيفية والمجالية تتطلب التنزيل التدريجي بدل التعميم المتسرع، كما تتطلب تقييما للتجربة الأولى في جهة طنجة- تطوان- الحسيمة في كل جوانبها.

كما نؤكد، في هذا الإطار، الحاجة إلى وضع مخططات صحية جهوية مبنية على التمييز الإيجابي للجهات ذات المؤشرات المتدنية في الخدمات والبنيات الصحية والموارد البشرية كضمان لتوفير فرص النجاح لهذا التحول القطاعي؛

3- في نفس المنطق، نتطلع السيد الوزير المحترم إلى تقييم توضيحات

حول كيفية تدبير إشكاليات الخصاص في الأطباء والممرضين والإداريين والتقنيين، ومدى نجاعة الرهان على نظام أساسي نموذجي دون تحفيزات تراعي الخصوصيات الجهوية، وتضمن انتقال المؤسسات السلس وتساوي بين موظفي الوزارات وموظفي المجموعات الترابية، وتخلق الجاذبية نحو الجهات المخصوصة بشريا وعلى مستوى الاستثمار العمومي والخاص.

كما تطرح إشكالية التمويل، وكيفية توفير الميزانيات الضخمة المطلوبة لتعميم المجموعات، وهل سيتم توزيعها بمنطق جهوي منصف يراعي طبيعة الخرائط الصحية الجهوية والتفاوتات المجالية أم بتوزيع إداري جامد وموحد؟

4- بنفس الحس النقدي الإيجابي نطرح إشكالية الرقمنة ومدى جاهزية النظام المعلوماتي الصحي لتحقيق التكامل الجهوي في مجال تدبير مسارات العلاج وتحويل المرضى، علما أن أغلب المستشفيات الجهوية والإقليمية تحولت إلى ما يشبه محطات طرقية للعبور المكلف ماديا ولحياة المرضى في حالات عديدة.

كما نتساءل عن تصوركم، السيد الوزير المحترم، لتبسيط مسارات الولوج والعلاج والآجالات وتحقيق الإنصاف المجالي والترابي، وعن رؤيتكم لملاءمة نظام التغطية الصحية وخيار الحماية الاجتماعية مع هذا البناء الهيكلي الجهوي الذي تؤسس له المجموعات الصحية الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم، للرد على التعقيبين.

تفضل، السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما يخص تقييم العملية النموذجية، انطلاقا من المجموعة الصحية الترابية الأولى في جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، اعطيت بعض المؤشرات اللي هي كتدل على أنه كاين أثر على هاذ النظام الجديد اللي هو أثر كيستافد منو المواطنة والمواطن، وطبعا هذا غيكون تدريجي بمجموعة صحية ترابية في إطار الاشتغال بهاذ المنظومة الجديدة، ستمكن من تحسين الخدمات الصحية تدريجيا.

تقييم آخر اللي قمنا به هو تقييم إداري، هاذ عملية تنزيل مجموعة صحية ترابية، ماشي عملية سهلة، لأنها كتطلب أنه نجمعو، نديرو التنقيل ديال مجموعة من الموظفين فالجهة، وكذلك نجمعو جميع المستشفيات والمركبات الاستشفائية بما فيها المراكز الصحية الأولية، في إطار نظام جديد موحد اللي فيه كذلك منظومة جديدة، عندنا (un organigramme) جديد، اللي فيه المدير العام وكذلك الأطر الجديدة اللي غتكلف يعني بهاذ (le périmètre) كلو جديد في إطار الجهة.

هاذ العملية ماشي سهلة، كنوجدو باش نوجدو مجلس الإدارة الأول، ثم ما بين مجلس الإدارة الأول وتفعيل المجموعة الصحية الترابية عندنا شهرين، إذن كتطلب واحد الجهد كبير من ناحية الإدارات المركزية ديال وزارة الصحة وكذلك وزارة المالية وكذلك الطاقم اللي هو فالجهة، كاين واحد الاشتغال كبير باش نزلو مجموعة ترابية صحية.

الآن دخلنا فمرحلة تنزيل خمس مجموعات صحية ترابية تقريبا فنفس الوقت، عندنا ثلاثة اللي غيجيو فهاذ الأسابيع المقبلة من بعد جوج، على أساس أننا من هنا لسبتمبر ولا أكتوبر 2026، غادي يكون عندنا 6 ديال المجموعات الصحية الترابية اللي هي عملية، فعلية بدات كتشتغل، بهدف تحسين الخدمات الصحية للمواطنات والمواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالين المواليين حول "الموارد البشرية بقطاع الصحة"، تجمعهما أيضا وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وموضوعه "أوضاع الموارد البشرية العاملة في القطاع".

السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

عن الموارد البشرية نسائلكم السيد الوزير المحترم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "مستجدات الحوار الاجتماعي بقطاع الصحة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

طبعا نعرف جميعا الأهمية ديال القطاع الصحي فبلادنا، هو من القطاعات اللي اليوم عليها إجماع على ضرورة التطوير ديالها وعلى ضرورة توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية، لتحقيق القفزة المنشودة على مستوى التنمية البشرية وأيضا على مستوى العدالة الاجتماعية.

ولذلك، هاذ القطاع هو من القطاعات الذي لا يحتمل التوتر، لأن التوتر في القطاع ديال الصحة كيأديوه المغاربة من صحتهم.

ومن هاذ المنطلق، السيد الوزير، نسائلكم عن مستجدات الحوار الاجتماعي بقطاع الصحة والآفاق ديالو بما يجنب القطاع مزيد من التوترات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين.

يمكن لكم تفضلوا للمنصة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعد الموارد البشرية في قطاع الصحة من أصعب التحديات التي راكمتها المنظومة لسنوات طويلة، ولا يمكن معالجتها بإجراءات ظرفية، بل بإصلاح متكامل وتدريجي يوازن بين التحفيز، التكوين، وإعادة التنظيم في إطار حوار اجتماعي مسؤول ومستمر.

وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على مقاربة شاملة تقوم على المحاور التالية:

أولا، تثمين الموارد البشرية وتعزيز جاذبية القطاع، بفضل الحوار الاجتماعي البناء، والذي توج بتوقيع اتفاقين هامين بتاريخ 24 فبراير 2020 و23 يوليوز 2024.

تم تحقيق مجموعة من المكتسبات لفائدة مهنيي الصحة، همت أساسا تحسين الأجور والتعويضات، تسريع وثيرة الترقي وتثمين المسار المهني.

كما تم تنزيل إصلاحات تنظيمية أساسية من خلال:

- مراجعة الأنظمة الأساسية لمهنيي التمريض وتقنيي الصحة؛

- رفع التعويض عن الأخطار المهنية؛

- إقرار تعويضات جديدة مرتبطة بالحراسة والمداومة والإلزامية.

وقد تم إلى حدود اليوم اعتماد ثماني نصوص تنظيمية لتفعيل هذه الإصلاحات، من بينها أربعة مراسيم تمت المصادقة عليها وأربعة نصوص أخرى في طور الاستكمال.

ومن المرتقب كذلك خلال الفترة القريبة المصادقة على نص تنظيمي مهم يهم وضعية الطلبة الأطباء والمتدربين داخل المؤسسات الصحية، بما يضمن تأطيرا أفضل واستمرارية أحسن للخدمات، خاصة في إطار المجموعات الصحية الترابية.

وهذا، يجب التأكيد أن الإصلاح انتقل اليوم من مرحلة الالتزامات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي.

المحور الثاني، يخص الخصاص وضمان عدالة التوزيع.

بالموازاة مع التحفيز، نشتغل على معالجة الخصاص البنيوي في الموارد البشرية، من خلال إحداث أربع كليات جديدة للطب والصيدلة ليصل العدد اليوم إلى تسعة.

رفع الطاقة الاستيعابية من 2700 إلى 6500 طالب زائد 142% وتعزيز التوظيف الذي مر من 6500 منصب مالي سنة 2025 إلى 8000 منصب مبرمج سنة 2026.

وكذلك تحسين التوزيع المجالي باعتماد تدبير جهوي للموارد البشرية، وإعطاء الأولوية للمناطق القروية والنائية ببلوغ نسبة التعيينات بالعالم القروي 72% مبرمجة سنة 2026، وهو ما يعكس تحولا فعليا نحو تحقيق العدالة المجالية في توزيع الموارد البشرية.

المحور الثالث، هو الدينامية المتواصلة للحوار الاجتماعي ومواكبة الإصلاح في سياق تنزيل المجموعات الصحية الترابية، حيث تم عقد سلسلة من الاجتماعات مع النقابات لتتبع تجربة جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، ولا سيما بتاريخ 31 مارس 2026 و1 أبريل 2026، وقد مكنت هذه اللقاءات من تقييم الوضعية بشكل واقعي مع طرح الإشكالات الميدانية واقتراح حلول عملية لمعالجتها.

وقد خلفت هذه الاجتماعات ارتياحا لدى مهنيي الصحة بالنظر لطابعها العملي والتشاركي.

كما تم عقد اجتماعات أخرى أيام 2 و3 و6 أبريل 2026، خصصت لمناقشة عدد من الملفات الأساسية، من بينها:

- مشروع مرسوم الحركة الانتقالية؛

- تسوية الملفات الإدارية المتعلقة بالدرجات والرتب؛

- وضعية مؤسسات التكوين الصحي؛

- مرسوم تنظيم اختصاصات الوزارة؛

- ومشروع إحداث هيئة مساعدي الصحة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ما نقوم به اليوم في مجال الموارد البشرية بقطاع الصحة هي إجراءات عملية، إجراءات استباقية، وهي إصلاحات تساعد على معالجة الوضع الحالي وتؤسس لتوازن مستدام داخل المنظومة.

وبفضل هذا المسار نمضي بثقة نحو تحسين تدريجي ومستقر لأوضاع مهنيي الصحة بما يضمن استمرارية الخدمات العمومية وجودتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير المحترم.

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب دعمنا الكامل وانخراطنا المسؤول في إنجاح ورش إصلاح المنظومة الصحية، باعتباره ورشا ملكيا إستراتيجيا يندرج ضمن بناء الدولة الاجتماعية، ويستوجب تعبئة جماعية لكل الفاعلين، ونعتبر أن الموارد البشرية الصحية تشكل المدخل الأساسي لأي إصلاح حقيقي، مما يقتضي تحسين أوضاعها المادية والمهنية والاجتماعية وتحفيزها وضمان استقرارها، بما ينعكس إيجابا على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

كما نؤكد على ضرورة تعزيز الحوار الاجتماعي والانفتاح الجاد والمسؤول على النقابات المهنية، باعتبارها شريكا أساسيا في تنزيل الإصلاح وضمان استدامته، بما يكرس الثقة ويحصن المكتسبات.

تلقينا باستحسان عددا من المبادرات الحكومية الهادفة إلى تحسين أوضاع مهنيي الصحة، وعلى رأسها قرار وزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 650.026 الصادر في 06 شوال 1447 (25 مارس 2026) القاضي بتغيير وتتميم قرار وزيرة الصحة رقم 08-1940 بتاريخ 23 شوال 1429 (23 أكتوبر 2008)، وذلك في إطار تطبيق المرسوم رقم 2.06.623 الصادر في 24 ربيع الأول 1428 (13 أبريل 2007) والمتعلق بالتعويض عن الحراسة والخدمة الإلزامية لفائدة موظفي وزارة الصحة ومستخدمي المراكز الاستشفائية.

وفي مقابل ذلك، نسجل ضعف وتيرة تنزيل بعض النصوص التنظيمية الأساسية التي لا تزال دون المستوى المطلوب وندعو إلى:

- الإسراع بإخراج مرسوم الجزء المتغير من الأجر؛

- إصدار المرسوم المنظم لانتقال الموارد البشرية بين المجموعات الصحية الترابية، بما يضمن المرونة والنجاعة في تدبير الموارد؛

- إقرار تعويضات عن المسؤولية ذات طابع تحفيزي، وذلك لمعالجة ظاهرة العزوف عن الترشح لمناصب المسؤولية داخل المجموعات الصحية الترابية، مستحضرين في هذا السياق بعض التجارب الميدانية، من بينها نموذج جهة طنجة.

كما نجدد التأكيد على أن نجاح هذا الورش الإصلاحي يظل رهينا بمدى تحسين أوضاع الموارد البشرية وترسيخ الثقة وضمان التنزيل الفعلي للإجراءات المعلنة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وتطوير المنظومة الصحية الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا للجواب ديالكم بخصوص الحصيلة ديال الحوار الاجتماعي، لكن السؤال اليوم هو ماشي سؤال ديال المأسسة في القطاع ديال الصحة بقدر ما هو سؤال ديال الفعالية، جلسات الحوار الاجتماعي اليوم تفتقد إلى الفعالية، خاصة في عدد من النقط منها ما هو مرتبط بتنزيل المجموعات الصحية الترابية اللي اليوم خالقة ارتباك حقيقي، ارتباك إداري، ارتباك مهني، ارتباك مادي وخالق مجموعة ديال التوترات في عدد من المناطق.

ثم اليوم في الوقت اللي كنا كننتظرو من مؤسسات الحوار الاجتماعي في إطار الشراكة الحقيقية بين النقابات الممثلة في القطاع أنها تنتج خارطة طريق واضحة تجنب القطاع التوتر، نفاجئ بتفويت الخدمات الصحية لشركات المناولة، واللي خالقة اليوم عدد من الإشكالات في عدد من المناطق، خالقة احتجاجات في أكادير، في طنجة، في عدد من الأقاليم، في تطوان، في عدد من الأقاليم، كاين احتجاجات ديال النقابات اللي فوجئت بقرار تفويت الخدمات الصحية لشركات المناولة، واش هاذ الشي السيد الوزير فراسكم؟ واش قانوني ولا لا؟

ما عندناش الجواب وننتظر منكم الجواب بهذا الخصوص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيبين.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين على الأسئلة.

أولا، فيما يخص النصوص التنظيمية اللي باقي ما خرجات لأرض الواقع، فإن هاذ النصوص كلها الآن في إطار المناقشة، والبعض منها وصل للمرحلة الأخيرة في مسطرة المصادقة يعني أننا غنشوفوها غتخرج في الأسابيع المقبلة.

فيما يخص شركات المناولة كنظن ما كاين حتى شي تغيير مهم في هاذ شركات المناولة، يعني شركات المناولة اللي مولفة كتشتغل في المنظومة الصحية راه باقة كتشتغل، يعني ما كاين حتى شي تغيير كبير، ما كاين حتى شي تغيير في المنهجية، ما كاين حتى شي تغيير في طريقة المعاملة مع هاذ الشركات.

المجموعات الصحية الترابية يعني كانت مناقشة مع جميع الشركاء الاجتماعيين، واره اعطيت (les dates) ديال الاجتماعات اللي قمنا بها، والحمد لله رغم الصعوبات ورغم مجموعة من المشاكل اللي طرحوها الشركاء الاجتماعيين، فإننا تجاوزنا هاذ المرحلة، وطبعا راه الصعوبات والمشاكل الميدانية راه تتبقى، وهذا هو مسألة النقاش راه مستمرة ما بين الشركاء الاجتماعيين الفاعلين وكذلك المنظومة الجديدة ديال المجموعة الصحية الترابية بطنجة- تطوان- الحسيمة.

أما فيما يخص تحسن الوضعية وكذلك تحسن العدد ديال المهنيين اللي هوما تيشتاركو في أرض الواقع، فإنه ربما بعض.. نذكرو أنه تم تفعيل مجموعة من العمليات اللي مكنتنا أننا مثلا في 2025 راه تمت تسوية تعيين جميع الأطباء الخريجين الاختصاصيين، ودرنا، يعني هبطنا 1200 طبيب اختصاصي في المناطق كلها، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ تعيين الأطباء الاختصاصيين اللي تدار في سنة واحدة.

وفي 2026 يعني الآن في شتنبر، تنوجدو العملية القادمة لتعيين دفعة جديدة من الأطباء الاختصاصيين اللي غادي تمكننا بأننا نعبؤو 530 طبيب إضافي، إيلا جمعنا 1200 و530 أكثر من 1800 طبيب اختصاصي في ظرف سنة ونصف تقريبا اللي غادي يلتحقو بالمستشفيات، وهذا تنظن أنه رقم قياسي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالين المواليين حول "المراكز الصحية بالعالم القروي" تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "وضعية المؤسسات الصحية بالعالم القروي".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، ما هي استراتيجية الحكومة لإعادة الاعتبار للساكنة القروية من خلال تجويد الخدمات بالمؤسسات الصحية القروية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه "تعزيز الموارد البشرية في المراكز الصحية بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير المتخذة من أجل تعزيز الموارد البشرية في المراكز الصحية بالعالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين.

يمكن لكم تتفضلوا للمنصة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تحسين وضعية المؤسسات الصحية بالعالم القروي يشكل أولوية مركزية في إصلاح المنظومة الصحية، لما له من دور أساسي في تحقيق العدالة المجالية وتقريب الخدمات الصحية من المواطن.

ونحن نعي تماما التحديات التي أشار إليها في الأسئلة، سواء من حيث ضعف التجهيزات أو الخصاص في الموارد البشرية أو صعوبة الاستقبال أو استمرارية الخدمات خلال الليل، ولهذا يتم الاشتغال على

هذا الورش بشكل متكامل عبر ثلاث مستويات:

المستوى الأول، هو تأهيل شامل للمؤسسات الصحية بالعالم القروي، تم إطلاق برنامج وطني غير مسبوق لتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، مكن إلى حد اليوم من تأهيل 1400 مركز صحي بمختلف جهات المملكة، بغلاف مالي يفوق 6.4 مليار درهم، ويعتمد هذا البرنامج على إحداث جيل جديد من المراكز الصحية مجهزة ومؤطرة بشكل أفضل وتوفر فضاءات استقبال تحفظ كرامة المواطنات والمواطنين، توفر تجهيزات طبية حديثة، توفر تنظيم أفضل لمسار العلاج، وتحسين ظروف العمل داخل هذه المؤسسات.

كما تم توزيع هذا المجهود بشكل يضمن عدالة مجالية مع تركيز واضح على المناطق القروية عبر مئات المراكز في مختلف الجهات، ومن بين الأرقام الدالة 226 مركزا بجهة فاس- مكناس، 187 مركزا بجهة سوس- ماسة، 168 مركزا بجهة الشرق، 146 مركزا بجهة بني ملال- خنيفرة، 120 مركزا بجهة درعة- تافيلالت.

وبعد نجاح هذه المرحلة الأولى، تم إطلاق المرحلة الثانية التي تشمل تأهيل 1600 مركزا صحيا إضافيا، منها 500 مركزا خلال سنة 2026، وإلى حد الآن البعض من هاذ المراكز تم تأهيلها في وقت قصير.

إذن أصبح اليوم إصلاح المؤسسات الصحية بالعالم القروي ورشا مهيكلا، يترجم على أرض الواقع من خلال استثمارات غير مسبوقة ومراكز صحية حديثة وخدمات رعاية وعلاج متطورة.

ثانيا، فيما يخص تعزيز الموارد البشرية، هناك كذلك تم العمل على تعزيز بشكل غير مسبوق، والمشكل الأساسي في العالم القروي طبعا هو الخصاص في الأطر الصحية، لذلك تم اعتماد سياسة واضحة لإعادة التوازن، رغم الخصاص على الصعيد الوطني، حيث تم تخصيص 52% من المناصب المالية سنة 2024 لفائدة العالم القروي، يعني خصصنا 734 من 1415، يعني 52%، وارتفعت هذه النسبة إلى 70% سنة 2025، وتم برمجة 72% سنة 2026، وهو توجه كذلك غير مسبوق يعكس أولويات تقليص الفوارق المجالية في الموارد البشرية.

وبالموازاة تم العمل على تحسين التعويضات والتحفيزات والرفع من التعويض عن الأخطار المهنية وتحسين شروط الحراسة والمداومة والإلزامية.

المستوى الثالث هو معالجة إشكالية الاستمرارية، ندرك أن أحد الإشكالات المطروحة يتعلق باستمرارية الخدمات، خاصة في الفترات الليلية، ولهذا يتم العمل على تعزيز نظام الحراسة الطبية داخل المؤسسات، تقوية تغطية المداومة الجهوية، وتدعيم منظومة المستعجلات وربطها بالمراكز القروية، عبر التنظيم الجهوي الجديد (SAMU)، تكلمت عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نشكركم على التوضيحات التي تقدمتم بها، فعلا هناك مجهود تم بذله في مجال النهوض بقطاع الصحة ببلادنا.

قطاع الصحة قطاع اجتماعي مهم وحساس لأنه يهم صحة المواطنين والمواطنات المغاربة، عرف إنجازات مهمة يمكن الوقوف عليه من خلال مجموعات من المستويات والمؤشرات.

السيد الوزير،

قطاع الصحة ليس فقط مستشفيات جامعية أو مستشفيات إقليمية، بالرغم من الأهمية المحورية والأساسية لهذا المرافق، قطاع الصحة هو كذلك مستوصفات القرب خاصة في العالم القروي، جلالة الملك نصره الله وبتوجيهاته السامية دعانا جميعا للانخراط في ورش توحيد سرعة التنمية في بلادنا، دعانا إلى ضرورة تحقيق العدالة المجالية إلى ضرورة معاملة المواطنين المغاربة بالمساواة، سواء أكانوا في المدن الكبرى أو في القرى أو في المداشر، وهي مسؤوليتنا جميعا في أن نتعاون في ضمان استفادة ساكنة العالم القروي بقدر حاجاتهم من عوائد التنمية في بلادنا.

الأكيد أن الصحة في العالم القروي تطرح إشكالات وصعوبات خاصة، لكن وفي نفس الوقت اعتماد الابتكار والإبداع من جهة والاستفادة من التجارب الرائدة وتعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية والمجتمع المدني، سيساعد في صياغة أجوبة فعالة في تقديم خدمات طبية شاملة للقرب، تعزز الثقة في المرفق الصحي القروي وجودة خدماته، مثل إدماج الأساليب التقنية الحديثة في تقديم الاستشارات الطبية والتوجيهات عن بعد، وكذلك اعتماد وحدات طبية متنقلة ومتصلة لتقريب الخدمات الصحية والطبية من ساكنة المناطق النائية والقرى التي يصعب الوصول إليها.

الصحة في العالم القروي، السيد الوزير، تحتاج إلى عناية خاصة واهتمام مضاعف، تحتاج لإعادة تأهيل المنظومة الصحية القروية بخاصة المناطق النائية منها، لأنها ورش استراتيجي لتأمين الحق في الصحة عبر الولوج إلى العلاج الأساسي وجعل الرعاية الصحية الأولية في القرى، قادرة على تلبية احتياجات الساكنة بكفاءة وتقليص تنقل المرضى نحو المستشفيات الحضرية.

ونشكركم، السيد الوزير المحترم، على المجهودات اللي كتقومو بها وخاصة في إقليم الصويرة وكننتظرو منكم باش تدشنو هذاك

المستشفى ديال "تمنار"، وسألناكم السيد الوزير على المستشفى ديال القرب المحلي في "تالمست"، لأنه كيضم واحد 15 جماعة تقريبا غتستافد منو، واعدتني السيد الوزير بهاذ الطلب هذا.

وشكرا، بارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم، ونقدر المجهودات الجبارة التي تقومون بها على رأس هذا القطاع.

نود كذلك أن نثمن عاليا قرارات المجلس الوزاري الأخير فيما يخص قطاع الصحة، حيث عين جلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، المدراء العامين لـ 5 مجموعات صحية ترابية، ويعكس تعيين هذه الكفاءات العسكرية منها والمدنية إرادة حقيقية لضخ نفس جديد في تدبير القطاع والرفع من نجاعته وتحقيق العدالة الصحية والمجالية.

السيد الوزير المحترم،

نحن في فريقنا نغتنم هذه المناسبة، لنتوجه بتحية إكبار وإجلال إلى كل العاملين في قطاع الصحة من أطر طبية وشبه طبية وإدارية عن الخدمات النبيلة والإنسانية التي يقدمونها لفائدة المواطنين.

أما فيما يتعلق بموضوع الموارد البشرية، لا بد من الإشارة إلى الوضعية الصحية بجهة درعة- تافيلالت بأقاليمها الخمس: الرشيدية، ورزازات، زاكورة، تنغير، وميدلت التي تعاني من خصاص واضح على مستوى الأطر الطبية والتمريضية، مما يفرض ضرورة الإسراع في مواجهة هذا الخصاص.

درتو مجهود كبير، السيد الوزير، ما نكروهش، واحنا كنشهدو به ولكن مازال الخصاص كثير، لأن هذا خصاص فيه واحد النوع ديال التراكم راجع لسنوات قديمة وغادي نعطيكم مثل حي السيد الوزير، على سبيل المثال كنلقاو مستشفى القرب بأرفود، رغم توفره على بناية وبنية مهمتين وبطاقة استيعابية تفوق 88 سرير، إلا أنه لا زال يعاني منذ تدشينه من غياب طبيب للتخدير والإنعاش وطبيبة للنساء والتوليد، الأمر الذي يؤدي إلى توجه ساكنة 16 جماعة ترابية عوض ما تجي لمستشفى أرفود كتضطر تمشي حتى لمستشفى مولاي علي الشريف في الرشيدية، كاين الجماعة اللي كتبعد على مستشفى مولاي علي الشريف بـ 200 كيلومتر مثلا بحال جماعة سيدي علي.

ثانيا، اللي ترتب على هاذ الشي أنه حتى الطبيب الجراح اللي كان في المستشفى ديال أرفود مشى لمستشفى مولاي علي الشريف، لأنه ما كاينش الطبيب ديال التخدير، هذا كيساهم في تزايد الضغط على هاذ المستشفى، وكيزيد من معاناة ساكنة هاذ الجماعات في التنقل، خاصة الجماعات ديال دائرة أرفود ودائرة الريصاني واللي الساكنة ديالها كتقدر بحوالي 180.000 نسمة.

في الأخير، الوزير المحترم، كنطالبكم من هاذ المنبر باش تزيدو تعززو الموارد البشرية الطبية والتمريضية بأقاليم جهة درعة- تافيلالت وبمستشفى القرب بأرفود وضمان استقرارها وتوفير الأجهزة الطبية الضرورية، خاصة جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي (l'IRM[4]).

وفي الختام، نجدد دعمنا لكم ولأعمالكم، ونتمنى لكم المزيد من التوفيق والنجاح.

وبغيت فالأخير نشير لواحد الإقليم كينتمي للأقاليم الجنوبية اللي عزيزة علينا جميعا، هو إقليم بوجدور حتى هو كذلك راه كيعرف واحد النقص، بغيت تديرو ليه واحد الالتفاتة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيبين.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

نهار السبت راه كنت فـ 3 أقاليم، إقليم تنغير، إقليم ورزازات وإقليم زاكورة زيارة ميدانية فالأقاليم بثلاثة بها نهار السبت درت زيارة، اعطينا الانطلاقة ديال مستشفى القرب ديال "ببومالن دادس" وكذلك مجموعة من المراكز الصحية الأولية في الأقاليم كلها و16 مركز صحي أولي على الصعيد الوطني.

وفهاذ الزيارة كان واحد التفاعل مع السلطات ومع الولاة ومع المنتخبين، باش نحلو المشكل ديال الخصاص، واخذينا القرار أنه نرفعو واحد الآلية اللي هي الشراكة اللي كنديرو مع الجماعات للجوء إلى أطباء اللي هوما خارجين من المنظومة الصحية، ماشي من جهة الوزارة.

إذن اخذينا قرارات للرفع من الميزانية ديال هاذ العقود اللي كيكونو مع الجماعات، والوزارة هي اللي غتدير واحد المجهود مالي اللي غيمكن هاذ الأقاليم أنها تعزز من الأطر الصحية، خاصة الأطباء واللي غيمشيو للمراكز الصحية والبعض منهم كذلك للمستشفيات.

إذن، هاذ التقارب راه كاين تنشتغلو به وهاذ المناطق بالضبط راه كنت فيهم نهار السبت، والحمد لله خرجنا بنتائج اللي غتعطي آثارها على الواقع.

[4] **I**magerie par **R**ésonance **M**agnétique.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر موضوعه "إدراج المواد الغذائية الخاصة بمرضى السيلياك ضمن نظام التعويض".

الكلمة للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي لتقديم السؤال.

اتقدم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الوزير،

كما تعلمون الموضوع اللي اختارنا اليوم يتعلق بمرضى "السيلياك" أو حساسية الجلوتين، هاذ المرض بطبيعة الحال أعتقد ما عندكومش إحصائيات رسمية حول العدد ديالهم فبلادنا، نتمناو على أن الوزارة تقوم بالواجب ديالها، وأقول ليس الوزارة فقط بل الحكومة في إطار التضامن الحكومي، لإدراج هاذ المرض ضمن الأمراض المزمنة، بالإضافة بطبيعة الحال للإمكانية ديال التعويض على المواد اللي كيستافدو منها هؤلاء المرضى.

أشنو هي الإجراءات ديالكم السيد الوزير فهاذ الموضوع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

ندرك تماما الإشكالية اللي كيطرحها مرض "السيلياك"، سواء من حيث الطبيعته المزمنة أو من حيث العبء المالي المرتبط بالحمية الغذائية الضرورية للعلاج.

وفي هذا الإطار، أريد التأكيد على نقطتين أساسيتين:

أولا، على مستوى التكفل الصحي الحالي، مرضى "السيلياك" يتوفر على تكفل طبي داخل نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض يشمل التشخيص، الفحوصات البيولوجية، المتابعة الطبية وعلاج المضاعفات المرتبطة بالمرض.

ووعيا بالكلفة المرتفعة لهذا المرض على الأسر، تعمل الوزارة من جهة أخرى على تعزيز التشخيص المبكر والتكفل الطبي لتفادي المضاعفات وتحسين مسارات العلاج والتتبع، وكذلك التنسيق مع مختلف الفاعلين لدراسة آليات دعم إضافية للفئات المضرورة.

كما يندرج هذا الموضوع ضمن رؤية أشمل، تروم تحسين التكفل بالأمراض المزمنة وتعزيز العدالة في الولوج إلى الرعاية والعلاج.

النقطة الثانية، بخصوص مسألة إدراج هذا المرض والمواد الغذائية الخاصة به ضمن سلة التعويضات، هذا الموضوع عندو طبيعة اللي هي علمية وصحية معقدة، ويتطلب تقييم شامل للنجاعة الطبية والكلفة والأثر الصحي.

ولهذا الغرض، قامت الوزارة بإحالة هذا الملف على رئيس الهيئة العليا للصحة، باعتبارها الجهة المختصة علميا في تقييم هذه الحالات من أجل إبداء الرأي والتوصيات اللازمة في هذا الشأن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات، ونتمناو من الهيئة العليا للصحة يكون من بين الملفات الأساسية اللي غتشتغل عليها من بعد ما كننتظرو الانطلاق ديالها ولا التعيين من طبيعة الحال من 2023 يعني هاذ الوضعية ديال المرضى "السيلياك".

كتعرفو السيد الوزير من طبيعة الحال هاذ المرض المناعي الذاتي يفرض على المصاب به التزاما صارما ودائما بنظام غذائي خالي من الجلوتين مدى الحياة، مدى الحياة نسطرو عليها، دون أي بديل علاجي آخر.

خطورة هذا المرض لا تمكن فقط في مضاعفاته الصحية، بل أيضا في كلفته الاقتصادية والاجتماعية، حيث يجبر المريض على اقتناء مواد غذائية خاصة، أسعارها مرتفعة بشكل كبير مقارنة بالمنتجات العادية، سواء في السوق الوطنية أو الدولية، وهو ما يضع عبئا ثقيلا على الأسر خاصة ذات الدخل المحدود.

السيد الوزير،

من طبيعة الحال إذا كانت دول مثل فرنسا قد أقرت آليات للتعويض الجزئي عن هذه المنتجات عبر نظام التغطية الصحية، فإننا في حاجة اليوم إلى التفكير الجدي في حلول مماثلة أو بدائل منصفة داخل بلدنا، تضمن كرامة المرضى وتكافؤ الفرص بينهم وبين باقي المواطنين.

ومن هذا المنطلق نعاودو نجددو التأكيد والدعوة إلى:

1- الاعتراف الفعلي بمرض "السيلياك" كمرض مزمن يستوجب مواكبة خاصة السيد الوزير، بغينا يدخل ضمن الأمراض المزمنة؛

2- إقرار نظام تعويض جزئي عن المنتجات الخالية من الجلوتين، بطبيعة الحال كتعرفو السيد الوزير راه كيلو ديال الدقيق ديالهم كيسوى على الأقل 80 درهم، الحنطة على سبيل المثال 90 درهم، يعني مواد غالية جدا؛

3- إقرار تحفيزات ضريبية على هذه المواد الأساسية، تخفيفا للعبء عن المرضى وأسرهم، في إطار بطبيعة الحال التضامن الحكومي، هاذ الأمر خاص تدخل فيه حتى وزارة المالية إلى غير ذلك؛

4- ثم تشجيع الإنتاج الوطني لهذه المنتجات للحد من تكلفتها الكبيرة.

بطبيعة الحال كوزارة تقومو بالتحسيس والتوعية كاين بعض الجمعيات وتدعموهم للكشف المبكر على هذا المرض، لأن إيلا تكتشف على الأقل من الصغر ممكن يكون على الأقل شي حل بدل ما المرض يزيد يتفاقم في الشخص، وأيضا كما قلت في البداية أنه كيحكم عليه على أنه يبقى يأكل هاذ المواد الباهظة الثمن.

لذلك، في الختام السيد الوزير فإن إنصاف مرضى "السيلياك" ليس امتيازا، بل هو حق مشروع يتطلب إرادة سياسية وتدخلا مسؤولا لتحقيق العدالة الصحية والاجتماعية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السؤال الحادي عشر موضوعه "أوضاع الصناع ومركبي الأسنان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لسد الفراغ القانوني لفئة صانعي ومركبي الأسنان وضمان إدماجها في نسيجها المجتمعي والمهني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تندرج أوضاع صناع ومركبي الأسنان في إطار إشكالية أوسع مرتبطة بتنظيم بعض المهن شبه الطبية التي عرفت تطورا مهما في غياب تأطير قانوني واضح لسنوات.

وفي هذا السياق، عملت الوزارة على إعداد مشروع القانون رقم 14.25 المتعلق بمزاولة مهنيي محضري ومناولي المنتجات الصحية بهدف تأطير هذه الفئات وضمان جودة وسلامة الخدمات المقدمة، غير أن مسار هاذ المشروع الذي يمتد لأزيد من 10 سنوات كان مسارا معقدا، عرف نقاشات موسعة وتباينا في وجهة النظر بين مختلف المتدخلين، مما يعكس حساسية هذا الملف وطبيعته الخاصة.

واليوم، بعد مرور هاذ المدة من المؤكد أن القطاع عرف تحولات مهمة، سواء على مستوى الممارسة أو انتظارات المهنيين، وهو ما يجعل من الضروري إعادة النظر في هاذ المشروع وتحيينه بما يواكب هذه التطورات.

وفي هذا الإطار، تلتزم الوزارة باعتماد مقاربة تشاركية منفتحة، تأخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء بهدف التوصل إلى إطار قانوني متوازن، ينظم هذه المهن بشكل واضح، يضمن سلامة وجودة الخدمات ويحمي صحة المواطنات والمواطنين ويستجيب في نفس الوقت لتطلعات المهنيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

كنشكركم السيد الوزير على جوابكم، والذي جاء في مضمونه، اعتراف بأن هاذ الملف له أبعاد مهنية وصحية واجتماعية وقانونية، وأنه يستوجب معالجة متوازنة لا تقوم فقط على المنع والإقصاء.

لذا، في البداية، نؤكد أن هاذ الموضوع نتاع صانعي ومركبي الأسنان ماشي موضوع طارئ أو لا قضية ظرفية عابرة، بل يتعلق بمهنة ممتدة لأكثر من قرن، ارتبطت ارتباطا وثيقا بالخدمات الصحية الأساسية المقدمة للمواطنات والمواطنين، في فترات لم تكن فيها التغطية الصحية متاحة إلا لفئة محدودة، ولم تكن خدمات طب الأسنان متوفرة بالشكل الكافي في مختلف مناطق البلاد.

صانعو ومركبو الأسنان، السيد الوزير، وعبر أجيال متعاقبة هم جزء من النسيج المهني والاجتماعي لبلادنا، وساهموا بخبرتهم المتوارثة

ومهاراتهم التقنية في تلبية حاجيات فئات واسعة من المواطنين والمواطنات، من خلال صناعة أطقم الأسنان وتركيب الأسنان الاصطناعية، خصوصا بالنسبة للفئات محدودة الدخل.

هاذ المهنة كانت منظمة بمقتضى ظهير 1960، الذي نص في مادته الرابعة على هاذ الفئة تحت تسمية "صانع ومركب الأسنان"، هو ما يعني أن الدولة المغربية سبق لها أن اعترفت بهذه الفئة، وأقرت بوجودها ودورها داخل المنظومة المهنية والصحية، غير أنه وبعد إلغاء هاذ الظهير دون إصدار نص بديل عنه، وجد الممارسون أنفسهم أمام فراغ قانوني حقيقي، في منطقة رمادية، لا هم ممنوعون بشكل صريح ولا هم مدمجون في إطار قانوني واضح، وهاذ الفئة لم تتوقف قط عن ممارسة نشاطها، وتشتغل بشكل يومي وتلبي حاجيات المواطنين والمواطنات، في ظل استمرار الطلب الاجتماعي على خدماتها.

السيد الوزير،

المنطق نتاع التضييق أو التغاضي لم يعد صالحا لمعالجة هاذ الملف، وهذا اللي جا فالمداخلة ديالكم، أنه جا الوقت الآن أننا نشوفو، نعالجو هاذ الملف بشكل تشاركي وتقاربي، ولكن خصنا ناخذو بعين الاعتبار حقائق أساسية، وهي وجود مهنيين لهم خبرة وكيمارسو نشاطهم منذ عقود، وأن المواطنين مازالين كيلجأو لخدماتهم خصوصا في ظل ارتفاع كلفة العلاجات.

وعليه، فإننا نؤكد أن الحكمة تقتضي إعداد إطار قانوني واضح بمقاربة تشاركية، لتنظيم المهنة وتحديد شروط ولوجها ومجالات ممارساتها وآليات مراقبة مهنيها ومسؤوليتهم المهنية، بما يضمن حماية صحة المواطنات والمواطنين ويصون كرامة وحقوق المهنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على هذا التعقيب.

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا.

ونرحب بالسيدة الوزيرة المحترمة.

وننتقل للسؤالين الآنيين الموجهين لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، حول "الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة" واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الآني لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "معالجة إشكالية استقبال الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

قطعت بلادنا أشواطا كبيرة في تكريس حقوق الطفل وتمكينه من بعض المكتسبات، بالمقابل لا زلنا نعيش على وقع بعض الإكراهات، ويتعلق الأمر بإشكالية استقبال الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم أو الشباب الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة، حيث لاحظنا أنه هاته الفئة الذين تربوا في دور الرعاية ولم تتوفر لهم الفرص المناسبة للاندماج الكامل في المجتمع أو مواصلة تعليمهم، يواجهون صعوبة في الحصول على مكان يضمن لهم الاستقرار والرعاية بعد بلوغهم هذا السن.

وعليه، نسائلكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل معالجة إشكالية استقبال الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "معالجة اشكالية استقبال الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

معلوم على أن رعاية الأطفال واستقبالهم في دور الرعاية هاذي من الأدوار الأساسية والتاريخية اللي قامت بها هاذ الدور في تاريخ المغرب لفائدة الأطفال اللي في حاجة إلى رعاية وإسعاف.

هاذ العملية لا يمكن أن تبقى محصورة في مرحلة الطفولة، الدستور أعلن على أن 18 سنة هو سن الرشد، لكن في الوقت اللي الأطفال كلها تتحلم باش تكبر وتفوت 18 سنة، هاذ الأطفال اللي فدور الرعاية تيتمناو ما يوصلوش لـ 18 سنة، لأنهم ملي يوصلو لـ 18 سنة غيواجهو واحد المصير اللي هو صعيب، لا على مستوى التعليم، لا على مستوى التمكين، لا على مستوى الاستقرار الأسري، على مستويات متعددة.

تنظن على أنه هذا موضوع أولا ما شي ديال قطاع فقط، ديال مجموعة من القطاعات، يحتاج إلى التقائية السياسات العمومية الموجهة إلى هاته الفئة، وبالتالي فعيد ميلاد هاذ الشباب ديال 18 سنة

تيكون كابوس، واحنا شفنا الأدوار، اللي–كيف ما قلت لك–لعبت هاذ المؤسسات، بغينا بنفس النفس وبنفس الأمل وبنفس القلق على أنه هاذ الناس يتحتضنو فهاذ المرحلة الخطيرة، لأن 18 سنة فيها تحولات تتبدا على مستوى الفيزيولوجي من 14 إلى 20 سنة، هاذ التحولات الفيزيولوجية تيمكن لها تضرب عرض الحائط كل البرامج الموجهة ديال التأهيل وديال التربية وديال التأطير.

تيمكن لنا نجيو حتى 18 سنة وتكون عندنا نكسة في هاذ الاتجاه.

لهذا، كاين تجارب متعددة، سواء على مستوى فتح أندية العمل الاجتماعي، اللي تنلقاو المثيل ديالها اللي جات في الموضوع ديال حماية الطفولة رغم الموضوع متباين، هو ما يسمى بالإدماج والرعاية اللاحقة، وحتى هاذ الفئة تحتاج إلى إعادة الإدماج وإلى إعادة الاحتضان، وعلى أنهم ما يشعروش بأنه كانوا في أسرة كبيرة اللي هي دور الرعاية والإسعاف وأصبحوا بدون أسرة في ظرف وجيز.

لهذا، أعتقد أنه إيلا تدار غير هاذ المجهود وحددنا فيه المعالم ديال التدخل ديال كل المتدخلين، باش يمكن لهاذ الفئة تستمر في العملية ديال التعليم، تستمر في العملية ديال الاستقرار وتشعر بأنها باقة محتضنة إلى مرحلة الاندماج في الوسط الاجتماعي، آنذاك غتكون هاذ السياسة العمومية، اللي انطلقت وتم إنفاق فيها أموال مقدرات عمومية في مرحلة الطفولة، تلقى الأثر ديالها في المرحلة ديال الشباب.

وبالتالي نجنيو الثمار ديال هاذ المجهود اللي تبذل مع هاذ الفئات، واللي هو مجهود ينم عن الثقافة المغربية ديال التأطير، ديال التضامن، ديال الإسعاف، أنه عدد من الناس اللي هوما تيساهمو في هاذ المجال ديال الرعاية ديال الأطفال، واحنا أبناء الخيرية تنعتبروهم هوما أبناء ديال المجتمع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤالين.

يمكن لك تتفضلي للمنصة.

السيدة نعيمة ابن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارين والمستشارين المحترمون،

كما تعلمون، يندرج ضمان حقوق الأطفال ببلدنا ضمن تعزيز الدولة الاجتماعية كما أرسى دعائمها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

حيث ما فتئ جلالته يعطي توجيهاته السامية للنهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها وجعلها في صلب الأولويات الوطنية، ويعطي إشارات واضحة في هذا الصدد، من ضمنها أخيرا تخصيص 500 درهم لفائدة الأطفال اليتامى والمهملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية في إطار المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، ومصادقة المجلس الوزاري الأخير برئاسة صاحب الجلالة حفظه الله، تصنيف الوكالة الوطنية لحماية الطفولة ضمن لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في المجلس الوزاري، ونعتبر هذا رسالة واضحة لجعل النهوض بحماية الطفولة خيارا استراتيجيا في بلدنا.

كما يعزز هذا التوجيه الملكي الانخراط الشخصي لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم، من أجل ضمان حقوق الطفل وتعزيزها، مع إعطاء عناية خاصة للأطفال والشباب الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتوفر بلادنا على شبكة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة، تقدم خدمات تربوية واجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية صعبة، أطفال مهملين معرضين للإهمال، معرضين للعنف أو الاستغلال، ولكن عند بلوغهم 18 سنة لا يحتسبون ضمن فئة الأطفال، وكانت تتجبر صعوبة من طرف الجمعيات باش تحتفظ بهم لأن ما بقاوش أطفال.

لذا، وفي إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية والمقتضيات الدستورية، أطلقت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة يوم 16 أبريل المنصرم، البرنامج الوطني اللي اطلقنا عليه إسم "رعاية" لمواكبة وإدماج الأطفال والشباب بعد مغادرتهم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بعد سن 18 سنة، بشراكة مع القطاعات المعنية وعدد من الجمعيات.

هاذ البرنامج يهدف إلى توفير سلة من الخدمات لتوفير متابعة المسار الدراسي والتكوين المهني والاستفادة من المنح، دعم الكراء في حالة عدم وجود سكن جامعي، تمويل أنشطة مدرة للدخل والإدماج في سوق الشغل، فضلا عن المواكبة النفسية والاجتماعية، وسيتم ضمان التتبع من خلال لجن إقليمية ومحلية ومنصة إلكترونية للتتبع.

كمرحلة أولى، البرنامج تيستهدف فهاذ المرحلة الأولى 780 من الشباب الذين تجاوزوا 18 سنة، وطبعا غتبقى هاذ العملية دائمة لأن كل سنة غيدخل واحد الفوج لهاذ المرحلة العمرية.

الآن عندنا 69% منهم ذكورا، 50 مؤسسة في 9 جهات، أكبر عدد يوجد في جهة مراكش، وأقل عدد يوجد في جهة الداخلة بـ 1% و3

جهات ما فيهاش هاذ الحالات.

فئات الشباب المتمدرسون أو اللي تيتابعو دراسة 59%، فئة لا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين 41%، فئة كاين هناك 20%، يعني خمس هؤلاء الأطفال هم في وضعية إعاقة.

لتنزيل هاذ البرنامج قمنا، أولا، بوضع تشخيص، هاذ التشخيص هو اللي اعطيتكم واحد الموجز ديالو، وقمنا بإحداث منصة إلكترونية للتتبع، يعني لإعداد وصف الحالة ديال الطفل اللي هو أصبح راشدا باش نتبعو المسار ديالو، وطبعا في هاذ التاريخ ديال الأسبوع المنصرم تم توقيع اتفاقية إطار للشراكة بين الفاعلين المباشرين، وهم وزارة الداخلية عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة الصحة، وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، كتابة الدولة المكلفة بالإدماج الاجتماعي.

طبعا هاذ البرنامج، بناء على الملاحظات ديال المسؤولين على الجمعيات، تيبلغونا بأنهم الأطفال لقى واحد الأثر جيد عند الأطفال، لأنه ما بقاش عندهم ذاك التخوف، أشنو غادي نعملو بحال اللي قال السيد المستشار، بعد 18 سنة.

الآن بحال اللي قلنا المغاربة كلهم هذوك وليداتنا وبناتنا، ولذلك تنعتبرو أننا الأسرة ديالهم وغادي نرعاوهم بحالهم بحال الأبناء اللي عندهم سند أسري.

غادي يكون عندو أثر كذلك على التقليص من الآفات الاجتماعية، لأن هاذ الأبناء ملي ما كيكونش عندهم سند أسري ولا كيكونو فقراء كيمكن يتعرضو لمخاطر الشارع، كيمكن الإدمان، كيمكن الاستغلال، كيمكن فالتسول وفي عدد من المشاكل الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

السيدة الوزيرة،

نشكركم على الجواب ديالكم، واحنا فالحقيقة لا نختلف معكم أن بلادنا والحمد لله تمكنت بفضل الرؤية السديدة لصاحب الجلالة من تحقيق مكاسب كبيرة للطفولة المغربية، مكنت من ضمان الحماية والرعاية الاجتماعية لهذه الفئة بما يتماشى مع الالتزامات الدستورية ومع المواثيق الدولية.

للأسف، هذا المسار البناء يصطدم أيضا مع مطبات عديدة تعيق هذا الزخم التراكمي الذي تحقق للطفولة، والذي يتمثل في تخلي مؤسسات الرعاية الخيرية عن الأطفال بمجرد بلوغهم سن الثامنة عشرة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يؤسفنا أن نرى مشاهد لتوثيقات مرئية سمعية توثق لحجم المعاناة والصعوبات التي يواجهها الأطفال اليتامى بعد مغادرتهم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث يواجهون المجهول والتيه، خصوصا أنهم محرومون من كل أشكال الدعم الأسري والنفسي، وهو ما يعيق اندماجهم التام في المجتمع.

هذه الصورة التي لا تغيب عنكم، السيدة الوزيرة، تفرض علينا جميعا اليوم وبقوة تنزيل برامج جديدة، كما أشرت إلى ذلك من الجيل الجديد تكون قادرة على ضمان الإنصاف الاجتماعي لهذه الفئة المحرومة، برامج مندمجة شاملة تستحضر الالتقائية والنجاعة لمنظومة الاستهداف، تكون قادرة على توفير تكوين فئوي وملائم لهذه الفئة، سواء على مستوى مواكبتهم في المسار الجامعي أو على مستوى التكوينات، وهنا أسرد الصناعة التقليدية كمثال.

وكلنا ثقة فيكم، السيدة الوزيرة، بأن لكم من الخبرة والكفاءة ما يمكنكم من تنزيل مختلف الإجراءات والتدابير الكفيلة بمعالجة هذا الملف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب في بضع ثواني، نظرا لأهمية الموضوع.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

أشكر السيدة الوزيرة.

هاذ السؤال كنا درناه هاذي مدة والآن تنستبشرو خيرا أنه الجواب تيجي بعد الاتفاقية اللي عقدتوها فهاذ الاتجاه، نتمناو خير للعمل اللي تتقومو به لصالح الأطفال اللي تبلغو 18 سنة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للرد على التعقيبين.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيدة المستشارة.

شكرا السيد المستشار.

بغيت غير نقول بأن الآن عندنا واحد البرنامج واضح لكل هاذ أبنائنا وبناتنا 680، وبغيت نقول بأن هاذ الإصلاح جا فواحد الإصلاح شامل لمنظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية، كيبدا بالمسألة ديال تحسين ظروف العيش عن طريق إعادة تهيئة المؤسسات، وكذلك بالنسبة للموارد البشرية عن طريق التعجيل فالإخراج وتطبيق القانون المتعلق بالعاملين الاجتماعيين، واللي غادي نسلمو شواهد الاعتماد قريبا لـ 522 شخص من العاملين الاجتماعيين.

كذلك، واحد النقطة أساسية اللي كتعلق بالصور النمطية المتعلقة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، كنشتغلو كذلك على أننا احنا كمغاربة خصنا نغيرو الصورة ديالنا لمؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي كنسميوها الخيريات، هي مؤسسات عادية بحال دار الشباب، بحال دار الثقافة، وخصنا وليداتنا اللي كيتخرجو من هاذ المؤسسات يكونو معتزين أنهم دازو منها، وهذا المجهود اللي كنقومو به كاملين بإحساس بالمسؤولية العالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "تنامي ظاهرة التسول".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

بغيت نساءلكم اليوم على واحد الظاهرة ديال التسول، هاذ الظاهرة اللي أصبحت تتنامى بشكل كبير، هاذي ظاهرة مجتمعية مستفحلة بشكل كبير، اليوم هاذ الآفة كتزداد يوم عن يوم، هاذ الآفة اليوم اللي تتدخل للمسجد كتلقاها، كتمشي للمقبرة كتلقاها، كتمشي للسوق كتلقاها كتوقف في (feu rouge) كتلقى المتسولين، هاذي ظاهرة مكلفة اقتصاديا واجتماعيا وتربويا.

هاذ الظاهرة هاذي ظاهرة طبعا مرضية مزمنة، أنا ملي بغيت نطرح هاذ السؤال بغيت نطرحو على السيدة الوزيرة المكلفة بالإدماج، وكنتساءل، واش فعلا هاذ الوزارة قادرة على أن تواجه هاذ المعضلة المجتمعية الكبيرة اليوم؟

هاذ المعضلة اليوم اللي حقيقة ولينا كنشوفو وليدات صغار يستغلون فهاذ الظاهرة ديال التسول، كنشوفو ناس اللي عندهم إعاقة يستغلون في التسول.

اليوم في الحقيقة كنفكرو ما عارفش أشنو هو الحل؟ أشنو هو المدخل اليوم ديال معالجة هاذ الظاهرة؟ واش التدخل التشريعي بوحدو كافي؟ اليوم التقرير ديال النيابة العامة في سنة 2024 كيتكلم على 34.000 متابع هم أحداث وأجانب.

والسلطات الأمنية كتكلم على هاذ الضعف ديال هاذ العدد، اللي هوما الحالات اللي كيوقع التوقيف ديالها.

اليوم، واش إيلا درنا، ما تتفكروش، السيدة الوزيرة، في إحداث واحد المرصد، على الأقل تكون عندنا واحد الإحصاء لهاذ الظاهرة هاذي، نعرفو فداخل هاذ الأسر المغربية اليوم شكون اللي تيديرها واش العدد اللي كبيرواش هوما الذكور ولا الإناث، واش الأطفال؟ واش المعاقين؟ بغينا نفهمو هاذ الظاهرة أشنو هي الأبعاد ديالها والعمق ديالها في المجتمع ديالنا؟

ما كرهتش أننا نفكرو اليوم في إطار الالتقاء ديال السياسة، أنا تنظن بأنه صعيب باش نحلو هاذ المشكل، إيلا ما عاودنا حتى النظر اليوم في المنظور ديالنا كيفاش كنشوفو هاذ التسول، لأن ملي تنشوفو التسول كننظرو ليه احنا ملي كيوقف عليا شي واحد وكيطلبني باش كنعطيه بالمنظور ديال أنني أتصدق، وأنني أتضامن، واش ما حانش الوقت اليوم لإعادة النظر في التفكير؟

واش ما عنديش أنا المسؤولية وأنا كنعطي لواحد كتافو قد الخلا وقاعد كيطلب في النهاروبالليل، والقليلة القليلة كيدي معه واحد 300 ولا 400 درهم فهذا..

واش ماشي المسؤولية ديالي اليوم؟ واش عندي الثواب والأجر أنا ملي غادي نعطي لواحد السيد اللي كيستغل الأطفال والأحداث، يعني فين احنا؟ أشنو هو الحل لهاذ المعضلة هاذي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

علاقة بهاذ السؤال، كيمكن لي نجاوب بعدا بأنه ما يمكنش لأي قطاع حكومي يمكن لو يتغلب على هاذ الظاهرة بوحدو، أولا هي مسؤولية حكومية ومسؤولية حتى فردية ديال الأشخاص، وجات فالمداخلة ديالكم، لأن كاين واحد كيعطي لذاك المتسول وواحد كياخذ.

احنا اللي كنعطيو واش خصنا نعطيو لهاذوك الناس؟ لأن كنشجعو التسول، وبالتالي هنا كنرجعو للقيم الأسرية ديالنا في المملكة المغربية، وهي كنستهدفو بالصدقة وكنستهدفو بالإحسان، لذلك كاينة حتى مسؤولية فردية.

ولكن غنتكلم لكم على كيفاش كتشتغل الوزارة من أجل مواجهة

هاذ الظاهرة اللي عندها أسباب متعددة، بحيث دابا إيلا لاحظتو السؤال اللي جا قبل هو جزء من الأجوبة، فيه واحد الجزء ولو بسيط من الأجوبة، لأن هاذ الأبناء ملي كنا كنخليوهم بعد 18 عام، جزء منهم كان كيخرج يتسول مثلا، حيث ما عندوش شي مصدر رزق آخر، كنحاولو نقلبو على منابع المشاكل الاجتماعية باش نحلوها، وكنشتغلو انطلاقا من المقاربة الوقائية.

ولكن مع ذلك غادي نمر، نقول لكم أشنو الوزارة قامت به؟ خصصت مبلغ 40 مليون درهم كمنحة سنوية للجمعيات، لفائدة 153 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، استافدو منها 3014 مستفيد ومستفيدة، وهي تعنى بالأشخاص المشردين والمتسولين، اللي بغينا يقلالو، دابا الفلسفة الحالية هي أننا ماشي نكثرو من مؤسسات الرعاية الاجتماعية، خصنا نقللو من عدد المستفيدين والمستفيدات، لذلك كنبنيو المقاربة ديالنا بناء على الأسرة، كنعملو أكبر مجهود على مستوى الأسرة، باش نوقفو ذيك الآفات اللي كتخرج من الأسرة، وطبعا ما نسيناش وليداتنا اللي كاينين فمؤسسات الرعاية الاجتماعية باش ما يمكنش يكونو متسولين ولا مشردين.

جا فالسؤال ديالكم، السيد المستشار المحترم، المعطيات، احنا البارح، أمس اعطينا الانطلاقة للبحث الوطني الأول فالمملكة المغربية حول العنف ضد الأطفال، وفيه حتى هاذ المسألة ديال التسول، باعتبارها استغلالا، يعني باقيين ما كملناش (questionnaire) ولكن داخل فيه، هو الأول من نوعو، بحيث وصلنا فالمغرب البحث الوطني الثالث بالنسبة للنساء، ولكن بالنسبة للأطفال لأول مرة فالتاريخ ديال المغرب، كنعملو واحد البحث وطني، اللي هو شامل واللي دخلو فيه عدد من المتدخلين الفاعلين اللي هوما معنيين، المندوبية السامية للتخطيط، يعني عدد من الفاعلين اللي عندهم تخصص مع منظمة "اليونسيف".

طبعا كاين الآلية ديال مراكز المواكبة، مراكز حماية الطفولة اللي كتقوم بواحد الدور كبير واللي هي موجودة في مختلف الأقاليم، وهي كذلك فيها واحد الآلية ديال التنسيق ما بين مختلف المتدخلين.

المقاربة الوقائية كذلك، كتدخل عبر بعض البرامج اللي غادي تجينا فالسياسة العمومية الأسرية، اللي غادي تكون مواكبة الآباء لمواجهة الأخطار التي قد تواجه أبناءهم، سواء في مجال الاستغلال، أو التسول، أو التشرد، أو باقي الآفات الاجتماعية اللي كيعرفها مجتمعنا واللي ما يمكناش نغمضو عليها العين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

أنا فالحقيقة كنحييك، السيدة الوزيرة، لأنه يعني كيبان كاين تملك ديال هاذ الموضوع بشكل يعني من جميع الجوانب ديالو، وملي كنهضرو اليوم على الالتقائية ديال السياسة العمومية، هاذ الخطة ديال التسديد والتبليغ اليوم، أنا هاذي الفكرة اللي باغي نطرح حقيقة، هي اليوم هاذ المنظور ديالنا ديال الصداقة، المنظور ديالنا ديال العطاء فالمغرب، خصو يتعاود فيه النظر، هذاك الثواب اللي كنقلبو عليه وذاك الأجر كاين فمجالات أخرى، ماشي أي واحد وقف علي غادي نبدا نعطي، وإلا غادي نوليو كنزيدو الطين بلة.

المسألة الثانية، اللي بغيت نطرح عليها، وهي القضية ديال اليوم البرامج ديالنا الإعلامية، ملي كيجي مسلسل فرمضان وكيسوق لك النموذج الناجح هو هذاك اللي كيخرج كيطلب كتولي عندو طموبيل، أشنو هي الصورة اللي كنعطيو للمواطن المغربي لهذاك الشاب وهذيك الشابة وهذاك الحدث، وهذاك الطفل، وهذاك المعاق؟ هاذي أمور خصنا نتفقو عليها.

لأنه كما قلت، السيدة الوزيرة، هذا مشكل مجتمعي، معنية به الحكومة، معني به المجتمع، معني به الجميع بهاذ الظاهرة هاذي، وإلا غادي نبقاو غاديين، لأنه غادي يولي اقتصاد ديال الريع بكل موضوعية، واحد واقف كياخذ 300 ولا 400 درهم، علاش غيخدم؟ علاش غينتج؟ ما محتاجش لهذاك الشي، وبالتالي هاذ الظواهر فالحقيقة خصنا نعاودو نبحثو فيها ونفحصو فيها ونبحثو على الوسائل، ونوضعو الآليات المؤسساتية للمواجهة ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الرابع موضوعه "التمكين الاقتصادي للنساء بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلي، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة سعدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن التمكين الاقتصادي للنساء فالعالم القروي، وعن الحصيلة الفعلية للتنزيل الترابي لبرامج وزارتكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذن فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء، في إطار خطة عمل الوزارة لـ 2023-2026.

إذن الخطة الحكومية للمساواة، كان عندنا برنامج مهيكل فهاذ الصدد، فيه 129 تدبير كلها عندها علاقة بالتمكين الاقتصادي للنساء، وخصص البرنامج 24 تدبير بالضبط موجه بشكل مباشر لتمكين النساء في العالم القروي مع إشراك مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، وتم القيام بعدد من الإجراءات منها:

- دعم النساء في الوسط القروي في مجالات التكوين والتأهيل والدعم التقني والمالي واللوجيستيكي؛

- تحسين ظروف عمل النساء المشتغلات في القطاعين المهيكل وغير المهيكل؛

- تعزيز آليات التفتيش والمراقبة؛

- دعم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني النسائي وتقديم الدعم الفني للحرفيات عضوات وحدات الإنتاج من أجل اعتماد علامات الجودة.

وعلى المستوى الترابي، كانت واحد الشراكة ما بين الوزارة والجهات، 12 جهة، من أجل تنزيل برنامج التمكين والريادة، كيستهدف 36 ألف امرأة على الصعيد الوطني، أي ما يعادل 3000 امرأة بكل جهة من جهات المملكة الإثني عشرة، من خلال التدخلات فهاذ البرنامج، ها هي النتائج، حققنا نتائج ملموسة، هي:

- تكوين أكثر من 17.200 امرأة حاملة لفكرة مشروع؛

- مواكبة 4636 امرأة في إعداد وتطوير المشاريع؛

- المصادقة على تمويل مالي لـ 2000 مشروع لفائدة أكثر من 11 ألف إمرأة، لأن كاين مشاريع اللي كتضم أكثر من إمرأة واحدة؛

- التمويل الفعلي لـ 1782 مشروع مدر للدخل لفائدة 10.200 إمرأة؛

- إرساء منظومة مواكبة عبر 63 جمعية حاضنة و13 حاضنة اجتماعية مرجعية، هاذ الحاضنات هوما الجمعيات اللي كيواكبو هاذ النساء باش يكون عندهم واحد التمكين؛

- وكذلك عملنا مجهود ودرنا شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، وزدنا 2000 امرأة بجهة الدار البيضاء- سطات باش يكون عندهم استقلالية مالية.

هاذ المشروع مكن كذلك في إطار تثمين المبادرات النسائية، سمعتو على جائزة التميز، جائزة التميز واحد المبادرة إيجابية اللي كانت واخذاها الحكومة منذ 10 سنوات، ولكن هاذ الحكومة الحالية اعطاتها واحد البصمة إضافية كتراعي المقاربة المجالية، كانو 3 ديال الجوائز، القيمة الإجمالية 300 ألف، وصلنا بالجوائز منها 3 ديال الجوائز فكل جهة 3، ولينا عندنا 36 جائزة، ومنهم عدد كبير اللي حصلو على الجوائز هم موجودين في العالم القروي.

بمعنى هاذ المجهودات كلها طبعا عندها علاقة كذلك بالآليات الأخرى اللي هي لتدعيم النساء، كاين دعم التعاونيات النسائية في العالم القروي بتعاون مع عدد من القطاعات الحكومية، وكتقوم الجمعيات فهاذ المجال، هاذي مناسبة باش نحييو الجمعيات لأنها واحد الشريك أساسي بالنسبة لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة سعدي:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

ونثمن ونقدر ثقل حصيلتكم التي تعكس حجم المجهودات المبذولة من خلال مختلف البرامج والمبادرات الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، خاصة في العالم القروي.

غير أن التحدي، السيدة الوزيرة اليوم، لم يعد في تعدد البرامج، بل في مدى قدرتها على تحقيق أثر ترابي ملموس، فالواقع الميداني يكشف عن مفارقات واضحة، حيث تظل النساء حاضرات بقوة في الدورة الإنتاجية، خصوصا في الأنشطة الفلاحية غير المهيكلة، مقابل محدودية اندماجهن داخل إطارات قانونية للتعاونيات وسلاسل القيمة المنظمة.

وتتعمق هذه المفارقة، السيدة الوزيرة، بشكل أكبر لدى نساء الجبل ونساء الواحات، اللواتي يعانين هشاشة مركبة نتيجة محدودية الولوج إلى التمويل وضعف التكوين إلى جانب إكراهات البنية التحتية والتمثلات الاجتماعية.

وينضاف إلى هذا وذاك، أن وزارتكم تعتمد على التواصل الرقمي فحسب، وهو ما يحد من انتقالهن إلى مستوى فاعلات اقتصاديات مندمجات بشكل فعلي، وهذا ما يتجسد في بعض الأوراش الاقتصادية الجديدة، وعلى رأسها الورش الاستراتيجي التي تشرف عليه الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي، في كتامة وشفشاون وتاونات، وتعكس هذا الخلل، حيث تسجل دينامية تنظيمية مهمة مقابل محدودية إدماج النساء داخل التعاونيات القانونية، رغم حضورهن الفعلي في مختلف مراحل الانتاج التقليدي.

طبعا، السيدة الوزيرة، هذه الوضعية تبرز بوضوح الحاجة إلى تجاوز المقاربة القطاعية، والانتقال نحو رؤية تنموية ترابية مندمجة تقوم على تحقيق الالتقائية الفعلية بين مختلف البرامج والمتدخلين، بما يضمن ربط التمكين الاجتماعي بالتحولات الاقتصادية الجارية، ويحول مشاركة النساء في حضور غير مهيكل إلى اندماج منتج ومستدام داخل سلاسل القيمة، لأن الرهان الحقيقي اليوم هو ضمان أن تنعكس هذه الديناميات الاقتصادية على تحسين الأوضاع المعيشية للنساء القرويات، وتعزيز استقلاليتهن الاقتصادية بما يكرس العدالة المجالية والاجتماعية ويجعل من التمكين الاقتصادي رافعة فعلية للتنمية الشاملة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "المجهودات المبذولة لمتابعة البروتوكول الترابي للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن المجهودات المبذولة لمتابعة تنفيذ البروتوكول الترابي للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن حماية الطفولة تتطلب طابع القرب، والتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة يتطلب تدخل عدة قطاعات منها الاجتماعية والقضائية.

ولإرساء قواعد الانسجام والتنسيق بين مختلف الفاعلين في هذه المنظومة، تم إعداد بروتوكول الترابي للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة، هاذ البروتوكول يستهدف الأطفال في وضعية صعبة، الأطفال المهملين أو المعرضين للإهمال، الأطفال المعرضين للعنف أو الاستغلال وللزواج المبكر وفي خلاف مع القانون.

كما يسعى إلى توحيد عمل كافة المتدخلين في مجال الطفولة وتعزيز التنسيق بينهم من أجل الارتقاء بالوقاية والتكفل.

ويشكل هذا البروتوكول دعامة أساسية للأجهزة المندمجة لحماية الطفولة المعممة حاليا في جميع الأقاليم، حيث يمكن من توفير آلية التنسيق بين تدابير الحماية القضائية وخدمات التكفل والرعاية الاجتماعية.

ولضمان التنزيل السليم لهذا البروتوكول وتملكه من طرف الفاعلين الترابيين، تم إعداد مشروع المعايير الإجرائية للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة بتنسيق مع القطاعات الموقعة على البروتوكول.

وتجدر الإشارة أن هذا البروتوكول تم توقيع الاتفاقية الخاصة بتنزيله بين الوزارة ورئاسة النيابة العامة، ووزارة الشباب والثقافة والتواصل، والصحة والحماية الاجتماعية، والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزارة الإدماج الاقتصادي، وطبعا المرصد الوطني لحقوق الطفل، والاتحاد الوطني لنساء المغرب، يوم 27 ماي 2024.

وطبعا، الوزارة تتساهم إلى جانب رئاسة النيابة العامة وباقي الشركاء في متابعة تنزيل هذا البروتوكول من خلال:

- تنظيم دورات تكوينية من طرف الوزارة لفائدة المتدخلين؛

- التواصل من خلال اللقاءات التواصلية الجهوية التي تنظمها الوزارة حول الأجهزة الترابية المندمجة؛

- تعبئة جمعيات المجتمع المدني الشريكة للوزارة والمشرفة على وحدات حماية الطفولة وتأهيلها للمساهمة في التكفل بالأطفال، من خلال الالتزام ببنود البروتوكول الترابي للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

ونعتز بالعناية الفائقة التي يوليها جلالة الملك نصره الله، لأوضاع الطفولة وحمايتها في بلادنا، وحرصه الدائم على النهوض بوضعية الأسرة وبتوفير أسباب تماسكها باعتبارها اللبنة الأساسية لتماسك المجتمع.

كما نستحضر، ونحن نتحدث عن البعد الترابي والإقليمي لنظام

حماية الطفولة والتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة مضامين خطابي جلالته حفظه الله، بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية وبمناسبة عيد العرش المجيد، وهما خطابان ملكيان يضعان خارطة طريق واضحة للتعاطي مع الإشكاليات الكبرى، لا سيما ذات الصلة بالتنمية الترابية وذلك عبر وضع جيل جديد من برامج التنمية المحلية.

السيدة الوزيرة،

لقد تابعنا عن قرب العمل المتميز الذي قامت به وزارتكم من أجل تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، سواء على مستوى تقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية، أو التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، الذي يعتبر من أبرز الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة، وأيضا ما يتم القيام به في إطار البرنامج الوطني التنفيذي 2025-2026، لا سيما عبر أجرأة البروتوكول الترابي لحماية الأطفال في وضعية هشاشة.

ورغم الجهود الكبيرة المبذولة في مجال حماية الطفولة، ورغم الأشواط المهمة التي قطعتها بلادنا للنهوض بأوضاع الطفولة وصون كرامتها، سواء من حيث ملاءمة التشريعات الوطنية مع المرجعيات الدولية ووضع سياسات وطنية وبرامج مندمجة لحماية الطفولة من مظاهر الإقصاء والعنف والتهميش، تضع بعين الاعتبار البعدين الوطني والترابي، إلا أن ذلك غير كافي وأن هناك الكثير مما يجب تحقيقه والمزيد من الأشواط التي مازال يتعين علينا قطعها.

ومن أجل ذلك، فإن السياق الوطني اليوم ونظرا للدينامية الإصلاحية الكبيرة التي تشهدها بلادنا في مجال حقوق الطفل، وفي ظل إحداث مؤسسة عمومية مستقلة تعنى بقضايا الطفولة، فإن ذلك كلها أصبح يشكل مفتاحا مناسبا لبناء بيئة حمائية للأطفال وفق مقاربة جديدة.

وفي هذا الإطار، ومن أجل إرساء وتعزيز منظومة ترابية متكاملة لحماية الأطفال، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ندعو إلى اعتماد سياسة اجتماعية وأسرية، عمادها تعزيز صمود الأسرة المغربية، المكان الطبيعي للطفل والدرع الواقي له ودعم أفرادها للاندماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي لها، وإلى تنظيم حملات تحسيسية لحماية الأطفال وحماية حقوقهم، للدفع بتغيير العقليات وبعض السلوكات الضارة التي يحتاج تغييرها إلى عمل مكثف على مختلف المستويات الإخبارية والتربوية والتواصلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا.

عندي فقط واحد الإضافة، بالفعل وانسجاما مع التوجهات الملكية السامية، تنعطيو واحد الأهمية كبيرة للطفولة، ولذلك إيلا لاحظتو كاين واحد البرنامج متكامل، كان عندنا قضية المؤسسات، كان عندنا نقص في المعطيات رغم المجهودات اللي تتقوم بها المندوبية السامية للتخطيط، ولكن تتكون يعني ماشي معطيات عامة، وكاين المشكل ديال العنف ضد الأطفال، واللي كذلك ما سبقلناش في المغرب أن عملنا حملة وطنية لمناهضة العنف ضد الأطفال، وسوف نعلن في الأسابيع القليلة المقبلة على أول حملة وطنية لمناهضة العنف ضد الأطفال، علما أننا وصلنا للحملة 23 بالنسبة للعنف ضد النساء، وهاذي غادي تكون إن شاء الله، انطلاقة لتوعية المجتمع لحماية أبنائنا وبناتنا اللي تيحتاجو للرعاية ديالنا أفرادا وأسرا ومسؤولين حكوميين وغير حكوميين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ونشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة معنا.

ونرحب بالسيد الوزير المحترم، وزير النقل واللوجيستيك.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع النقل واللوجيستيك، وموضوعه "مآل تنزيل الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

لاتزال تسجل الطرق المغربية حوادث مميتة تخلف آثارا اجتماعية وخيمة.

لذا نسائلكم السيد الوزير، عن أهم التدابير المتخذة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة؟ ومآل كذلك تنزيل الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، وهي على مشارف انتهاء الزمن ديالها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

ومن خلالكم أشكر فريق التجمع الوطني للأحرار لوضع هاذ السؤال المهم والمتعلق بالسلامة الطرقية كسؤال أين وصلنا وماذا نفعل لوصول الأهداف.

جواب السيد المستشار المحترم، لم نصل إلى الأهداف المسطرة، أولا نظرا للارتفاع المهول للحوادث عموما وكذلك لعدد القتلى، وبالخصوص للارتفاع اللي لم يكن متوقعا وهو في الفئة ديال الدراجات النارية اللي مع الأسف بلغت ما يقرب 44%.

هاذ الفئة أولا هاذ الأسباب ترجع بالخصوص إلى عدم احترام قانون السير عموما، بما فيها عدم ارتداء الخوذة أو (Casque) إلى السرعة المفرطة، وكذلك راجع إلى الارتفاع الهائل للحظيرة ديال السيارات عموما، وبالخصوص ديال الدراجات الهوائية، وكذلك يجب أن نعترف بأنه مقارنة من هنا لـ 10 سنوات قبل العدد ديال الكيلومترات ديال الطرق تضاعف مرتين ومن تم الحظيرة ارتفعت مرتين، ولكن هذا الأمر يعني لا يعفينا بأن نتحمل مسؤوليتنا وهي مسؤولية من طبيعة الحال ديال الجميع في محاربة هذه الظاهرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم..

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، وعلى الصراحة التي تقدمتم بها في هذا المجلس الموقر.

فعلا كما صرحتم إحصائيات حوادث السير في بلادنا هي مقلقة وكل روح تضيع بسبب هذه الحوادث هي مسؤوليتنا الجماعية.

فالاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026 كانت تهدف إلى تقليص الوفيات إلى اقل من 1700 ضحية، ولكن الإحصاءات الأخيرة تشير إلى تجاوز العدد بكثير.

صحيح أن عدد السيارات والدراجات، كما صرحتم السيد الوزير، ارتفع بشكل كبير وأن أغلب الحوادث صارت مرتبطة بفئة الدراجات النارية، كما صرحتم كذلك، وحققنا تحسنا ملحوظا في مؤشرات الحوادث المرتبطة بالسائقين المهنيين.

اليوم نحن في الحاجة إلى الاعتراف بأن هذا الورش، رغم الإصلاحات المختلفة التي عرفها، لم يصل بعد إلى المستوى الذي نرضاه لبلادنا وهو مستوى الطرق الآمنة التي تحفظ أرواح مستعمليها.

وهذا السؤال الذي نطرح اليوم هو فرصة في السنة الأخيرة من هذه الاستراتيجية لنفتح نقاش صريح بخصوص سبل حل مشكلة حوادث السير المميتة ببلادنا.

بلادنا في حاجة اليوم إلى:

- مخطط عمل قادر على تدارك الاختلالات وتحسين المؤشرات المرتبطة بالسلامة الطرقية؛

- إعادة النظر في طريقة تدبير مراكز الفحص التقني للسيارات؛

- إن اقتضى الأمر إصلاحات تشريعية في البرلمان؛

- إذا اقتضى كذلك الأمر استثمارات عمومية ببلادنا والحمد لله قادر عليها؛

- إذا اقتضى الأمر كذلك تغيير المؤسسات والمسؤولين في الحكومة لديها الصلاحيات الكافية؛

- إذا اقتضى الأمر كذلك إصلاح ثقافي، فلا بد أن نتعبأ عليه جميعا من الأسرة والمدرسة والإعلام والعلماء إلى آخره.

الأساس الذي نتحدث فيه اليوم ليس هو تبادل يعني اتهامات بالتقصير فالمسؤولية، حاشا لله، نحن نعرف مجهودكم، السيد الوزير، وكفاءتكم، ولستم بعيدين على هاذ المجلس، فنقدر فيكم روح العمل الذي تقومون به.

الأساس اليوم هو موقف المنحى التصاعدي لحوادث السير، والاشتغال بمنهجية جديدة قائمة على التكامل بين مختلف المتدخلين، سواء فيما يتعلق بتحسين البنية التحتية، أو جودة وسائل النقل وتقوية آليات المراقبة وإشاعة السلوك المروري المسؤول، وكذلك من خلال تحسين وسائل النقل العمومي والفصل بين الطرق المخصصة للعربات والمسارات المخصصة للفئات غير المحمية وخاصة الراجلين والدراجات، ولا ننسى أهمية الاشتغال على جودة التدخلات البعدية عند وقوع الحوادث التي تسهم بدورها في إنقاذ الأرواح.

السيد الوزير،

هي فرصة كذلك لنطرح معكم تقييم أنظمة المراقبة الآلية بالرادار لمخالفات السير، فرغم الاستثمارات الكبيرة في هذه الآليات، لم ينعكس على تقليص حوادث السير، وكأننا أمام استثمار اقتصادي يحقق مداخيل مالية فقط، دون أن يحقق الأثر الحقيقي في حفظ الأرواح وتقليص الحوادث.

ونختم هذا التعقيب بدعوة كل المتدخلين إلى جعل سلامة المواطنين في صلب الأولويات.

وشكرا لكم السيد الوزير على جوابكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس،

بغيت نشكر من خلالكم، السيد المستشار المحترم ومن خلالو الفريق ديالو على هاذ السؤال واللي جا فالتدخل ديالكم، يعني نصف الجواب اللي أنا مهيأو.

بالفعل، المسألة ديال السلامة الطرقية، ليست مسؤولية وزارة النقل فحسب، أو الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، لأن المشرع لما أراد خلق هذه الوكالة التي كانت مديرية سابقا داخل وزارة النقل، باش يعطيها واحد المسؤولية ديال تكون كواحد الوسيلة لجمع كل المتداخلين، واللي بالفعل كلهم يعني يجلسون فالمجلس الإداري، من السلطات، من وزارة الداخلية، الأمن الوطني، الدرك الملكي، يعني الوقاية المدنية، وزارة الصحة، وزارة التعليم، كل الفاعلين من سياقة التعليم لمراكز الفحص، يعني كل المتداخلين.

اليوم، الأمر، السيد المستشار المحترم، يسائلنا جميعا، البرنامج الأول انتهى السنة الماضية، ونحن ليس براضين عليه، الآن نحن بصدد تهيئ برنامج آخر اللي غادي يهم 2026-2030، واللي من طبيعة الحال كان محط مشاركة جميع المتداخلين اللي بالخصوص المنتخبين كفاعلين أوليين، رؤساء الجهات، رؤساء المدن الكبيرة، ومن طبيعة الحال المستشارين والنواب اللي غادي يكون عندهم واحد الدور كبير في بلورة هاذ البرنامج، أولى الأرقام حوالي 8 مليار ديال الدرهم، للوصول في أفق سنة 2030 إلى الوصول إلى 50% ديال نسبة الوفيات ونسبة حوادث السير، وذلك تماشيا مع التزامات المملكة المغربية مع الأمم المتحدة ومع منظمة الصحة الدولية (المقصود: العالمية).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "استراتيجية الوزارة لتحديث قطاع النقل واللوجيستيك".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن استراتيجية الوزارة لتحديث قطاع النقل واللوجيستيك ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

ومن خلالو بغيت باش نشكر الفريق ديال الاتحاد العام للمقاولات لوضع هاذ السؤال، واللي هو شريك معنا كفاعل، فيما يخص العضوية داخل المجلس الإداري ديال الوكالة الوطنية ديال المناطق اللوجيستيكية.

فتصور الوزارة يعني يتمحور حول أربعة محاور:

المحور الأول، يتعلق بحركية الأشخاص؛

الثاني، المتعلق باللوجيستيك ونقل البضائع؛

المحور الثالث، يتعلق بتحسين حكامة خدمات وبنيات النقل واللوجيستيك.

والمحور الرابع، متعلق بتعزيز دور الإدارة وجعلها أكثر انفتاحا.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، اختار المغرب أن يرفع سقف الطموح عاليا، واضعا نصب عينيه التحول إلى منصة لوجيستيكية مرجعية على الصعيدين الافريقي والمتوسطي، وهو طموح مشروع تدعمه استثمارات كبرى في البنية التحتية المينائية من الطراز العالمي من طنجة المتوسط إلى الناظور والداخلة.

غير أن هذا الطموح الاستراتيجي، السيد الوزير، يصطدم بواقع مقلق تطبعه اختلالات هيكلية عميقة تهدد المكتسبات وتحد من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، فلا يعقل أن تبلغ الكلفة اللوجيستيكية

حوالي 20% من الناتج الداخلي الإجمالي في وقت لا تتجاوز فيه هذه النسبة ما بين 10 و16% في الدول الأوروبية، إنها فجوة مقلقة تعني ببساطة أن المقاولة المغربية كتأدي تكلفة إضافية تضعف قدرتها على المنافسة داخليا وخارجيا.

السيد الوزير المحترم،

1- هذه الاختلالات تتجلى في هشاشة النقل البحري، الذي يظل رهين تقلبات السوق العالمية بندرة الحاويات إلى الاكتظاظ، إلى الارتفاع الصاروخي للأسعار الذي قد يصل إلى 2000 دولار للحاوية الواحدة.

وإلى جانب هذه العوامل الخارجية، نسجل غياب تأطير فعلي للرسوم المينائية وافتقارا لآليات التقنين الناجعة في أوقات الأزمات، فضلا عن ضعف التنسيق المؤسساتي بين مختلف المتدخلين.

2- على مستوى النقل الطرقي الذي يشكل العمود الفقري لسلسلتنا اللوجيستيكية، حيث يؤمن حوالي 75% من تدفقات البضائع، فإن الوضع لا يقل صعوبة، فهذا القطاع يعيش تحت ضغط كبير، السيد الوزير، بسبب عقود جامدة لا تواكب تقلبات أسعار المحروقات وآليات دعم تفتقر النجاعة ولا تعكس حقيقة النشاط المهني، إلى جانب أسطول متقادم يستهلك كميات مفرطة من الوقود.

3- لا بد من إثارة مسألة تحديث القطاع حيث يفرض علينا الوقوف عند محدودية برامج تجديد الأسطول التي تظل ضعيفة الأثار بسبب طابعها المحدود وغير التحفيزي، فلا يمكن تحقيق قفزة نوعية في ظل سقوف لا تتجاوز تعويض عدد محدود من الشاحنات ولا تشجع الفاعلين على الاستثمار في وسائل النقل العصرية والأكثر كفاءة.

في الختام، السيد الوزير، لا يسعنا إلا أن نؤكد لكم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن الرقي بهذا القطاع ليس مجرد خيار تقني، بل هو رهان استراتيجي مشترك يستدعي تضافر الجهود وتسريع وثيرة الإصلاح بما يحقق الأهداف التنموية الكبرى لبلادنا ويكرس تموقعنا كقطب لوجيستيكي إقليمي وفاعل اقتصادي وازن.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

ردكم، السيد المستشار، كان شاسعا وتطرق إلى موضوع اللوجيستيك والنقل بجميع أشكاله.

بطبيعة الحال، أنا الجانب الذي يهم وزارة النقل واللوجيستيك سوف أجيبه، وكذلك سوف أحيلكم إلى ما نقوم به مع كل الشركاء من وزارة التجهيز والماء بحكم أن هي اللي عندها الوصاية ديال الموانئ، مع كل الوزارات اللي كتشتغل في هاذ الميدان.

الهدف ديالنا في إطار التوجيهات الملكية السامية لبلوغ أقصى إنجاز محطات لوجيستيكية في كل الجهات وفي كل جنبات المدن الكبرى، كما هو الشأن بنسبة لمدينة الدار البيضاء، شهدتو واحد العدد ديال (les hangars) اللي كيكونو (clandestins)، اللي اليوم بتعاون مع السلطات اللي كيتحيدو واللي كيدارو منطقات لوجيستيكية، تحترم المعايير ديال التخزين ديال البضائع وتسهيل الوصول إليها بجنبات الطرق السيارة وقربا من الموانئ وقربا من المدن:

أولا، لتخفيف الازدحام ديال التوزيع؛

ثانيا، لاحترام الجانب البيئي؛

ثالثا، للتحكم في الثمن النهائي ديال الثمن اللي كيوصل للمواطن، وهذا هو الهدف ديالنا، لأنه البضائع لما كتخزن بجميع أشكالها، وجميع تلفيفاتها: الجافة، المجمدة، المبردة، اللي صالحة للاستهلاك ديال الأكل، يعني المواد ديال التنظيف، كل وحدة، اليوم المعايير اللي المغرب موقع عليها مفروض علينا في أفق سنة 2032 أن كل سلسلة ديال التوزيع تحترم هاذ..

ولكن اللي أهم بالنسبة لنا وهو التحكم النهائي في الكلفة اللي كتوصل للمستهلك النهائي، لأنه الرقم اللي اعطيتو رغم أنه شوية ما عندناش اختلاف معه، ولكن بين النقل وبين اللوجيستيك كتأثر بين 15 حتى لـ20% في الثمن ديال السلعة النهائية اللي كتوجه للمستهلك، وهذا هو الهدف الرئيسي ديالنا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "استراتيجية الوزارة لتعزيز القدرات اللوجيستية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من نفس الفريق.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

عن استراتيجية وزارتكم لتعزيز القدرات اللوجيستية، خاصة ونحن مقبلون على تنظيم تظاهرات رياضية عالمية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

في الحقيقة، السيد الرئيس، السيد المستشار، كنا نعملوه كسؤال

محوري كان يكون عندنا أكثر وقت لأنه في الحقيقة هاذ الجواب هو تكملة للسؤال اللي وضعو الزميل ديالكم، واللي كما انتهيت في السؤال الأول وهو الهدف الرئيسي بالنسبة للوزارة والوكالة الوطنية لتنمية المناطق اللوجيستيكية وهو التحكم النهائي في الأثمان حتى تكون أثمانا معقولة للمستهلك النهائي.

وذلك بتوفير مناطق لوجيستيكية كبيرة بجنبات المدن بأثمنة معقولة، لأنه اليوم الاحتياج إيلا مشينا لمدينة الدار البيضاء اللي بغا يدير منطقة لوجيستيكية راه المتر مربع خصو يخلصو بـ 5000 درهم، اليوم يعني الوكالة كتقتني أراضي بين 150 و300 درهم وكتجهزها وكتبيعها بين 500 و700 درهم.

إذن التنافسية كاينة، ولكن اللي أهم ما تكونش خاضعة للمضاربين، يكونو الناس اللي كيعملو في سلسلة ديال (la logistique) هوما اللي عندهم الأسبقية، لأنه ما وقع قبل وهو كيجيو ناس اللي كيعملو المضاربات، اليوم اللي كيشتغل كينتج، كيصنع، كيلفف، وفي التوزيع خص تكون عندو هو الأسبقية الأولى، وكذلك الأسبقية للناس اللي كيشتغلو في(les logistiques) أو ما يسمى بـ (les logisticiens) وهاذي واحد الكلمة اللي حاولت نروجها دائما مع كل الفاعلين باش تعطى لهم الأسبقية، لأن هوما الفاعلين الحقيقيين فيما يخص الاختصاص ديال النقل واللوجيستيك.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم الغني بالمعطيات الدقيقة وبعض التوضيحات الهامة اللي تتعكس الوعي بأهمية الرهان اللوجيستي في هاذ المرحلة، تنأكدو السيد الوزير أن تنظيم كأس العالم كيشكل واحد التحدي استراتيجي غير مسبوق في المجال اللوجيستي بالنظر إلى حجمه وتنظيمه المشترك، بما يفرض تسريع تدبير تدفقات مكثفة تشمل المسافرين والوفود والإعلام إلى جانب البضائع والمعدات مع ضرورة التنسيق الفعال، وما تنختلفوش، السيد الوزير، حول المؤهلات اللي تتعزز قدرة البلاد ديالنا على الرفع من هذا التحدي، من بينها:

- ميناء طنجة المتوسط؛
- شبكة النقل السككي؛
- القطار فائق السرعة؛
- إضافة إلى الدينامية اللي تتعرفها المطارات المغربية.

غير أن هذه المكتسبات تتوضعنا أمام ضرورة تسريع حكامة مندمجة قادرة على استيعاب الضغط المتزايد.

وفهاذ الإطار، يبرز تحدي تسريع سلاسل تنقل الزوار داخل المدن وتحسين الربط بين المرافق الحيوية، مع الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي عبر اعتماد لوجيستيك حضري متكامل.

كما يظل تسريع تدبير لوجيستيك البضائع أولية من خلال تسريع رقمنة المساطر وتعزيز قدرات التخزين والتوزيع، وهنا نصل إلى نقطة جوهرية، السيد الوزير، وهو التحدي الحقيقي ما تيكملش فقط في البنيات، بل في ضرورة تسريع تحويلها إلى منظومة مندمجة وفعالة.

وتيبقى الرهان الأبرز هو إرساء نموذج لوجيستي حديث قائم على الرقمنة والتدبير الذكي، بما يجعل في أفق 2030 فرصة لتسريع تحديث المنظومة وتعزيز التنافسية ديالها، ولكن بين الطموح الوطني والواقع الترابي، تتبقى هناك اختلالات تتطلب قرارات مستعجلة.

وفهاذ الإطار، تنسجلو بإلحاح أن المنطقة اللوجيستية ديال راس المال بمدينة فاس يجب أن تعرف تسريعا فعليا في الإنجاز، لأن جهة فاس- مكناس تعاني من خصاص واضح في العرض اللوجيستي، وهو ما يؤثر مباشرة على جاذبية الاستثمار وعلى كلفة النقل والتخزين بالنسبة للمقاولات.

كما أن ضمان ولوجية سلسة وفعالة لهذه المنطقة تيبقى شرط أساسي للنجاح ديالها، لأن أي ضعف في الربط الطرقي أو التنظيمي تيفرغ المشروع من جدواه الاقتصادية، ومن جهة أخرى تيبرز بشكل قوي مطلب إحداث منطقة لوجيستية بمدينة تازة، باعتبارها نقطة وصل إستراتيجية بين شرق وغرب المملكة، خصوصا مع اقتراب دخول ميناء الناظور غرب المتوسط حيز الخدمة.

وفي الختام، فإن كسب رهان هذا الموعد العالمي لا يمر فقط عبر نجاح ظرفي، بل عبر ترسيخ نموذج لوجيستي، وطني، ناجع ومستدام، قادر على مواكبة التحولات وتعزيز مكانة بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد المستشار،

في الحقيقة توسعتو كثيرا، ولكن كل هاذ الأمور اللي جيتو بها هي إيجابية.

اللي بغيت نطمئنكم أن الأمور تسير فيما يخص المواعيد التي تنتظر المملكة في أفق سنة 2030 تسير كما كان محددا لها، بالنسبة للقطار السريع، بالنسبة للقطار العادي، بالنسبة للقطارات الجهوية التي سوف تربط مطار محمد الخامس في حلته الجديدة مع الدار البيضاء

والرباط ومراكش، سوف، إن شاء الله، قطار سريع سوف يصل إلى مراكش في سنة 2029، مطارات المغرب سوف تنتقل من السعة الحالية من 40 مليون إلى 80 مليون في أفق سنة 2029.

750 هكتار، إن شاء الله، ديال المناطق اللوجيستيكية في الجهات 12، ابتداء من منطقة الكركارات، بالعيون، بكلميم، أكادير كان الانفتاح ديالها وتوزعت وكان فيها فقط أكبر الفاعلين اللوجيستيكيين المغاربة اللي تعطاو لهم الأسبقية.

أولاد صالح هي في طور الانتهاء بجنبات الدار البيضاء، المنطقة ديال زناتة بشراكة مع المكتب الوطني للموانئ وصندوق الإيداع والتدبير وجهة الدار البيضاء، والمكتب الوطني للقطارات كذلك، تنشتغلو عليها باش تبدا في نهاية هاذ السنة.

إضافة إلى المنطقة ديال فاس، أبشركم بأنه كانت، كما تعلمون، موقفة لمدة أربعة سنوات انتقلت شخصيا للمنطقة وكان إشكال تقني، اللي اتفقنا مع السيد الوالي والسلطات المحلية باش نعملو واحد الطريق يعني (double voie) باش تلقى مع الدخلة ديال فاس، وغادي، إن شاء الله، في نهاية السنة غادي يكونو الأشغال انتهوا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "تأهيل محطات القطار ببعض المدن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

فيما يتعلق بالتحول اللي عرفاتو محطات القطار على المستوى الوطني، نحن أمام نموذج متميز، هاذ النموذج اللي تيخص مدن مراكش، الدار البيضاء، الرباط، القنيطرة، طنجة، فاس، لكن الغاية من طرح السؤال هو أنه المحطات ديال مجموعة من المدن تيخصها تأهل بنفس القوة، وبالتالي السائح اللي تيجي للمغرب، هاذ المحطات ما بقاتش محطات عبور، بل هي محطات استقبال ومحطات إرشاد ثقافي وسياحي، وكذلك محطات هي قاطرات تنموية محلية، الآن محطات القطار فهاذ المدن الكبرى تيجيو منها الناس ماشي بالضرورة يكونو مسافرين ولا غيمشيو ياخذو القطار، فهاذ الجانب أساسي.

وتنشكركم، السيد الوزير، على الالتفاتة اللي جات متأخرة لمدينة سلا، غيكون فيها واحد المحطة اللي هي متميزة على الأقل نتقادو احنا مدينة مليونية مع هاذ المدن، وبغينا ماشي هاذ الشي يكون فسلا بغينا يكون فالمغرب كامل، جميع المدن وجميع المحطات دالقطار تعكس هاذ الدينامية.

إضافة لشيء أساسي بغيت نتكلم عليه، هو هاذ المحطات ما خصش يكون فيها غير البعد الاقتصادي، حتى الرشيدية إيلا بغيتي يجي لها المحطة ديالها، ما يكونش فيها غير البعد الاقتصادي حتى البعد السياحي والمتاحف فالعالم تتلقى محطة القطار يمكن ليها تعرفك بالدولة كلها، تتجي للمحطة وأنت ناوي تمشي غير لذيك المدينة ملي تتدخل للمحطة تتشوف بعض الأمور تتجذبك.

فبالتالي تيخص كذلك نعطيوها المضمون في إطار الالتقائية، سواء مع وزارة السياحة، مع وزارة الثقافة داخل كل محطة من المحطات يكون عندنا واحد المتحف وواحد الإرشاد سياحي نعرفو به المدن اللي فيها القطار وحتى اللي ما فيهاش القطار اللي هي المدن، سواء فالصحراء الشرقية ولا فين ما بغينا يمشيو ليها السياح.

لهذا هاذ المحطات أساسية اللي تدارت بغينا كذلك ما يكونش عندنا المغرب فيه كذلك المحطات بنوعين أو بمفارقتين، بغينا محطات اللي تتعكس هاذ الطموح وهاذ التحول اللي بغيناه يكون على المستوى الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا للسيد المستشار المحترم ومن خلالكم أشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على وضعه هذا السؤال المهم.

بالفعل، السيد المستشار، السياسة اللي كتنهجها وزارة النقل واللوجيستيك في شخص المكتب الوطني للقطارات والسكك الحديدية غادية فهاذ التوجه، تأهيل المحطات بما يسمى بالمحطات من الجيل الجديد فالمدن الكبرى، وكذلك إعادة تأهيل المحطات ديال المدن المتوسطة والصغيرة باش ما يبقى حتى شي منطقة كما كيقولو وراء الركب.

آخر محطة اللي تم التجديد ديالها هي محطة تازة، وسوف يتم الاحتفاظ بالمحطة القديمة اللي غادي يكون، كما جا فالاقتراح ديالكم، غتكون كواحد المتحف لأنه هاذ المحطة عندها أكثر من 100 سنة، ما قبل الاستقلال وعاشت ما بعد الاستقلال، والآن تعالج سنويا 800 ألف مستعمل وبهاذ إعادة الهيكلة غتعود تستعمل ما يقارب من مليون و200 ألف وفيها الجانب الحضري والثقافي حاضر.

على كل حال، كذلك مدينة سلا، وفي إطار التوجيهات الملكية

السامية غادي تكون واحد المحطة جديدة أمام المطار الجديد اللي غادي يتفتح من بعد شهرين ديال سلا ديال الرباط-سلا، اللي غادي يكون يتوقف فيها القطار السريع اللي غادي يربط ما بين طنجة وما بين مراكش، إضافة إلى القطارات، وهاذي هما المحطات الجديدة واللي خص نتقاسمها معكم.

المحطات الجديدة من الجيل الجديد غتوقف فيها في نفس الوقت القطار فائق السرعة، القطار العادي ما يسمى "بقطار أطلس"، القطارات الجهوية، والقطارات ما بين المدن المكوكية اللي غادي تكون تخرج وتوصل لهاذ المحطات في وتيرة ديال 10 دقائق واللي غادي تبدل المنظومة ديال النقل والتنقل كوسيلة جديدة اللي كتحافظ على البيئة واللي كتحافظ على الوقت للمستعملين ديالها، لا المسافرين على المدى البعيد، وكذلك المواطنين اللي كيمشيو للأشغال ديالهم غادي تكون في الإمكانية ديالهم باش يمشيو في واحد المحيط ديال 30 كيلومتر يسافرو في 10 دقائق ويرجعو في 10 دقائق وهاذ المحطات من الجيل الجديد هي اللي غتكون محطة ديال الالتقاء والتوزيع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الرئيس المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب اللي هو مطمئن.

طموحنا دائما هو أكبر من الواقع اللي الآن، ولكن الحمد لله هاذي مؤشرات اللي تيمكن فعلا نكونو فرحانين بالاستعدادات اللي تيقودها المغرب لاستقبال التظاهرات الدولية وكأس العالم، وبالتالي كذلك المنطق ديال الاستدامة ديال هاذ المشاريع الكبرى حتى هو خص من مسؤوليتنا بشكل جماعي.

والموضوع اللي تكلمت عليه، راه عندنا متحف في 2 ديال المحطات اللي هوما متاحف، ولكن تتجي مجانبة للمسافرين، أنا تنتكلم على متاحف ملي تنزل من القطار تلقى في كل محطة يكون واحد المتحف وواحد المكتب ديال السياحة، ديال الإرشاد السياحي، اللي تيعرف المسافرين وتيمكن لهم يغيرو الوجهات، تيكونو جايين على وجهة ولكن ملي تيشوفو شي حاجة مؤثرة، فبالتالي هاذ العملية ديال الالتقائية مع القطاعات الأخرى خصها تكون داخل محطات القطار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على هاذ التعقيب..

السؤال الخامس موضوعه "هيكلة قطاع النقل بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول هيكلة النقل بالعالم القروي، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم.

من خلالكم نشكر فريق الاصالة والمعاصرة على وضع هذا السؤال.

كما تعلمون يحظى النقل داخل العالم القروي بأهمية بالغة داخل وزارة النقل واللوجيستيك كوسيلة مهمة أو الأهم فيما يخص النقل داخل العالم القروي، علما بأن النقل داخل العالم القروي أنا شخصيا أفضل أن يقسم إلى قسمين، لأنه العالم القروي ماشي هو العالم الجبلي، نقدرو نخرجو للضواحي ديال الرباط وراه هي عالم قروي، ولكن نمشيو للأطلس الكبير ولا لآيت باها راه هي عالم جبلي والوتيرة ديال إيجاد وديال إتاحة فرصة للمواطن باش يتنقلو تكون أقل وأصعب.

لذلك، نحن في إطار إنهاء واحد الدراسة اللي كتهم النقل والتنقل(la mobilité) في المجال اللي كيهم وزارة النقل واللوجيستيك وبتنسيق مع وزارة الداخلية لإيجاد أرقام حقيقية ديال الاحتياجات الحقيقية حسب الأحواض التنقلية، لأنه الحوض التنقلي يمكن يشمل البادية، يعني هوامش المدن اللي كانت تجمعات سكانية هاذي 20 سنة ديال 1000 الناس واليوم ولات فيها 100.000 ديال الناس، وهاذي حقيقة اللي خصها تخاذ بعين الاعتبار، لأنه الهدف وهو إيجاد حلول مع احترام حقوق النقالين الآخرين، من طاكسيات صغيرة، كبيرة، باش هاذ النقال داخل.. يعني النقل ديال العالم القروي أو ما يطلق عليه بالنقل المزدوج يلقى المكان ديالو لصيانة كرامة المشتغلين فيه، وكذلك إيجاد الحلول الملائمة للمواطنين ديال العالم القروي للتنقل.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد الوزير على تقدمكم بهذه المعطيات المهمة والتي تبرز

الجهود المبذولة لأجل حل هذه الإشكاليات الكبرى اللي كيتخبط فيها النقل بالعالم القروي.

هاذ النقل، كما تعلمون، يعتبر رافعة استراتيجية للتنمية الترابية والذي مازال يحتاج منا جميعا إلى جهود إضافية لتحسينه، إذ ما يزال هناك العديد من المناطق القروية تعيش عزلة حقيقية تدفع المواطنين والطلبة والعمال إلى الاعتماد على النقل السري.

السيد الوزير المحترم،

صحيح وكما تقدمتم أن هناك جهودا جبارة من طرفكم، وإذ نشيد بها، لكن بالموازاة يجب أن تتحمل باقي القطاعات مسؤولياتها في الطرق القروية، فكاينة هناك طرق قروية مهترئة وتحتاج كذلك إلى صيانة مكلفة وهو ما يجعل حظيرة السيارات المستعملة بالعالم القروي غير صالحة أحيانا للنقل.

وعليه، فإننا ندعو إلى حوار حقيقي بين كل الفاعلين المؤسساتيين لوضع خطة موحدة للتغلب على إشكالية النقل بالعالم القروي بكل جوانبه.

السيد الوزير المحترم،

إن هذه الإشكاليات ينضاف إليها التقلب الطارئ في أسعار المحروقات، الأمر الذي أحدث صعوبات حاليا في أسعار النقل بالعالم القروي، وهنا لا بد من رفع مستوى الدعم بهذا النقل الخاص بالعالم القروي نظرا لصعوبة الطرق والتضاريس وكذلك صعوبة المسافات، وضعية الطرق القروية الصعبة مع ضرورية تقوية المراقبة الخاصة بهذا النقل والحفاظ على تسعيرة في متناول ساكنة العالم القروي.

وهنا ندعو إلى مقاربة نوعية خاصة بالنقل بالعالم القروي، توازن بين حماية مهني القطاع وكذلك حماية القدرة الشرائية للمواطنين بالعالم القروي.

كما ندعو كذلك، إلى تشجيع عرض مناسب لمركبات النفعية مصممة ومصنعة على المستوى الوطني، تراعي خصوصيات النقل المزدوج والإكراهات الجغرافية للمجالات القروية.

وندعو كذلك إلى مراجعة دفتر التحملات الخاص بالنقل المزدوج من خلال تضمينه معايير تتعلق بجودة الخدمة وشروط السلامة، مع إرساء كذلك آليات دعم مناسبة للتشجيع للتنزيل الفعلي للنقل المزدوج في الوسط القروي وتسريع إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة باختصاصات المجالس الجهوية في مجال النقل والتنقل، مما يمكن الجهات من ممارسة صلاحياتها كاملة في إعداد تصاميم النقل داخل نفوذها الترابي وتنظيم النقل كذلك الطرقي غير الحضري للأشخاص بين الجماعات الترابية الواقعة داخل هذه الجهات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار على كل الاقتراحات.

أنا متفق معكم في كل ما تقولوه، وغادي نبدى بالشق الأخير اللي اقترحتوه هو ديال نقل الاختصاصات.

أنا وزارة النقل كوزير قبل الانتهاء ديال هاذ الولاية، أنا مستعد أننا أن الأمر اللي تيتعلق بالنقل المزدوج ينقل إلى الجهات هذا من جهة، من جهة أخرى فيما يخص التساؤل ديالكم حول دعم هاذ الفئة، هاذ الفئة كذلك راه هي كتسجل وتستافد فيها يخص الدعم ديال المواكبة اللي عملاه الحكومة لمواجهة الغلاء ديال الأسعار.

إضافة إلى ذلك، كاين هنا كتنزيل برنامج ديال تجديد الحظيرة من 2024-2026 واللي كيهم الأشكال التالية من التعويض ديال 290.000 درهم عوض 180.000 درهم، الكل يعني سيارة تتشتغل في النقل المزدوج وعندها لوراق وعندها الرخصة ديالها، بالنسبة لاقتناء ديال مركبة جديدة من المركبات التي يفوق عمرها 15 سنة ويقل عن 20 سنة، وهاذ الشي تماشيا مع الظروف اللي تتستعمل في العالم القروي، ومن 170.000 درهم عوض 80.000 درهم بالنسبة يعني اللي تيقتني سيارة العمر ديالها أقل من 7 سنوات، كل هاذي واحد المسائل اللي درناها لتشجيع الاقتناء، لأنه تنعرفو بأنه التنقل داخل العالم القروي، راه صعيب الواحد اللي تينقل باش يشري سيارة جديدة بـ 35 مليون وينقل الناس بـ 10 دراهم ولا 5 دراهم، باش يكون عندو مردودية.

لذلك كل هذه التشجيعات تدارت بخصوص النقل داخل العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "وضعية اللوجيستيك وتكلفة النقل على الأسعار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

لا يمكن فصل موجة الغلاء التي يعيشها المواطن المغربي عن الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات، باعتبارها عاملا بنيويا ينعكس مباشرة

على كلفة الإنتاج والتوزيع، حيث تتحول كل زيادة إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، بما يمس مختلف مناحي الحياة اليومية.

وفي هذا الإطار، يعد قطاع النقل الطرقي من الأكثر القطاعات تضررا نتيجة تضخم تكاليف الاستغلال وتراكم التحديات، في ظل محدودية آليات الدعم وغياب نجاعتها، مما أفقده دوره في التخفيف من كلفة النقل، بل جعله أحيانا عاملا في تأجيج الأسعار.

كما أن الاحتقان الاجتماعي المتصاعد داخل الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك (SNTL[5])، يعكس اختلالات على مستوى الحكامة ويؤثر سلبا على استقرار المؤسسة وثقة الشغيلة وجودة الخدمات.

وأمام هذا الوضع المتداخل الذي يجمع بين ارتفاع كلفة الطاقة وضعف نجاعة الدعم واختلالات التدبير، نسائلكم السيد الوزير، إلى أي حد ساهم ارتفاع أسعار المحروقات في تأجيج الغلاء؟

وما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها الحكومة للحد من انعكاساتها على القدرة الشرائية، خاصة لدى الفئات الهشة والمتوسطة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

ومن خلالكم أشكر مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على وضعها هذا السؤال المهم، اللي في الحقيقة هو عندو تقاطع مع الأسئلة اللي جات من قبل واللي تهم اللوجيستيك، وبالخصوص تهم التنافسية.

الحكومة اخذات المسؤولية ديالها واعطات واحد الدعم اللي خاص لكل الفئات التي تشتغل في المجال ديال النقل، سواء نقل البضائع لحساب الغير، سيارات الأجرة من الصنف الأول، سيارات الأجرة من الصنف الثاني، حافلات نقل المسافرين بين المدن، النقل السياحي، عربات النقل المزدوج، نقل المستخدمين لحساب الغير، عربات القطر والنقل المدرسي لحساب الغير.

فالدفعة الأولى واللي تسجلت فيها ما يقرب من 100.000 عربة، وزارة النقل اللي تتشرف على هاذ العملية فاتحة يعني واحد (la plateforme) فكل أقاليم وجهات ديال المملكة، وعاملين واحد المواكبة حتى الناقلين اللي ما عندهومش يعني واحد الاستعمال مباشر مع الحاسوب، لتسهيل الولوج.

بطبيعة الحال كاين شروط أنه الناقل خص يكون مسجل لدى الوزارة، يكون (Matricule) و(châssis) والعملية غادية.

الحكومة وإدراكا منها للمسؤولية ديالها ولمواجهة الغلاء ديال الأسعار، عملت واحد الدفعة ثانية الأسبوع الماضي تقدر بـ25% مقارنة مع الدفعة الأولى، لأنه الحكومة واعية كل الوعي بأنه النقل يؤثر على السعر النهائي ديال المنتوج اللي تيوصل للمواطن.

بينما احنا كوزارة النقل واللوجيستيك تحملنا مسؤوليتنا وعملنا دراسات ديال المقاربة ديال كم هو تأثير ارتفاع الأسعار أو ارتفاع الغازوال على السلع اللي هي أساسية؟

واحد الشاحنة خارجة من آيت ملول وهازة طماطم ديال 15 طن، واصلة لفاس مع الدعم ما خص الزيادة تكون أكثر من 15 سنتيم للكيلو غرام، إذن إيلا كانت شي زيادة أخرى أكثر من هذا يتحملها يعني اللي تيبيع ويشري.

فيما يخص كذلك الوزن ديال مثلا ديال الخضر اللي هي أخف، مثلا الفول، الفلفل، اللي الشاحنة ديال 15 طن تهز هي 9 ديال الأطنان أو لا سبعة، تتقدر توصل إلى 30 سنتيم ديال الزيادة.

إذن اللي هو معقول وهو ما بين 15 حتى 30 سنتيم كزيادة على السعر النهائي لما يصل إلى المستهلك النهائي.

ولكن الحكومة قامت بالدور ديالها وتحملت المسؤولية ديالها في دعم كل الناقلين بجميع أشكالهم، حتى يتمكن من الحفاظ على القدرة الشرائية ديال المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الوزير المحترم،

إن موجة الغلاء الحالية ليست ظرفية، بل نتيجة مباشرة لارتفاع أسعار المحروقات التي تنعكس تلقائيا على أسعار المواد والخدمات في ظل غياب آليات فعالة للضبط والحماية، غير أن الإشكال لا يقتصر على هذا العامل، بل يتعمق بسبب محدودية نجاعة التدخلات الحكومية، خاصة دعم النقل الذي تحدثتم عنه الذي لم يحقق الأثر المطلوب نتيجة ضعف الاستهداف وغياب الصرامة في التتبع، مما حال دون انعكاسه على الأسعار والقدرة الشرائية.

في هذا السياق يطرح بإلحاح سؤال الحكامة ودور المؤسسات العمومية المكلفة بالتأطير، وعلى رأسها الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك التي كان يفترض أن تضطلع بدور محوري في تنظيم

[5] Société Nationale du Transport et de la Logistique.

القطاع وضمان نجاعة السياسات العمومية المرتبطة به، غير أن وضعها الحالي، رغم مساءلتنا لكم السيد الوزير، لم يتم اتخاذ أي إجراءات لحل هذا الاحتقان وتدخل من أجل وقف هذا الاحتقان، مما يكشف على اختلال في التنسيق المؤسساتي وضعف التفاعل مع القضايا التي تمس الطبقة العاملة وعموم المواطنين.

كما أن المقاربة المعتمدة في دعم النقل أبانت عن طابعها الجزئي وغير المنصف، حيث أقصت فئات مهنية واسعة من قبيل سائقي نقل البضائع، سيارات نقل البضائع اللي كنتكلمو عليهم كنسميوهم فالعامية "بالهوندات" والدراجات الثلاثية (les triporteurs)، حتى هوما معنيين بهاذ الدعم لأنهم كينقلو حتى هوما، وراه توصلنا برسالة منهم مستعملي هذا فالعيون كيطالبو حتى هوما بإدماجهم فهاذ الدعم.

لذلك، فإن معالجة هذا الوضع تقتضي الانتقال إلى حلول هيكلية، من بينها تسقيف أسعار المحروقات لضمان استقرار السوق وإعادة تشغيل مصفاة "لاسامير" لما له من دور في تقليص كلفة الطاقة وتعزيز الأمن الطاقي، بما ينعكس إيجابا على الأسعار والقدرة الشرائية للمواطنين.

السيد الوزير،

منين كنطرحو هاذ الدعم، راه كاين بعض مالكي الشاحنات راه منين كتعطيه الدعم كيوقف الشاحنة، كتكون عندو 50 كيوقف واحد 20 ولا 30 كيضمن الدخل ديالهم كيخدم واحد 10، هنا كنقول ليك أنه الحكامة الجيدة كتوصل للمواطن، احنا فعلا كنشوفو كاين هاذ الإجراء ولكن على أرض الواقع والمعيشي وارتفاع الأسعار كيقول بأن ما كاين حتى إجراء، لذلك كنطالبكم بتفعيل الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة فهاذ الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "تأهيل قطاع النقل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذها وزارتكم لإعادة تأهيل قطاع النقل والرفع من مردوديته وتجويد خدماته؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، أشكركم ومن خلالكم أشكر فريق الاتحاد الاشتراكي-المعارضة الاتحادية على وضع هذا السؤال المهم.

جوابا على سؤالكم حول الإجراءات اللي تعمل بها وزارة النقل واللوجيستيك مع كل الفاعلين بشتى أشكالهم وأصنافهم اللي كيشتغلو فالنقل، كتعتمد على واحد المقاربة تشاركية اللي كتكون محط اجتماعات مع كل فئة واللي كنترأسها أنا شخصيا.

ففقط سنة 2025 ونهاية سنة 2024 تعقد ما يقرب من 30 اجتماعا للقيادة تحت رئاسة الوزير، 67 اجتماعا للجان التتبع تحت رئاسة الكاتب العام، 72 اجتماعا تقنيا على مستوى الإدارة.

فيما يخص حصيلة تقدم إنجاز الأولويات المسطرة مع التمثيليات المهنية للقطاع، نسجل ما يلي:

- مراجعة مجموعة من دفاتر التحملات الخاصة بالمهنة والخاص بنشاط صدور دفتر التحملات الخاص بنشاط كراء السيارات دون سائق؛

8 أكتوبر 2025: صدور دفتر التحملات الخاص بنشاط الإغاثة وقطر المركبات ديال (dépannage)، اللي كان واقف لمدة 11 سنة، تحملت فيه المسؤولية ووقعتو على أساس باش يكون الوضوح ديال الكيفية ديال المشاركة فالصفقات العمومية، أشنو هوما المعايير؛

- إضافة إلى مواصلة العمل على رقمنة مجموعة من الخدمات المقدمة بالنقل الطرقي، لا سيما تلك المرتبطة بطلبات، يعني رخص النقل الطرقي؛

- تعميم العمل بنظام الخدمات عن بعد،(téléservices) منذ شهر مارس، وعلى سبيل المثال 67% من المقاولات النقل الطرقي للبضائع مسجلة بهاذ النظام.

كما تعلمون، السيد المستشار، كان قبل كيخص النقال ينتقل للمندوبية الإقليمية ولا الجهوية ولا وزارة النقل باش ياخذ ذيك (la feuille verte) الآن بـ (l'application) كيدخل وكيتليشارجيها، إذن، ما غيبقاش عندو الاحتياج باش يمشي للمقرات الإقليمية ولا الجهوية، وغاديين في تطوير هاذ النظام باش يشمل كذلك القطاعات الأخرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي قدمتو لنا واللي كتبين فكل الأحوال على أنه كاين مجهود.

ولكن واقع النقل العمومي اليوم فبلادنا، راه مازال ما وصلناش يعني للنقلة اللي ممكن تجعلنا أمام النقل العمومي منظم اللي كيستجيب للحاجيات ديال المواطنين.

وهنا كاين السيد الوزير مستويين:

المستوى ديال المدن اللي اليوم عدد منها كتعاني من تهالك الأسطول ديال النقل، كتعاني من الاكتظاظ، كتعاني من محدودية العرض، كتعاني من عدم احترام دفاتر التحملات من طرف النقالين.

ثم المستوى الأخطر، السيد الوزير، هو العالم القروي، اليوم النقل العمومي فالعالم القروي يشكل وجها بشعا لمغرب السرعتين، اليوم مع كامل الأسف غير إيلا امشيتي 60 كلم على الرباط، السيد الوزير، مازال المغاربة كيتنقلو ف(triporteur)، مازال المغاربة كيتنقلو مع البهايم ف(les fourgonnettes)، مازال المغاربة كيتنقلو في شروط لا إنسانية، ما كاينش عرض، ماشي محدودية العرض، ما كاينش عرض.

وأعتقد أنه فهاذ الإطار، السيد الوزير، خاصة فالعالم القروي، المقاربة الزجرية ما يمكنش تعطي نتيجة، بل بالعكس المقاربة الزجرية اليوم كتعطي نتائج عكسية، لا فيما يرتبط بالسائقين اللي كيمارسو هاذ النقل السري، ولا فيما يرتبط بتعطيل مصالح المواطنين، لأن المواطنين فالبوادي لا بديل لهم عن النقل السري.

وبالتالي، أعتقد، السيد الوزير، أن الوزارة مازال خصها تحمل المسؤولية فهاذ الملف، مازال خصها ترفع من إيقاع العمل، ومازال خصها تحقق العدالة المجالية وتمكين كافة المواطنين المغاربة من حقهم فالتنقل في ظروف إنسانية اللي كتراعي حقوقهم كمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "حيثيات وملابسات الزيادة في علو جدار مطار الداخلة"، أجل بطلب من أصحابه.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

وسنمر مباشرة لجلسة التشريع، ونرحب بالسيد وزير العدل المحترم، والجلسة سيترأسها السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول للرئيس.

وبذلك أعلن عن **رفع جلسة الأسئلة الشفوية.**

محضر الجلسة رقم 276

التاريخ: الثلاثاء 3 ذو القعدة 1447هـ (21 أبريل 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول الأعمال، أود باسمكم أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وللسيد وزير العدل على المجهودات الجبارة التي بذلوها جميعا، في سبيل الدراسة المعمقة للنص التشريعي المسجل في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

في البداية، أعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول، فليتفضل السيد الوزير مشكورا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السادة الرؤساء،

اسمحوا لي أن أقدم لكم مشروع قانون رقم 16.22 المتعلق بالعدول، هذا القانون جاء بعد 14 فبراير 2006، حيث كان آخر قانون يهم العدول، وأعدنا النظر بناء على التطورات التي تعرفها هذه المهنة والوضع بشكل عام.

وحينما نبتدئ.. توصلنا أثناء المناقشة بحوالي 366 تعديلا بكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، وكان نقاش حول التعديلات، فعقدنا لجنة تقنية حضرتها شخصيا بحضور أعضاء اللجنة، السادة الرؤساء والسادة أعضاء المستشارين، وناقشنا التعديلات فيما بيننا، وكذلك اطلعنا على تعديلات جميع الفرق واتخذنا قرارا مشتركا فيهم.

وكان من ضمن القضايا المطروحة هي لماذا سميناها مهنة العدول وليس خطة العدالة، وأوضحنا أن هناك تغيرات وتطورات، ويجب التغيير في هذا الموضوع.

كذلك بتجاوز التسميات، قلنا بأنه العدل يجب أن يضع على باب مكتبه يافطة يكون فيها اسم العدل وليس "عدل موثق"، لأنه التوثيق مهنة أخرى نظمها القانون، وفقا لنظام آخر.

وقد جاءت هذه التعديلات لتواكب التحولات التي يعرفها المجال القضائي، خاصة وأنه العدول هي مؤسسة مساعدة للقضاء.

حددنا كذلك جميع الحقوق والواجبات، وقلنا بأن العدل يجب أن يمارس مهامه، وله حق التوقف 4 مرات، كل مرة بسنة قابلة للتجديد 4 مرات.

كذلك طرحت عدة مشاكل:

- تحديد الأجل الأقصى المسموح للشروع في ممارسة المهنة بعد تاريخ التبليغ بقرار التعيين، 6 أشهر؛

- ترتيب جزاء تأديبي في حق العدل المنقطع عن ممارسة المهنة؛

- إلزام العادل البالغ 70 سنة بالإدلاء بشهادة طبية تثبت قدرته على ممارسة المهنة.

على مستوى تحرير العقود وتلقي الشهادات، هو المبدأ أن العدول لا يعقدون عقودا، هو في الأصل أنهم يتلقون شهادات، "ذوي شاهدين عدل منكم"، ولكن ارتأينا أن نقوم بدعم للسادة العدول، ونصصنا على العقود، ولكن هذه العقود لا تكون رسمية إلا إذا خاطب عليها قاضي التوثيق.

هناك كذلك أن اللفيف، وهو منصوص عليه في الفقه الإسلامي، أن 12 شاهدا، وقد كان في السابق 60 شاهدا، ولكن نظرا للتطورات التي تعرفها الوضعية الاجتماعية الحالية، توقفنا في 12 شاهدا، وفقا لما جاء في الفقه المالكي (12 نفرا).

وقلنا كذلك أنه العقود والشهادات والسجلات وتسليم النسخ، أنه تسلم النسخ والآن ستكون نسخ بواسطة الوسائل الرقمية حتى يسهل للأطراف كلهم أن يتوصلوا بنسخ منها.

كذلك أعدنا النظر في الهيئة الوطنية للعدول، وحددنا طبيعة انتخابها وطريقة انتخابها والمدة التي يقضونها، وقلنا أن عدد العدول المشكل للمجلس يجب أن يكون على الأقل 40 عدلا.

ولذلك فإن هذا النص جاء ليعيد النظر في كثير من مكونات وعناصر

القانون المنظم للعدول لتسهيل الممارسة، وكذلك لضبطها وأن تتحول إلى ممارسة مهنية، تقوم معاملاتها تحت إشراف السيد قاضي التوثيق.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة، فليتفضل.

تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل، مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول.

تدارست اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعاتها المنعقدة بتاريخ 26 فبراير، 4 مارس، 9 مارس و20 أبريل 2026، برئاسة السيد أبو بكر اعبيد، رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل.

إن صناعة القوانين المنظمة للمهن القضائية والقانونية تنبني على مسار تشاوري دقيق، وتتطلب توازنا بين التطور والحكامة الإدارية القضائية وتطلعات المهنيين وحماية المرتفقين، ومن هنا تبرز أهمية الأدوار التي تضطلع بها لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلس المستشارين التي تتمظهر كفاعل محوري في الهندسة والبناء القانوني المنظم لمجال العدالة ببلادنا.

فخلال هذه المحطة التشريعية الهامة، برهن السيدات والسادة المستشارون مرة أخرى عن انخراطهم الجاد ومسؤوليتهم العالية، بصرف النظر عن انتماءاتهم ومرجعياتهم وكذا عن حرصهم الأكيد على الدراسة التأصيلية لمشروع هذا القانون بكل تجرد وموضوعية، فكان السعي نحو التطوير هو المحرك الداعم لأي مبادرة مؤسساتية، والرغبة في التجويد هي المقصد الناظم للعمل التشريعي للجنة في كلياته، في إطار المواءمة بين التأسيس القانوني واستشراف الواقع العملي، وفق رؤية مرجعية تراعي المصلحة العامة التشريعية.

ولا غرو أن مشروع هذا القانون يعد حلقة أساسية في مسار تحديث منظومة العدالة ببلادنا، بحيث لا يقتصر على كونه مجرد مراجعة تقنية للإطار القانوني الحالي، بل يعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى تطوير وتأهيل وعصرنة الممارسة العدلية، تماشيا مع التحولات المؤسساتية والقانونية والرقمية الحاصلة.

ومن هنا كان لزاما على أعضاء اللجنة التبني التلقائي لمبادرة تنظيم لقاء تواصلي مع الهيئة الوطنية للعدول من أجل الاستماع إلى اقتراحاتها وآرائها، تكريسا لروح الانفتاح البرلماني على الهيئات المهنية كمدخل لإبراز إحدى الوظائف المحورية لمجلس المستشارين، باعتباره منبرا للإنصات والوساطة وفضاء للخبرة والتدقيق القانوني ومؤسسة بقوة اقتراحية بامتياز، مما يجسد نضج تجربة مجلسنا الموقر في تجويد السياسات التشريعية الوطنية، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

ولا تفوتني هذه الفرصة، دون أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد وزير العدل على انفتاحه الدائم وتجاوبه السلس مع جميع الاقتراحات البناءة التي تقدم بها السيدات والسادة المستشارون، في إطار السعي الجماعي لإنجاح هذه المحطة التشريعية البارزة.

وأود ان اتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس اللجنة، والذي أدار الاجتماعات بحكمة واقتدار، مما أسهم في مرور أشغال الاجتماعات في أجواء تطبعها المسؤولية والاحترام والعطاء البرلماني الجاد، وللسيدات والسادة أعضاء مكتب اللجنة، لقاء تدبيرهم المحكم لعمليات البرمجة ولجميع السيدات والسادة المستشارين الذين حرصوا كل الحرص على المشاركة البناءة في الاجتماعات بكل مسؤولية وتفان ونكران للذات.

والشكر موصول أيضا لأطر وموظفي إدارة اللجنة على كل المجهودات التي يبذلونها، من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أكد السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة على أهمية هذا النص التشريعي، بحكم أنه يندرج ضمن الدينامية الإصلاحية التي تعرفها منظومة العدالة ببلادنا، والرامية إلى تحديث الإطار القانوني المنظم للمهن القانونية والقضائية وتعزيز الأمن القانوني والتعاقدي، بما يستجيب لمتطلبات التطور الذي يعرفه المجتمع، ويواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

وقد أبرز المتدخلون المكانة المتميزة التي تحتلها مهنة العدول داخل المنظومة القانونية الوطنية، بالنظر للدور الذي تضطلع به في مجال تلقي الشهادات وحماية الحقوق وتنظيم العلاقات التعاقدية بين الأفراد، فضلا عن امتدادها التاريخي وارتباطها بالمرجعيات القانونية والشرعية، التي أسهمت في ترسيخ الثقة في المعاملات واستقرارها داخل المجتمع.

فقد تم التأكيد على أن مشروع هذا القانون جاء ليعزز من الإطار المنظم لمهنة تعد من أقدم المهن القانونية والقضائية، التي واكبت التحولات البنيوية للدولة المغربية، حيث انتقلت من سياقها الفقهي المحض المستمد من المذهب المالكي، إلى مهنة حرة مساعدة للقضاء ومهيكلة بقوانين حديثة، فانخرطت كباقي المهن في مسلسل التحديث والعصرنة.

ولا يخفى على أحد ما يقوم به السيدات والسادة العدول من أدوار استراتيجية عميقة، تمزج بين الأمانة الدينية والمحافظة على الروابط الأسرية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وترسيخ الأمن التعاقدي.

وفي سياق متصل، اعتبر عدد من المتدخلين أن مشروع القانون المعروض يأتي في إطار مواصلة مسار إصلاح وتحديث مهنة العدول، وذلك بعد مرور فترة زمنية مهمة على تطبيق القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة وما أفرزته الممارسة العملية خلال هذه السنوات من ملاحظات وإكراهات، أظهرت الحاجة إلى مراجعة بعض المقتضيات القانونية المنظمة للمهنة.

وفي هذا الصدد، أكد المتدخلون أن تقييم التجربة السابقة يشكل خطوة ضرورية لتطوير الإطار التشريعي للمهنة، بما يمكن من تعزيز نجاعتها وتحسين ظروف ممارستها، مع الحرص على ملاءمتها مع المستجدات الدستورية والتطورات التي تعرفها منظومة العدالة على الصعيد الوطني.

وأكدت المداخلات على أنه من خلال استقراء المقتضيات الجديدة لمشروع هذا القانون، فإنه اتضح بجلاء أنه يحمل في ثناياه مستجدات، ستسهم -لا محالة- في تعزيز حضور مهنة العدالة في صلب الدينامية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، بيد أن بعض أحكامه مازالت تثير تساؤلات ونقاشات وتباين في الرؤى داخل الأوساط المهنية، لا سيما ما يتعلق بالتسمية وإقرار حق الاحتفاظ بالمبالغ في عهدة العدل لحساب الغير وإيداعها فور تسلمها بصندوق الإيداع والتدبير، إسوة بباقي المهن المنوط بها توثيق العقود وضبط المسؤولية العدلية عند تلقي الشهادات.

وفي سياق مواكبة التحول الرقمي الذي تعرفه منظومة العدالة، شدد عدد من المستشارين على أهمية اعتماد الوسائل الإلكترونية في تدبير العقود والوثائق العدلية وتحديث طرق العمل، مع التأكيد على ضرورة توفير التكوين الملائم لمواكبة هذا التحول وضمان حماية الأرشيف العدلي وعلى أهمية مواصلة الحوار والتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين بالمهنة، قصد اعتماد نص قانون يحظى ما أمكن بالتوافق من لدن جميع الفعاليات المعنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أوضح السيد الوزير في معرض تفاعله مع مداخلات السيدات والسادة المستشارين أن مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة العدول يندرج ضمن النصوص القانونية التي تكتسي طابعا خاصا، بالنظر لارتباط هذه المهنة العريقة بمرجعيات دينية ومؤسساتية وقانونية متعددة، وهو ما يجعل معالجتها التشريعية تتطلب توازنا دقيقا بين الأبعاد القانونية والشرعية.

وفي هذا السياق، أشار إلى أن طبيعة هذه المهنة تقتضي ضرورة مراعاة اختصاصات عدد من المؤسسات، من بينها المجلس العلمي الأعلى ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فيما يرتبط باحترام الفتاوى والاجتهادات الشرعية المرتبطة بهذا الشأن، علاوة على استحضار الانشغالات المهنية التي تعبر عنها الهيئات الممثلة للعدول، وذلك من أجل إخراج نص قانوني يستجيب لكل هذه المقومات المؤسساتية والمتطلبات القانونية.

وأبرز السيد الوزير أن طبيعة عمل العدول تقوم أساسا على تلقي الشهادات والعقود التي تخضع لاحقا لرقابة قاضي التوثيق، قبل أن تكتسب صبغتها الرسمية بعد المخاطبة عليها، مشيرا إلى أن المشروع سعى إلى مواكبة التحول الرقمي داخل المهنة، في إطار المحافظة على الضوابط المؤطرة لها، خاصة ما يرتبط بضرورة حضور الأطراف في بعض الإجراءات ذات الطابع التوثيقي.

كما أكد أن آليات الرقابة والتفتيش الوارد التنصيص عليها تروم تحقيق النجاعة في التأطير وحماية المهنة وتعزيز الثقة في خدماتها، وأوضح أن الوزارة تعمل على إرساء منظومة متكاملة تجمع من جهة أولى بين التكوين الأساسي الإلزامي الذي يمتد لمدة ستة أشهر، ويهدف إلى تمكين المترشحين من اكتساب الكفاءات الضرورية، ومن جهة ثانية بين التكوين المستمر الذي يروم تطوير مهارات العدول ومواكبة مستجدات الممارسة المهنية.

وفي ختام تدخله، جدد السيد الوزير تأكيده على الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا المشروع في مسار إصلاح منظومة العدالة، معتبرا أنه يشكل خطوة متقدمة نحو تأهيل مهنة العدول وتحديث إطارها القانوني، بما يضمن التوفيق بين خصوصياتها الشرعية ومتطلبات التطور القانوني والمؤسساتي، كما أكد حرص الوزارة على مواصلة التفاعل الإيجابي مع مختلف المقترحات والملاحظات المثارة في إطار مقاربة تشاركية، تروم تجويد النص وضمان نجاعة مقتضياته، بما يعزز الثقة في مهنة العدول، ويساهم في ترسيخ الأمن القانوني والتعاقدي.

وإعمالا لحق التعديل البرلماني، تقدم أعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين بما مجموعه 332 تعديلا

وتتوزع بحسب مصدرها كالآتي:

- فرق ومجموعات الأغلبية: 74 تعديلا؛

- الفريق الحركي: 126 تعديلا؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 36 تعديلا؛

- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية: 19 تعديلا؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 29 تعديلا؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 21 تعديلا؛

- السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي: 27 تعديلا.

وتطبيقا لأحكام **المادة 117** من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على اجتماع اللجنة المؤرخ في 13 أبريل 2026، تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية من أعضاء اللجنة تناط بها دراسة ومناقشة والاتفاق على مقترحات التعديلات المقدمة بشأن مشروع هذا القانون، وقد تشكلت من ممثلين عن جميع الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، بينما لم يشارك الفريق الحركي في أشغالها.

واعتمدت اللجنة الفرعية في أعمالها التي انعقدت يوم الأربعاء 15 أبريل 2026 على مقاربة قائمة على الانفتاح، من خلال استحضار مقترحات الفرق والمجموعات البرلمانية بمختلف أطيافها، من أغلبية ومعارضة والنقابات الحاضرة والغائبة.

كما ارتكزت في أشغالها على منهجية تحليلية رصينة تقوم على ضبط الشكل واستحضار الأثر، حيث تم إخضاع كل مادة من مواد مشروع القانون لتحليل دقيق يقارن بين الصيغة الواردة في المشروع والتعديلات المقترحة، بغاية الوصول إلى مقتضيات متوافق عليها تجمع بين الأصالة القانونية والنجاعة المهنية، وتستوعب، ما أمكن، ملاحظات المهنيين، مع الحفاظ على المصلحة العامة التشريعية، وذلك تأسيسا على مبادئ معيارية مرجعية، تتجلى في تأهيل وتطوير المهنة والمحافظة على الأمن التعاقدي والحكامة في التدبير والتسيير وحماية حقوق المرتفقين.

وقد تمخض عن أشغال اللجنة الفرعية إدخال حوالي 50 تعديلا على 37 مادة، وهي تعديلات تحمل في مضامينها طابعا جوهريا ومؤسسا، وتتجلى أهم مضامينها في:

1- منح العدول إمكانية إجراء التقييد الاحتياطي للعقارات المحفظة فور تحرير العقد، وهي ضمانة كبرى لحماية مصالح المتعاقدين قبل إتمام إجراءات المخاطبة؛

2- التنصيص على وجوب تضمين القاضي المكلف بالتوثيق في أصل العقد أو الشهادة للأسباب المبررة لرفض الخطاب، ويكون هذا الرفض قابلا للتظلم من لدن العدلين أمام رئيس المحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرة نفوذها مكتب العدلين؛

3- تحديد مسؤولية العدل في التصريحات والبيانات المخالفة لما أدلى به الأطراف، مما يرفع عنه عبء المسؤولية عن حقائق قد تخفى عنه، كما حددت مسؤولية العدول فيما يتعلق باشتراط توافر الشهود على الأهلية القانونية والحقوق المدنية بوجوب الإشعار وتضمين ذلك في العقد؛

4- التنصيص صراحة على أن شهود اللفيف يكونون من الذكور والإناث وعلى إمكانية تلقي الشهادات من طالب الشهادة والشهود في تواريخ مختلفة؛

5- نقل اختصاص البت في التأديب من القضاء العادي إلى لجنة تأديبية يترأسها وزير العدل أو من يمثله، تضم في عضويتها ممثلين عن القضاء والمهنيين، وتكون مقرراتها قابلة للطعن أمام القضاء الإداري، تعزيزا للعدالة والإنصاف؛

6- إقرار مبدأ التعامل بالإشعارات الإلكترونية، مما يسرع المسطرة التوثيقية، مع إعطاء العدل لأول مرة إمكانية التوفر على موقع إلكتروني للتعريف بمساره وأبحاثه القانونية بإذن مسبق من رئيس المجلس الجهوي للعدول، وهو انفتاح ضروري في العصر الرقمي.

وختاما، وفي الاجتماع المؤرخ في 20 أبريل 2026 وافقت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول معدلا بنتيجة التصويت التالية:

الموافقون= 07؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المقرر.

الآن غادي ندوزو لباب المناقشة.

هل تريدون المناقشة أو تمدو التقارير بالإضافة للتقرير.

إذن غادي نبداو بفريق التجمع الوطني للأحرار، هل تفضل أن تتدخل؟ تفضل.

ولكن أرجو منكم جميعا نحترمو الوقت المخصص لكل فريق ومجموعة، فبالنسبة للتجمع عندو 8 دقائق.

أرجو السي مصطفى تحترم....

باسم الأغلبية؟ أزكي.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

أتشرف بالتدخل، نيابة عن فرق ومجموعات الأغلبية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، أعني بذلك فريق التجمع الوطني للأحرار، فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي وفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بخصوص مناقشة مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول، وهو استمرار لمجهودات الاصلاح التشريعي الذي عرفته بلادنا خلال هذه الولاية التشريعية، في إطار استكمال برنامج الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة، وخاصة ما يتعلق بتأهيل وتطوير المهن القانونية والقضائية لمواكبة الممارسات الفضلى وتحسين مستويات الحكامة في كل ما يتعلق بمنظومة العدالة.

ويجسد هذا المشروع رؤية استراتيجية تهدف إلى تطوير وتأهيل وعصرنة الممارسة العدلية، تماشيا مع التحولات المؤسساتية والقانونية والرقمية الحاصلة وحلقة أساسية في مسار تحديث منظومة العدالة ببلادنا، بحيث لا يقتصر على كونه مجرد مراجعة تقنية للإطار القانوني الحالي.

نقف اليوم عند مشروع مهم يتعلق بواحدة من المهن المميزة للحضارة المغربية والمرتبطة بالإشهاد العدلي والتوثيقي، فهذه المهنة التاريخية تجتمع فيها أبعاد دينية ومدنية، فمستندات المهنة ترتبط بنصوص القرآن الكريم والسيرة النبوية، فالعدول حاضرون في أطول آية في القرآن الكريم (سورة البقرة).

كما تحضر مهنة العدول في النظام السياسي المغربي في محطة البيعة، حيث يتولى عدول المملكة الإشهاد على بيعة المغاربة لملوكهم، كما تحضر مهنة العدول بشكل كبير في الحياة المدنية للمغاربة، من خلال عقود الزواج والوصايا والإرث والبيوعات والهبات والصدقات والأحباس... إلى آخر.

ونجدد في هذه المناسبة، الإشادة بالإصلاح الجوهري الذي عرفته مهنة خطة العدالة، بمبادرة ملكية سامية سمحت، في إطار الالتزام التام بالضوابط الشرعية، بفتح المجال أمام المرأة للانخراط في المهنة، فبفضل التوجيهات الملكية السامية أصبحت المرأة اليوم تمارس المهنة إلى جانب شقيقها الرجل، وهي مبادرة نالت استحسانا وتجاوبا مقدرا من المجتمع.

فمن الضروري أن نستثمر محطة مناقشة هذا المشروع للتعبير عن الأهمية التي تحظى بها هذه الوظيفة في الوجدان المغربي، فالعدول أكثر من مجرد مهنة، هي رسالة تساهم في المحافظة على الأمن الروحي والاجتماعي والتعاقدي للمغاربة، لذلك ترتبط ممارستها بتوفر شروط علمية وشروط دينية كذلك.

ونشيد بهذه المناسبة، بالتفاعل الايجابي الذي عبرت عنه مختلف مكونات المجلس، وكذا وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي، ممثلا للحكومة، في إطار المقاربة التشاركية مع الهيئة الممثلة للعدول، والتي أسفرت عن تجويد المشروع وإدخال مجموعة من التعديلات، التي نقدر أنها أسهمت في الاستجابة لتطلعات السيدات والسادة العدول بشأن تحسين ظروف ممارسة المهنة.

وفي نفس السياق، لا بد أن نسجل أهمية التشاور في القضايا المتعلقة بهذه المهنة مع المجلس العلمي الأعلى لتوضيح بعض القواعد المطبقة على ممارسة المهنة.

لقد حمل مشروع القانون موضوع الدراسة، مجموعة من الإصلاحات الجوهرية والشكلية والإجرائية، حيث يمكن التوقف عند دلالات تغيير عنوان القانون للانتقال من قانون "خطة العدالة" إلى قانون "مهنة العدول"، وهو توجه محمود، يرمي إلى عصرنة اللغة التشريعية واعتماد المهننة والانسجام مع باقي مهن منظومة العدالة.

حمل المشروع كذلك إصلاحات متعلقة بالولوج إلى المهنة، بإقرار نظام المباراة، بدل الولوج المباشر للفئات التي كانت تحظى به، تحقيقا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

ومن المهم كذلك تعميق النقاش حول فكرة التكوين الأساسي والتكوين المستمر للسادة والسيدات العدول، بما يضمن الارتقاء بمستوى أدائهم، وخاصة ما يتعلق بنظام المعهد الخاص بهذه المهنة، والذي نقترح ضرورة ربطه بكليات العلوم الشرعية، سواء في فاس، حيث يمكن ربطه بجامعة القرويين أو في سوس، حيث يمكن ربطه بكلية الشريعة أو معاهد التعليم الأصيل، لضمان تكوين قريب من المعنيين.

نسجل كذلك أهمية تدقيق الواجبات التي يتعين على السيدات والسادة العدول الالتزام بها لممارسة المهنة، ونؤكد على أهمية الانسجام في صياغتها مع ما تم إقراره لمهن قضائية أخرى من قبيل المفوضين والتراجمة.

نؤكد كذلك على ضرورة حماية حقوق المرتفقين المتعاملين مع العدول، باعتبار خدمات العدول خدمات عمومية، يوفرها العدول نيابة عن الدولة، وتظل الدولة مسؤولة عن ضمان استمراريتها ومصداقيتها.

ويكرس المشروع التوجه نحو اعتماد الرقمنة في ممارسة المهنة، وخاصة ما يتعلق بضبط علاقتها بقضاء التوثيق، في إطار التحول الرقمي لبلادنا وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

ونؤكد بالمناسبة، على أهمية الضبط والتكوين في مجال حفظ

الأرشيف الخاص بالعدول، باعتباره أرشيفا عموميا حساسا، ونتطلع إلى مشروع مدونة الأسرة بتوسيع مهام العدول، وخاصة ما يتعلق بالأدوار التي يمكن إسنادها لهم، من قبيل مهام الوساطة الأسرية والإشهاد المباشر على الطلاق الاتفاقي.

ندعم كذلك الإصلاحات التي حملها المشروع بخصوص التنظيم الذاتي للمهنة، وخاصة ما يتعلق بالتماثل بين هيئات التنظيم الذاتي للمهن القضائية وعلاقتها بوزارة العدل.

وبفعل الجدية التي اشتغلت بها مكونات اللجنة، وفي إطار النظام الداخلي، تم التوافق على التعديلات المقدمة من الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين بعد نجاح اللقاء التواصلي الذي نظمته اللجنة مع الهيئة الوطنية للعدول، من أجل الاستماع إلى اقتراحاتها وآرائها بشأن مشروع القانون، وفي إطار مقاربة تشاركية مع وزارة العدل.

لقد حرصنا في الأغلبية ومع مكونات المجلس على تجويد المشروع، عبر التوافق بين الأصالة القانونية والنجاعة المهنية، والانفتاح على المهنيين والإنصات لملاحظاتهم، مع توخي المصلحة العامة، وذلك تأسيسا على مبادئ معيارية مرجعية تتجلى في تأهيل وتطوير المهنة والمحافظة على الأمن التعاقدي والحكامة في التدبير والتسيير.

ولا نخفي في هذا الإطار، الدور الفاعل والإيجابي للسيد وزير العدل عبد اللطيف وهبي، وكل أطر وزارته على تفاعله الإيجابي والجاد والبناء وعلى المرونة والانفتاح التي عبر عنها وتعبر عن الإيمان العميق لهذه الأغلبية، ولكل مكونات المجلس والإرادة السياسية القوية للارتقاء بمهنة العدول، والتي انعكست في التوافق على تعديلات شملت النقط التالية:

أولا: محور ولوج المهنة وتطوير الكفاءات، من خلال التعديلات التي طالت المواد 3 و5 و6، عبر:

- إعادة الإدماج من خلال منح أو تكريس حق قدماء العدول فرصة العودة للمهنة، تحت شروط تضمن الكفاءة والنزاهة؛

- السماح للموظفين الحاصلين على الدكتوراه والذين راكموا 10 سنوات من التجربة للولوج للمهنة، مع استثنائهم من شرط السن 45 سنة؛

- استقطاب الخبرات الأكاديمية بتخصيص حصة 10% للأساتذة الجامعيين الدكاترة للولوج للمهنة، مما يغني الممارسة العدلية بخبرات علمية رصينة.

ثانيا: فيما يتعلق بمحور حماية المتعاقدين وضبط المسؤولية، من خلال التعديلات التي طالت المواد 36 و39 و51 و76 و77 من خلال تلطيف وتأطير مسؤولية العدل، حيث عدلت **المادة 36** ليكون العدل مسؤولا عما أدلى به الأطراف من بيانات، مما يرفع عنه عبء المسؤولية عن حقائق قد تخفى عنه.

كما حددت مسؤولية العدول فيما يتعلق باشتراط توفر الشهود على الأهلية القانونية والحقوق المدنية، بوجوب الإشعار وتضمين ذلك في العقد والحماية الاستعجالية للحقوق عبر منح العدول مُكْنة إجراء التقييد الاحتياطي للعقارات المحفظة، فور تحرير العقد من طرف العدل، وهي ضمانة كبرى لحماية مصالح المتعاقدين قبل إتمام إجراءات المخاطبة، كما نصت **المادة 77** على وجوب تضمين القاضي المكلف بالتوثيق في أصل العقد أو الشهادة الأسباب المبررة لرفض الخطاب، ويكون هذا الرفض قابلا للتظلم من لدن العدلين أمام رئيس المحكمة الابتدائية المختصة.

فيما يتعلق بمحور إصلاح المراقبة والنظام التأديبي والحكامة عبر التعديلات التي طالت المواد 101 و107 و110 و120 و121 و122، حيث فيما يتعلق بالمؤسسة التأديبية تم نقل سلطة البت في التأديب من القضاء العادي إلى لجنة تأديبية مختصة مختلطة بوزارة العدل، تضم في عضويتها ممثلين عن القضاء والمهنيين لضمان محاكمة مهنية عادلة.

ضمانات المحاكمة العادلة في المسطرة التأديبية، حيث أصبحت المقررات التأديبية قابلة للطعن أمام القضاء الإداري تعزيزا للعدالة والإنصاف.

وفيما يتعلق بمحور شهادة اللفيف من خلال التعديلات التي طالت المواد 67 و69 و71 من خلال تعديل أمورا تتعلق بمجلس شهادة اللفيف، حيث تمت الإشارة إلى إمكانية تلقي شهادة اللفيف من طالب الشهادة واللفيف في تواريخ مختلفة وتكريس المساواة في الشهادة، عبر التنصيص صراحة على أن شهود اللفيف قد يكونوا من الذكور والإناث، تجويد الشهادة عبر إلزام العدلين بالاستفسار الدقيق عن سند علم الشهود وضمان تفصيل الشهادة لحماية حقوق الأغيار.

وفيما يتعلق بمحور الرقمنة والانفتاح المهني، عبر التعديلات التي طالت المواد 49 و136، ففيما يتعلق بالتوثيق الرقمي تم إقرار التعامل عبر المنصات الإلكترونية للإشعارات، مما يسرع المسطرة التوثيقية ومن خلال تعزيز الهوية الرقمية للمهني، حيث سمح للعدل لأول مرة بالتوفر على موقع إلكتروني للتعريف بمساره وأبحاثه القانونية، بإذن مسبق، وهو انفتاح ضروري على العصر الرقمي.

ونحيي تجاوب السيد وزير العدل مع مقترحات التعديلات المقدمة وانفتاح الحكومة على الأخذ بكل التعديلات التي تسهم–لا محالة–في تجويد النص والمحافظة على توازن المراكز القانونية وتحسين ظروف ممارسة المهن القضائية ببلادنا، وهي تعديلات جعلت النص متناغما مع التوصيات والملاحظات التي تضمنها رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصادر أخيرا بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بمحور تقوية التنظيم الذاتي للمهنة، عبر التعديلات

التي طالت المواد 140 و141 التي شملت التنصيص على الاستقلال المالي للهيئة الوطنية للعدول وتوسيع وتدقيق صلاحياتها للتعاقد مع مؤسسات الأعمال الاجتماعية لضمان استفادة العدول من الخدمات الاجتماعية.

ونختتم هذه المداخلة بالدعاء الصادق لحفظ بلادنا وشعبنا وملكنا، وتوفيقنا في مساعينا الحميدة، لبلوغ أعلى الدرجات وتحقيق أغلى الغايات، تحت القيادة الحكيمة لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غير بغيت نوضح واحد الحاجة، راه ما زدت لو والو، لأن 8 دقائق ديال التجمع، أما الأغلبية باش تهضر راه عندهم 24 ولا 25 دقيقة، هاذي باش تعرفو.

الآن.. لأن شفت بعض الإخوان كيقولو ليا راه زاد، راه ما زاد والو.

يالاه الآن الكلمة للفريق الحركي.

غادي يقدم التقرير.. كاين شي واحد؟

الكلمة للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.. شكرا.

ممتاز جدا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.. داز.

فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل خلال هاته الجلسة لمناقشة مشروع قانون رقم 16.22 المتعلق بمهنة العدول، وذلك انطلاقا من مرجعية منظمتنا الاتحاد المغربي للشغل، القائمة على الدفاع عن دولة الحق والقانون وضمان العدالة الاجتماعية وصيانة كرامة المهن القانونية والقضائية وحرصه على الإسهام الإيجابي في إصلاح منظومة العدالة وتجويد النصوص التشريعية ذات الصلة.

إننا نؤكد بداية على الأهمية البالغة التي تكتسيها مهنة العدول داخل المجتمع المغربي، باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية لضمان الأمن التعاقدي وحماية الحقوق وتأطير المعاملات وفق الضوابط القانونية.

كما نعتبر أن هذا المشروع يندرج في سياق تحديث المهنة بما يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.

وفي هذا الإطار، نثمن المنهجية التي اعتمدتها اللجنة، وكذلك انفتاح السيد الوزير على مجموعة من التعديلات، بعد سلسلة من الاجتماعات التشاورية، سواء مع هيأة العدول أو في إطار اللجنة الفرعية، وكذا انفتاح السيد الوزير على مجموعة من المقترحات الهامة، وقبول العديد من التعديلات الأساسية والهامة والجوهرية، مما سيسهم في تطوير المهنة.

ولأن فريقنا كان قبلة للمهنيين واستقبال مطالبهم، وانطلاقا من دورنا الترافعي السابق، فإن بعض التعديلات الأخرى التي لم تحظ بالقبول والذي يعتبرها المهنيون جوهرية، فلا بد من التأكيد عليها وتوضيحها للمستقبل.

لا بد من التأكيد على:

- ضرورة ضمان المساواة كما يضمنها دستور المملكة في المهام التي تتقاطع مع باقي المهنيين؛

- رفع الغموض في عدد من المقتضيات، خاصة ما يتعلق بتنظيم المهنة وضمان استقلالية العدول، وتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية؛

- توفير الحماية الضرورية للمهنيين؛

- تدقيق التدابير المرتبطة بالتكوين والتأهيل المستمر في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها مجال مهام العدول، لا سيما على مستوى الرقمنة وتحديث الخدمات، ولأن المشروع الأصل فيه هو تحديث المهنة.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة، أن نثمن إدماج فئة النساخ في مهنة العدول، وستحسب لكم، السيد الوزير، غير أن هذا الإجراء يستوجب مواكبته بتدابير داعمة واعتماد إجراءات تفضيلية خلال المرحلة الانتقالية، نظرا لوضعية هذه الفئة وخصوصية إدماجها.

وفي الختام، ندعو الحكومة إلى مواصلة الحوار مع مختلف الفاعلين واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل إخراج النصوص التنظيمية والإجرائية، بما يحقق الأهداف والرهانات المطروحة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في حدود 3 دقائق و45 ثانية.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لمناقشة مشروع قانون رقم 16.22، المتعلق بتنظيم مهنة العدول المندرج في إطار مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة والنهوض بها وتنزيل توصيات ميثاق منظومة العدالة التي تؤكد على تعزيز حقوق ومكتسبات السادة العدول والحفاظ على الرصيد التاريخي للمهنة، لا سيما الشق المتعلق بتعزيز الثقة بمهنة التوثيق العدلي وتحسين فعاليتها، باعتبارها محورا أساسيا في منظومة العدالة ببلادنا.

وفي هذا الإطار، نعبر عن فخرنا واعتزازنا بالاهتمام البالغ، الذي ما فتئ جلالته حفظه الله يشمل به خطة العدالة وما تحظى به من رعاية مولوية سامية وتوجيه للنهوض بها، لكي تتبوأ المكانة اللائقة بها ضمن المهن القضائية الأخرى.

ونذكر بهذه المناسبة القرار التاريخي لسنة 2018 الذي أصدره جلالته نصره الله، بموافقته على ممارسة المرأة مهنة عدل، نظرا لما وصلت إليه من نضج وكفاءة، وهو ما يعكس اهتمام جلالته بخطة العدالة وحرصه على تجديدها.

إن مشروع قانون رقم 16.22 المنظم لمهنة العدول يأتي في هذا السياق المتسم بتحيين وتجديد الترسانة القانونية المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة في مختلف أبعادها وتطوير المهن القانونية والقضائية، وأيضا في ظل دينامية تشريعية وطنية أثمرت العديد من النصوص القانونية المهمة، استجابة لمختلف التطورات والتحولات المجتمعية، لا سيما في ظل الضعف الذي أبانت عنه العديد من التشريعات في مواكبة مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تشهدها بلادنا.

لقد مر ما يكفي من الزمن على تطبيق قانون خطة العدالة الحالي لتقييم حصيلته ونجاعة مضامينه ومكامن ضعفه لمعالجتها وتجاوزها والنهوض بهذه المهنة الضاربة في عمق التاريخ وذاكرة المغاربة، والتي تلعب دورا محوريا في تنزيل هذا الورش الإصلاحي وتعزيز إشعاعها، لما لها من دور كبير في تحقيق الأمن القانوني والتعاقدي وحماية الحقوق وضمان الاستقرار داخل المجتمع.

فلقد آن الأوان للنهوض بهذه المهنة العريقة التي ترتبط بالمواطن المغربي في كل مكان وزمان، بل قبل ولادته وإلى ما بعد وفاته، وتأهيلها والرقي بها وتعزيزها بضمانات أكبر والحفاظ على الهوية المهنية للسادة العدول، باعتبارهم فاعلين أساسيين في توثيق المعاملات والتصرفات وضبط الحقوق وبالشكل الذي يؤكد امتدادهم التاريخي داخل المنظومة القضائية المغربية والحفاظ على مكانتها، باعتبارها رافدا من روافد الأمن التعاقدي والقضائي وضمانة لاستمرار الممارسة التوثيقية المغربية الأصيلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي ننتقلو الآن لكلمة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حدود 2 دقائق.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

أتشرف بالتدخل في إطار مناقشة مشروع قانون 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

بداية، أؤكد أن مهنة العدول تعد من الركائز الأساسية في منظومة التوثيق الوطني لما تضطلع به من دور محوري في تحقيق الأمن التعاقدي وحماية الحقوق، وهو ما يجعل أي إصلاح في هذا القطاع إصلاحا ذا حساسية خاصة، يتطلب أقصى درجات التوافق والوضوح، الموقف اللي غنتخذو من هاذ المشروع لا يعكس رفضا مطلقا لمضامين المشروع، كما لا يعني تبنيا كاملا له، بل هو تعبير عن موقف متوازن نابع من مجموعة من الاعتبارات الموضوعية يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا، نسجل بإيجابية بعض المقتضيات التي جاء بها المشروع، خاصة تلك الرامية إلى تحديث المهنة: تعزيز آليات التكوين والتأهيل وكذا السعي نحو رقمنة الخدمات، وهي خطوات من شأنها مواكبة التحولات التي يعرفها مجال التوثيق؛

ثانيا، في المقابل لا تزال هناك مجموعة من النقاط التي تثير تساؤلات مشروعة، وخص يكون هناك وضوح بعض المقتضيات التنظيمية ومدى ملاءمتها مع باقي المتدخلين في منظومة التوثيق، الأمر الذي يطرح إشكالات على مستوى التطبيق العملي؛

كذلك، نعتبر أن المشروع رغم الأهمية ما حظاش بالتوافق المهني والمؤسساتي الكافي، كاين واحد التوافق ولكن غير كافي، وهو عنصر أساسي لضمان تنزيل سليم وفعال لأي نص قانوني، خصوصا في قطاع يتقاطع مع حقوق المواطنين بشكل مباشر.

موقفنا من هذا المشروع هو دعوة صريحة للمزيد من فتح قنوات حوار أوسع مع مختلف الفاعلين المعنيين، بهدف الوصول إلى نص متوازن يستجيب لتطلعات المهنيين ويخدم المصلحة العامة.

في هذا الإطار، نجدد استعدادنا للمساهمة -ماشي دابا، مستقبلا، المشروع هو دازدابا- في كل المبادرات الرامية إلى تحسين هذا المشروع بما يضمن الارتقاء بمهنة العدول وتعزيز ثقة المواطنين في منظومة التوثيق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد خالد السطي في حدود دقيقة و30 ثانية.

هذا ما اتفق عليه في ندوة الرؤساء.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والساد المستشارون المحترمون،

أولا، في البداية باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لا بد أنني نثمن العمل اللي قامت به لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وكذلك أثمن تشكيل لجنة فرعية، وكنعتقد هاذ اللجنة الفرعية شكلت فقط في لجنة العدل، وتحديدا مع السيد وزير العدل، وهذا أمر نثمنه.

وكمكون من مكونات المجلس نعبر بأننا مستعدين نتعاونو مع مختلف المكونات من أجل التوسط وتقريب وجهات النظر بين مختلف المهنيين أو الفئات المعنية المرتبطة بقطاع العدل، وأعتقد لازال هناك مهنيون آخرون.

السيد الوزير المحترم،

بطبيعة الحال، الطابع المركب لهذه المهنة المتداخل بين ما هو قانوني وديني وحقوقي، يقتضي دراسته دراسة بطبيعة الحال متأنية بما يمكن من تطوير هذه المهنة وجعلها مواكبة للتحولات التي عرفتها بلادنا.

فلا يخفى على الجميع الدور المهم الذي قام به العدول على مر تاريخ بلادنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي من توثيق عقود البيعة إلى توثيق الأنساب وحفظ الحقوق وحمايتها وتوثيق عقود الزواج وغيرها من المعاملات، وهو ما جعل هذه المهنة تحظى باهتمام ملكي خاص، فما فتئ جلالته، حفظه الله، يدعو إلى الارتقاء بهذه المهنة.

بطبيعة الحال المشروع الذي بين أيدينا جاء بمجموعة من المستجدات المهمة، كضمان ولوج النساء إلى هذه المهنة واعتماد المباراة والتكوين، ولكن لازال هناك بعض الإشكاليات لا بد من إمكانية التوافق بشأنها وإيجاد حلول لها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

الفرق غير كيغوتو عليا.

المستشار السيد خالد السطي:

بطبيعة الحال، السيد الوزير، أكيد نطمح إلى تجويد هذا المشروع أكثر، هو ما تقدمنا به من تعديلات كمكون للاتحاد الوطني للشغل إلى جانب باقي المكونات، وبطبيعة الحال نتمناو على أن يوقع توافق إلى حد أقصى فيما قبل أن يخرج أو يصدر هذا المشروع إلى حيز التطبيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، إذا أردتم التعقيب على ما قيل في هذه الجلسة.

السيد وزير العدل:

السادة المستشارين المحترمين،

غير لأن لاحظت أن واحد الوقت كنقلب، درت واد الالتزام مع السادة المستشارين في لجنة العدل والتشريع على واحد التعديل، هو اللي كنقلب كيفاش نعالجو.

وهاذ التعديل هو **المادة 69** واللي كتطرح أنه يمكن تقبل الشهادة في مُدتين زمنيتين مختلفتين، لأنه الآن فالقانون إيلا بغيت تجمع الشهود ديال 12 شاهد خصك تجمعهم مرة واحدة، ممنوع عليك.. بحال القضية ديال المرأة والرجل، تنقولو الشهود قالك راه.. الشهود قلنا لهم فيها المرأة والرجل، قالك لا، جاو القضاة قال لك غير الذكر فقط، قلت أجي نديرو الذكر والأنثى باش نحسمو هاذ النقاش هذا ما نبقاوش.

كذلك جات في هاذ القضية، فكنا تنبحثو أنه كاينة جوج الأمور، غير إما نديها لمجلس النواب ونلغيها، لأن ما يمكن ليش نتصرف فيها، ولكن خصها نرجع لعندكم، إما نديرو لها واحد التصحيح داخل هاذ الجلسة هاذي، ولأنه التزمت أخلاقيا خصها تبقى نعالجها، فعالجناها الآن غادي نقدم التعديل أثناء التصويت، سندرس **المادة 69**، غنطلبو بالتعديل باش نحافظو على التعديل اللي وافقت عليه مع السادة المستشارين، وغير نديرو لها واحد الآجال لأنه ما يمكن ليكش تقول غادي نديرو واحد اللفيف بالشهود، وتقول بأن يمكن ياخذو في أوقات مختلفة، غادي يولي واحد العدل شاد لك واحد الشهادة ديال واحد عام ولا عامين، ثلاثة سنين عاد يشد لك واحدة أخرى، يكون مات واش نتأكدو واش صحيح ولا ما صحيحش؟ فخصها تكون داخلة واحد الآجال بسيط جدا وهو اللي خلاني أنني كنت تنقلب على المساعدين ديالي وأنا ما عندي تليفون، أنا تنعتذر إيلا شوشت على شي واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الآن غادي ننتقلو للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى:

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي باش تقدمي التعديل.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

التسمية ديال مهنة العدل مساعد القضائي.

التعديل هو "مهنة التوثيق العدلي مهنة حرة تمارس وفق المقتضيات".

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

كثير.

واش التوثيق العدلي؟

راه إيلا درنا هاذ الخطوة، ستليها خطوة أخرى.

الآن عندي خلاف مع العدول أنهم تيكتبو في الباب "موثق عدلي". دابا مع هاذ القانون إيلا دارها شي واحد غادي نتابعو تأديبيا، لأن الموثق ينظمه قانون، والعدل ينظمه قانون.

غادي تخليهم يديرو "موثق عدلي"، وغدا غادي يحيد لك "عدلي"، غدا يحيد لك "عدلي" يخليه "موثق"، بينما الالتزامات ديال موثق شي حاجة، والالتزامات ديال عدلي شي حاجة، إيوا هذاك الموثق أش غادي يدير حتى هو؟ اللي هو موثق فقط أش غادي يدير حتى هو؟ غادي يدير موثق عدل؟ عدل موثق؟ ما جاتش. العدول عدول والموثقون موثقون.

واللي ما عجباتو العدول يمشي يقرا يولي موثق، هاذ الشي اللي أعطى الله، ولكن هذاك النظام جا في واحد المرحلة، وهذاك النظام جا في واحد المرحلة، ما خصناش نخلطو.

عدم القبول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تحتفظون بالتعديل أو نعرضوه للتصويت؟

المستشارة السيدة زهرة محسين:

سحب التعديل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ممتاز جدا، ربحا للوقت.

غادي نعرض الآن **المادة الأولى** للتصويت:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 13.

إذن المجلس اعتمد **المادة** الأولى.

المادة 2: (كما جاءت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 3، فيها تعديل على شروط ديال الترشح لمهنة العدول، كنا نروم إلى حذف أصول الدين أو الأدب، فرع الدراسات الإسلامية وكذلك خصوصا هاذ الجزء في..

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هاذ التعديل، السيد الوزير؟

السيد وزير العدل:

وهي السيدة المستشارة المحترمة، فاطمة الزهراء (المقصود: زهرة محسين)، ما عجباش التعديل ولكن قالتو، لأن بغات تسد البيبان على أولاد الناس.. حل الباب.

على كل، على كل، شوف مادام كاين (concours)ما عندي مشكل، كاين المباراة سابقا، كاين دابا المباراة، أكثر من هكا مشيت أكثر من هاكا.

الآن أنا كندير الإصلاحات ديال واحد المؤسسة ففاس، باش غادي ندير المعهد ديال العدول ففاس، غتقولو علاش مشيت لفاس؟ لأن فقط قريب من القرويين، سيدرسونهم كل أمور الدين، راه المشكل ديال تكوين العدول طرح مشكل كبير، أنا بالصدفة جاتني شكاية فواحد الملف، وكان ملف بهم الإرث، شي بنية بقات كتطلب الإرث ديالها، يبدو أنها بقات يتيمة، كنقرا الملف، كنقراه، ولقيت الإرائة،

ولقيت الفريضة، كتقرا الفريضة، ورث من لا يرث، وسحب الإرث من يرث، عيطت لو قلت لو له السي العدول أشنو هاذ الشي؟ أشنو هاذ الكارثة هاذي؟ خصني نتابعك قضائيا ماشي خصني نديربك.

اكتشف أن الإنسان فعلا كان جاهل بأمور الإرث، عاد عيطنا لواحد العدول كبير فالعمر، عندو تجربة قلت له عافاك جلس معه وري ليه، شرح لو، واضطرينا باش نصححو المسطرة، لأنه دابا خصنا نديرو لهم تكوين لأنه مجاز فالقانون، راه ما يدير لكش "هلك هالك وترك جد وجدة، ماذا يجوز لهما؟" خصك تقرا، تحفظ غير الشعر ديالها، مازال ما بقاوش، وعندنا هاذ المشكل هذا، شكون حفظة القرآن لأنه كيحفظ القرآن ولأن كيحفظ المتون كيجيك ساهل باش يقولها ليك، كان حفظها، دابا ما بقاش هاذ الشي عندنا دابا، كغادي نديرو؟ خصنا معهد.

لهذا أنا يجيو للعلوم الإسلامية فالآداب، يجيو لنا الشريعة، يجيو، لقيت اللغات يقراو الفرائض، ما كيقروهاش الشريعة فبعض المسائل يدوزو (concours) من حيث يكون (concours) يبانو لنا الناس، لأن الناس أش غادي تدير لهم ف (concours) غادي تعطي لهوم السؤال فاختصاص العدول، فالفريضة، موانع الزواج، فساد الطلاق... إلى غير ذلك، وآنذاك ذيك الساعات نقريوهم باش نردوهم عدول، أكثر من هكا، غادي نديرو دورات تكوينية للعدول، اللي دخلو باش نعلمهم واحد المجموعة ديال الأشياء.

هذا أنا هو علاش قلت الشواهد ما بقى مبرر، خليوهم وإيلا كان شي واحد قافز، خصك تعرفي راه مثلا هاذ الآداب الاسلامية اكتشفنا واحد القضية، كيجيو لنا من هاذوك حفظة القرآن، المدارس العتيقة، وكيقرا فالآداب الإسلامية فكلية الآداب، وكيكون المستوى ديالهم عالي فالفرائض وفهاذ الشي، علاش غادي نحرمو؟ نديرله (concours) وإيلا نجح نديرله التكوين حتى هو ونزيدو نعاونو فين غنمشيو، ولكن باش نسد، صعيب عليا باش نسد.. (les notaires) غنديرو لهم (concours) بالعربية.

غير باش نوضح.

عدم القبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

راه هو ما بينش السيد الوزير.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

عدم القبول، أنا راه ماشي ما عجبنيش.. لأننا فاللجنة هذا كان عندنا مبدئيا كان ممكن ذاك الشي علاش ملي وصلتو قلت براسي بحال إيلا ما تقبلش.

شكرا السيد الوزير.

يسحب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي نعرضو **المادة 3** (كما عدلتها اللجنة) للتصويت:

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 11.

غادي نمشيو **للمادة 4**: (كما جاءت لنا من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 01.

المادة 6: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 7: (كما جاءت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8: (كما جاءت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36: (وقع فيها تعديل في اللجنة، غادي نعرضها كما عدلتها اللجنة).

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39: (ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل).

تفضلي.

<u>المستشارة السيدة زهرة محسين:</u>

شكرا السيد الرئيس.

.. رفعنا لهذا التعديل انطلاقا من المساواة بين المهن، لأن كل المهن المشابهة، سواء الموثقين سواء المحامين عندهم الإمكانية ديال الإيداع، إلا أن هنا تيبقى الاستثناء ديال العدول، يعتبرونه العدول حيفا في حقهم.

المقترح هي ربما **المادة** اللي هي فيها إشكال حقيقي بالنسبة للمهنيين.

المقترح هو "يحتفظ بالمبالغ"، لأنها آلية اللي تضمن حقوق المتعاقدين وكذلك حقوق العدل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

جوج نقط كيتحكمو فهاذ الموضوع:

أولا، رغبتي أنه نحيد الفلوس لكولشي، ماشي نزيد نعطي الفلوس لشي واحد آخر، فلوس الناس تبقى عند الناس، هاذي المسألة الأولى.

المسألة الثانية، القضاة لا يكتبون عقودا راه تساهلنا وقبلناها، يشهدون، ذوي شاهدين عدلين منكم، يشهدون على..

المبالغ المالية تهم الأطراف، لا يحق أن يتدخلو فيها، حتى (les notaires) درنا ليهم (RIB[1]) لكل حساب، غنديرو ليهم (RIB) لكل حساب، أي مواطن جا بغا يدير واحد التعاقد غادي يكون عندو الفلوس في صندوق الإيداع والتدبير بـ (RIB) ديالو باش ما يتصرفش فيهم، مشينا لهاذ الدرجة وغاديين احنايا كنمشيو فهاذ الدرجة.

المحامون **المادة 57** حلت لينا المشكل، ما بقى الفلوس عند المواطن، لأن دايرة لينا مشاكل.

لذلك، أولا ليست عقودا، هما شهادات واحنا قبلناها كعقود غير تجاوزا.

ثانيا، أنهم غتوجد كشهادة اللي اعطيناهم الحق في..

عدم القبول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تسحبيه؟

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السحب، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

شكرا.

إذن غادي نعرض:

المادة 39: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 12.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49: (عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51: (عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 52:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 54:

الموافقون: بالإجماع.

[1] **R**elevé d'**I**dentité **B**ancaire.

المادة 55:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 57:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 59.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 60:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 61:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 62: (وقع فيها تعديل في اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 63:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 64:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 65: (وقع فيها تعديل في اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 66: (كذلك وقع فيها تعديل في اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 67: (وقع فيها تعديل في اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 68:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 69: (وقع فيها تعديل في اللجنة)

الحكومة عندها فيه موقف.

السيد وزير العدل:

عندنا فيها تعديل غير هو عندي فيه واحد المشكل، هو **المادة 69**: "يمكن لعدلين عند تلقي شهادة اللفيف من طالب الشهادة والشهود في تواريخ مختلفة.." قلنا نزيدو واحد الأجل، قلنا "داخل أجل أقصاه 10 أيام" باش ما يتباعدوش الشواهد وحدة على وحدة، كتوقع الوفاة، غير هو خصنا نرتبو الجزاء، إيلا دازت 10 أيام، تحت طائلة البطلان؟ 15 يوما ما عندي مشكل.

انتوما في هاذ مجلس المستشارين تديرو اللي بغيتو، 15 يوما صافي ما عندنا مشكل، ولكن نديرو تحت طائلة البطلان، كأنه لم يكن.

السيد الرئيس،

نرجعوله، ماشي مشكل، اعطيوني واحد 2 دقايق نرجعوله، إيه غير باش نوجد لو الصيغة، نرجعوله غير كملو.. غيرواش نديرو تحت طائلة البطلان ولا بلاش؟ إذن نديرو داخل أجل أقصاه 15 يوما.

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان..

السيد رئيس الجلسة:

الآن، كاين مديرية التشريع راه كتسمع، كتابعنا غادي نقولو إضافة 15 يوما تحت طائلة البطلان، في أجل لا يتعدى..

السيد وزير العدل:

داخل أجل أقصاه 15 يوما، وإيلا تجاوزو غادي يكون تحت طائلة المتابعة التأديبية، غيدخل للتأديب، شغلو هذاك.

نديرو "داخل أجل أقصاه 15 يوما".

السيد رئيس الجلسة:

إذن راه كتسمعنا مديرية التشريع باش يديرلنا مشروع للتصويت.

إذن غادي نخليو **المادة 69** غادي نرجعو عندها، الصيغة، متفقين؟

إذن:

المادة 69:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 70:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 71: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 72:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 73:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 74:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 75:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 76: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 77: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 78:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 79: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 80:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 81:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 82:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 83:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 84:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 85:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 86: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 87:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 88: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 89:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 90:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 91:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 92:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 93:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 94:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 95:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 96:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 97:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 98:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 99:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 100:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 101: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 102:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 103:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 104:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 105: (ورد بشأنها تعديل من فريق دائما الاتحاد المغربي للشغل)

تفضلي.

المستشار السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ **المادة** رفعنا تعديل **المادة 105** على مستوى التفتيش، "تتم عملية التفتيش بحضور رئيس المكتب الجهوي المختص"، ضمانا لحماية الحقوق وانطلاقا من حسن التشريع تكون فيه حسن النية، وكذلك كاين توصية ديال 169 من منظومة الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، اللي فيها هاذ التوصية هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هاذ التعديل السيد الوزير؟

السيد وزير العدل:

كاين 2 تعديلات، كلمة "معلومات" لا؟

حذف كلمة "معلومات" وهي ما يمكنش تحذف النيابة العامة، هذا الوكيل العام، ما يمكنش تحيد لو المعلومات، لأن الوشاية والمؤسسات الأمنية اللي تحت يديه يمكن يعطيوه المعلومات في أي لحظة، ما يمكن ليش، وغالبا تتجي في المحاضر بناء على معلومات توصلنا بها، ما تيقولكش شكون، تيكون مخبر، تيكون المؤسسات الأمنية، تتكون المؤسسات ديال البحث (la RG[2])، أولا (la DGST[3]) أولا شي حاجة.

لهذا ما يمكن لكش تدير التفتيش، التفتيش أولا احنا هنا عند الوكيل العام، الوكيل العام كاين سرية البحث، كاين السرية ديال الإجراءات ديال الوكيل العام، إيلا غادي تقول غادي نبلغ واحد السيد خارج مجال الشرطة القضائية راه فشيتي السر ديال البحث، ما عندناش الحق، سيكون مخالفا لقانون المسطرة الجنائية.

لذلك عدم القبول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تسحبها؟

المستشار السيدة زهرة محسين:

يسحب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي نعرض **المادة 105**:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 12.

المادة 106:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 107: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 108: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 109:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 110: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 111:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 112:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 113:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 114:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 115:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 116:

الموافقون: بالإجماع.

[2] **R**enseignements **G**énéraux.

[3] **D**irection **G**énérale de la **S**urveillance du **T**erritoire.

المادة 117:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 118:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 119: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 120: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 121: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 122: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 123:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 124:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 125: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 126:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 127: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 128: (ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل)

تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هاذ **المادة** بالضبط المفروض كانت فيها الموافقة ديالكم على تقليص المدة ديال أربع سنوات لثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ ارتكاب المخالفة التأديبية، في اللجنة الفرعية، ما عرفتش أنا تفاجأت مللي لقيتها، واش سقطت سهوا أولا..؟

المادة 128 غيرباش نعرفو فيها التوضيح، لأنها كانت من بين..

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل السيد الوزير؟

السيد وزير العدل:

هو رفضناها غير لسبب بسيط، أنا ما عندي مشكل 3 سنين أو 4 سنين، لقينا المهن الأخرى كلها عندها 4 سنين، ما غاديش نعطي امتياز لواحد المهنة نديرلها 3 سنين والمهن الأخرى عندها 4 سنين.

4 سنين، حتى المفوضين 4 سنين، 4 كاينة عند المفوضين و4 عند كولشي، فما يمكن ليش نخلي واحد المهنة من غير المهن بوحدها نعطيها الامتياز، هذا هو السبب.

عدم القبول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تحتفظي ولا..؟

المستشارة السيدة زهرة محسين:

يسحب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

باش نسمعك مزيان هكاك.

إذن غادي نعرض **المادة 128** للتصويت:

الموافقون: 27؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 12.

المادة 129:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 130: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 131:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 132:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 133:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 134:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 135:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 136: (وقع تعديلها في اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 137: (ورد بشأنها تعديل كذلك من فريق الاتحاد المغربي للشغل)

تفضلي لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

هاذ **المادة** كذلك تتعلق بعملية التفتيش، هنا ماشي كنعلمو، غير على الأقل مكتب العدل يحضر رئيس المكتب حتى لآخر لحظة، لأن تروم على الأقل تقوية دور الهيئة الوطنية للعدول ومجالسها في حماية حقوق العدول.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هاذ التعديل؟

السيد وزير العدل:

عندي نفس المشكل عندي معك، راه جناية أو جنحة.

هذا راه مجال ما نقدرش ندخل لو، هذا شغل النيابة العامة وشغل قاضي التحقيق، قاضي التحقيق والنيابة العامة تيقول لك أنا إيلا خرجت السرية دالبحث غنتابعك جنائيا...

شكون؟ لا ما كاينش، والو.. حينما يكون البحث..

لا سكتنا أنت، صافي متفق معك..

(جدال بين المستشار السيد نور الدين سليك والمستشار السيد محمد بنفقيه).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على تقديم الاعتذار.

من فضلكم، الله يرضى عليكم.

خليو الوزير يكمل.

السيد وزير العدل:

عنما تضع النيابة العامة يدها في المجال الجنحي أو الجنائي، سواء الوكيل العام أو الوكيل الملك أو قاضي التحقيق، لا يجوز لأي شخص كيف ما كان أن يعلم بذلك.

حتى الضابطة القضائية حينما تخرج لبعض الإجراءات في بعض الأحيان لا تبلغ أين سيقام الإجراء.

المسؤول الأمني بوحدو اللي كيكون عندو الأخبار باش ما يتسربش المعلومة.

فاهنايا جينا، في الحقيقة المجال الجنحي والجناية هذا شغل النيابة العامة وقاضي التحقيق في سرية البحث هذا هو السبب ماشي شي سبب آخر.

شكرا السيد الرئيس.

إيلا اسمحت السيد الرئيس غير واحد الفكرة.

فالمجال العادي اللي ما فيهش المتابعات الجنائية، العكس، التفتيش خصني نبلغو، نقول ليه أنا جاي نفتشك، لأن خصني نعاونو باش يطور العمل ديالو، أما فالمجال الجنائي هذاك قانون المسطرة الجنائية هو أم القوانين.

عدم القبول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تحتفظو؟

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على سعة صدركم التي يجب أن نتحلى بها جميعا..

أسحب التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي نعرض هاذ **المادة 137**: (كما جاءت في المشروع)

الموافقون= 22؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 13.

المادة 138:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 139:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 140: (وقع فيها تعديل في اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 141: (وقع فيها تعديل في اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 142:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 143:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 144:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 145:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 146:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 147:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 148:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 149:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 150:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 151: (وقع فيها تعديل في اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 152:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 153:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 154:

الموافقون: بالإجماع..

المادة 155:

الموافقون: بالإجماع..

المادة 156:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 157:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 158:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 159:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 160:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 161:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 162:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 163:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 164:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 165:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 166:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 167:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 168:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 169:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 170:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 171:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 172:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 173:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 174:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 175:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 176:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 177:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 178:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 179:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 180:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 181:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 182: (وقع فيها تعديل في اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 183: (كذلك قدم في شأنها تعديل من طرف فريق الإتحاد المغربي للشغل)

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل يتعلق بفئة من المهنيين الذين رديتم لهم الاعتبار السيد الوزير، ودرتو فيهم واحد المجهود كبير.

المطلوب في التعديل هو أن هاذ الناس اللي كانوا يمارسون مهنة النساخ، كانوا كذلك لهم مجالس وهيئات مماثلة، وبالتالي نقترح شرط التواجد في عضوية المكتب، يعفاو من الشرط ديال الأقدمية هاذ النساخ باش يكونو في مكاتب المجالس الجهوية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من هاذ التعديل؟

السيد وزير العدل:

هاذ الموضوع ديال هاذ النساخ أتعبني بما فيه الكفاية، والله إيلا العذاب المبين.

أولا، العدول رفضو باش يدخلو عندهم.

ثانيا، عندي واحد الجيل عندو في عمرو 35 سنة إلى حدود 40 سنة ما عندوش شهادة، وعندي واحد الجيل عندو الشهادة، ولكن ثقافته لا تؤهله باش يدير العدول، مزيان.

هاذوك اللي عندهم مجازين وكذا وكذا دخلناهم لوزارة العدل واستطعت بمفاوضات طويلة مع وزارة المالية نحصل على 250 منصب شغل ودرنا واحد (concours) ودرنا فيه الشرط الأساسي أن يكون ناسخا سابقا، ودخلناهم لمحاكم الأسرة، لأن ظروفهم الاجتماعية، مزوجين عندهم الأولاد، لأن النساخة كان اللي تيديرها باليدين دابا يديرها (l'ordinateur)ما محتجاش لليدين.

جا الموضوع الثاني أنا عندي واحد المجموعة ديال النساخ عندهم شواهد معينة، دخلناهم عدول، 300 وشي حاجة أعتقد، اللي عندي المشكل هو اللي ما عندهم شواهد دابا، آش غنديرلهم؟

العدول، الأمانة العامة للحكومة تتقول لك أنا ما يمكنش نعطيه واحد المهنة مطلوب فيها شهادة وهاذ الناسخ هذا نستثنيه من الشهادة، علاش غنستثنيه؟ لأن كان ناسخ شغلو هذاك.

دخلنا في هاذ المفاوضات طويلة الأمد، في الأخير درنا النص في القانون قلنا أنه غير صفتك ناسخ تتعطيك حق العدول، وراه تعسفنا على القانون، دابا تيقول لك خصنا نحسبو لهم، علاش بغاو يحسبو لهم؟ واش عرفت علاش بغاو يحسبو لهم؟ لا بغاو يحسبو لهم الأقدمية، لأن دايرين الشرط ديال الترشيح للانتخابات كذا، كذا في الهيكلة، تيشكلو واحد القوة بغاو يدخلو في الانتخابات، ويديو.. لا، وخذو شوية وشوية تسناو يجيكم بشوية وبشوية.

بما أنهم اعطيناهم هاذ الشي كلو، اسمحي لنا في شي حاجة، "وقف

حمار الشيخ في العقبة"، هاذ الشي اللي اعطى الله، راه ما يمكنش نمشي أكثر من هكا.

عدم القبول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

يسحب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي نعرض هاذ **المادة 183** للتصويت:

الموافقون= 20؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 13.

المادة 184:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 185:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 186:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 187:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 188:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 189:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 190:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 191:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 192:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 193:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 194:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 195: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 196: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 197:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 198:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 199:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 200: (ورد بشأنها تعديل وهو آخر تعديل اللي كاين ديال الفريق الاتحاد المغربي للشغل)

المستشارة السيدة زهرة محسين:

التعديل دائما متعلق بذيك الفئة الهشة ديال النساخ، ودابا واحد خدام 30 عام وهو خدام، وغنديوه لشي بلاصة أخرى يتعين فيها، السيد الوزير، زعما على الأقل هاذ التعديل هذا..

شكرا.

عين الرحمة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

...نعين داخل دائرة محكمة الاستئناف، وغير سيرو بشوية، بشوية، دابا فرضناهم بزز وعاود ثاني نقولو لا، أنا بغيتي نديرو في وسط دارو ما عندي إشكال، ولكن مثلا نعطيك مثل، كولشي بغا ليا طنجة، كلشي بغا ليا تطوان، لأن الشمال فيه الأراضي غير المحفظة، كولشي بغا يمشي لتم، واش غادي نهز كولشي ونحطو تم؟ راه خصني نحافظ على هاذ المهنة.

نعطيك المصيبة الكبرى اللي عندي في العدول، عندي الدكاترة اللي تيقول لك احنا تندخلو بدون امتحان، عندي 1200 طلب، آش غندير؟ ندخلهم؟ غير ندخلهم تطيح هاذ المهنة كلها، حتى واحد ما يعيش.

درنا في محكمة الاستئناف غناخذ بعين الاعتبار ظروفهم العائلية باش في التعيين ديالهم لأنه غير غادي يدوز هاذ القانون، درنا 3 أشهر تقريبا باش ذاك الشي اللي درنا خصهم يتعينو، باش ما يبقاوش معطلين، معنى غير غادي يخرج القانون في الجريدة الرسمية في ذاك النهار غادي نديرو قرار ديال التعيينات ديالهم.

احنا خدامين عليهم دابا تنشوفو الوضعية ديالهم باش نديرو أقرب.. ولكن سيرو معنا بشوية راه عندي ضغوطات أخرى من جهة أخرى.

عدم القبول السيد الرئيس.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السحب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

شكرا.

إذن غادي نعرض **المادة 200** للتصويت:

الموافقون= 20؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 12.

المادة 201:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 202:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 203:

الموافقون: بالإجماع.

ضروري هاذ **المادة** اللي زدنا خصها تقرا وتسجل، **المادة 69** اللي تيقترح مديرية التشريع، ضرورية تسجل.

صوتنا عليها، ولكن عندنا هنا الرسالة تيقول لك ضروري تقراوها في المحضر.

"يمكن للعدلين عند الاقتضاء تلقي شهادة اللفيف من طالب الشهادة والشهود في تواريخ مختلفة داخل أجل أقصاه 15 يوما".

إذن غادي نعرض **مشروع القانون برمته للتصويت:**

الموافقون= 20؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 11.

إذن، **وافق مجلس المستشارين بالأغلبية على مشروع قانون رقم 16.22 يتعلق بتنظيم مهنة العدول.**

شكرا للسيد الوزير.

وشكرا لكم جميعا.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نسجل في الفريق الحركي أن مشروع القانون المعروض على أنظارنا والمتعلق بمهنة العدول، وعلى الرغم مما حمله من مستجدات تقنية فهو لا يزال متمسكا بنوع من "الهيمنة الإدارية" التي تحد من استقلالية العدل كفاعل محوري في منظومة العدالة وفي المجال التوثيقي، كما نعتبر التحيين والتجويد المنشود يجب أن يقطع مع النظرة التقليدية التي تحصر العدل في أدوار ثانوية، والارتقاء به إلى مجال التوثيق بغية ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المهنيين في سوق التوثيق، بما يخدم مصلحة المواطن والملكية العقارية على حد سواء.

وعلى مستوى آخر، لا يمكننا في الفريق الحركي ألا نستحضر البعد المجالي والاجتماعي في هذا الإصلاح، فالعدل هو صمام الأمان في مغرب العمق، في القرى والمداشر والمناطق الجبلية حيث تغيب البدائل التوثيقية الأخرى، وهو ما جعلنا نتطلع إلى تضمين هذا المشروع قواعد قانونية تؤسس للتمييز المجالي الإيجابي في مزاولة المهنة، وتقدم تحفيزات عن المجال، وتبسط المساطر والقواعد الصارمة التي يُشَرعُ لها هذا النص.

بنفس الهاجس الحقوقي نثير الانتباه، السيد الوزير المحترم، إلى سؤال جوهري يتعلق بمكانة الأمازيغية في هذا المشروع، ومن خلالها إشكالية اللغات في توثيق العقود العدلية وتلقي الشهادات بطابعها الحساس، وهو ما جعل هذا المشروع خارج أحكام الفصل الخامس من الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل

الطابع الرسمي للأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة.

من نفس المنطلق، أكدنا على التنزيل التدريجي في مجال الرقمنة، بدل التعميم الشامل ودون مواكبة اجتماعية ومجالية للعدول وفي مجال التكوين، إلى جانب توفير تغطية صحية وحماية اجتماعية تليق بجسامة المسؤولية التي يتقلدها العدول بدل إحالتهم الجبرية على شركات التأمين.

وفيما يخص ولوج المرأة لمهنة العدول، فإننا في الحركة الشعبية نعتبره انتصاراً حقوقياً وتفعيلاً للإرادة الملكية السامية ونتطلع إلى نصوص تنظيمية تمنع أي شكل من أشكال التمييز غير المباشر ضد المرأة العدل، خاصة في توزيع المهام داخل مكاتب الشراكة أو في تقلد مناصب المسؤولية داخل الهيئات المهنية.

بنفس الحس النقدي الإيجابي، وإذ نحيي حرصكم على تطوير المهنة وتعزيز حكامتها، فإننا نعتبر أن المشروع لم يحقق التكامل المنشود بين خيار التنظيم الذاتي، وبين توسيع الرقابة الإدارية في مِهْنَةٍ هِيَ في الأصل مهنة حرة.

وفي نفس السياق وإذ نستحضر صرخة العدول وهيآتها المهنية حول تغييب المقاربة التشاركية في صناعة هذا المشروع، فإننا نؤكد أن تطوير مستقبل المهنة لن ينجح بعيدا عن أبنائها والمزاولين لها ودون وانخراطهم في تنزيل أهداف الإصلاح.

ختاماً، نؤكد لكم، السيد الوزير المحترم، إن الفريق الحركي سيظل مدافعا عن إصلاح شامل ومنصف لـ"خطة العدالة"، بعيدا عن منطق المعارضة والأغلبية التي لا تحتمله هذه المهنة النبيلة التي تهم كل المغاربة وكل المواطنين والمواطنات.

وفقنا الله لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

2) مداخلة المستشارة السيدة سليمة زيداني باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارون؛

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول المندرج في إطار مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة والنهوض بها، وتنزيل توصيات ميثاق منظومة العدالة التي تؤكد على تعزيز حقوق ومكتسبات السادة العدول والحفاظ على الرصيد التاريخي للمهنة، لا سيما الشق المتعلق بتعزيز الثقة في مهنة التوثيق العدلي وتحسين فعاليتها باعتبارها محورا أساسيا في منظومة العدالة ببلادنا.

وفي هذا الإطار، نعبر عن فخرنا واعتزازنا بالاهتمام البالغ الذي ما فتئ جلالته حفظه الله يشمل به خطة العدالة، وما تحظى به من رعاية مولوية سامية وتوجيه للنهوض بها لكي تتبوأ المكانة اللائقة بها ضمن المهن القضائية الأخرى، ونذكر بهذه المناسبة القرار التاريخي لسنة 2018 الذي أصدره جلالته نصره الله بموافقته على ممارسة المرأة "مهنة عدل"، نظرا لما وصلت إليه من نضج وكفاءة، وهو ما يعكس اهتمام جلالته بخطة العدالة وحرصه على تجديدها.

إن مشروع القانون رقم 16.22 المنظم لمهنة العدول يأتي في هذا السياق المتسم بتحيين وتجديد الترسانة القانونية المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة في مختلف أبعادها، وتطوير المهن القانونية والقضائية، وأيضا في ظل دينامية تشريعية وطنية أثمرت العديد من النصوص القانونية المهمة استجابة لمختلف التطورات والتحولات المجتمعية، لا سيما في ظل الضعف الذي أبانت عنه العديد من التشريعات في مواكبة مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تشهدها بلادنا.

لقد مر ما يكفي من الزمن على تطبيق قانون خطة العدالة الحالي لتقييم حصيلته، ونجاعة مضامينه ومكامن، ضعفه لمعالجتها وتجاوزها، والنهوض بهذه المهنة الضاربة في عمق تاريخ وذاكرة المغاربة، والتي تلعب دورا محوريا في تنزيل هذا الورش الإصلاحي، وتعزيز اشعاعها لما لها من دور كبير في تحقيق الأمن القانوني والتعاقدي، وحماية الحقوق، وضمان الاستقرار داخل المجتمع.

فلقد آن الأوان للنهوض بهذه المهنة العريقة التي ترتبط بالمواطن المغربي في كل مكان وزمان، بل قبل ولادته والى ما بعد وفاته، وتأهيلها والرقي بها وتعزيزها بضمانات أكبر، والحفاظ على الهوية المهنية للسادة العدول باعتبارهم فاعلين أساسيين في توثيق المعاملات والتصرفات وضبط الحقوق، وبالشكل الذي يؤكد امتدادهم التاريخي داخل المنظومة القضائية المغربية، والحفاظ على مكانتها باعتبارها رافدا من روافد الأمن التعاقدي والقضائي، وضمانة لاستمرار الممارسة التوثيقية المغربية الأصيلة، في تناغم مع متطلبات العصر، خاصة في ظل المؤهلات الجديدة للسادة العدول والامكانيات التي أصبحت تتوفر عليها مكاتب التوثيق العدلي تضاهي ما لدى مكاتب باقي العاملين في مجال التوثيق، بل وتتفوق على بعضها، وذلك بالشكل الذي يجعل الوثيقة العدلية تساير منظومة التوثيق الحديثة.

إن الواقع اليوم أصبح يؤكد أن الخدمة التي يقدمها السادة العدول، أصبحت لا ترقى الى تطلعاتهم، بل تشكل عائقا أمام تطور وتحديث المهنة وتجديد خدماتها، وهو ما يستوجب إعطاء "مهنة التوثيق العدلي" المكانة التي تستحقها في سياق تنزيل دستور المملكة وتوصيات إصلاح منظومة العدالة، وذلك باعتبارها محورا أساسيا في هذه المنظومة، ولكونها أيضا من المهن القانونية والقضائية التي تزاول في إطار مساعدي القضاء، هدفها الأساسي توثيق الحقوق والمعاملات

والحفاظ على أعراض الناس وأنسابهم، وتحضير وسائل الإثبات التي تمكن القضاء من فض النزاعات، والفصل في الخصومات، والمساهمة في التنمية العقارية والاقتصادية والاجتماعية.

إن موضوع مهنة العدول اليوم أصبح يطرح العديد من الإشكاليات، تتعلق في مجملها حول إصلاح مهنة التوثيق العدلي ضمن الإصلاح الشمولي لمنظومة العدالة بما يدفع بهذه المهنة الى التطور في اتجاه المساواة مع المهن الأخرى، إذ لا مبرر لاستثنائهم من توثيق العقود في بعض المجالات، وحقهم في الإيداع لدى صندوق الإيداع والتدبير كمؤسسة عمومية اسوة ببعض الهيئات الأخرى.

كما أن إشكالية التوثيق الثنائي يطوقهم ويستثني باقي العاملين في مجال التوثيق، حيث أصبح في الوقت الحالي تمييز لا مبرر له وغير مقبول. ماعدا في حدود جد ضيقة، وهو ما يتطلب اعتماد آليات عمل موحدة تكريسا لمبدأ المساواة، فهو مبدأ لا محيد عنه من أجل وحدة التوثيق، كمدخل أساسي ومحوي للإصلاح، مع رفع كل أشكال التمييز عن المهنة.

هذا ناهيك عن بعض المقتضيات الأخرى الواردة في المشروع، المتعلقة بالولوج للمهنة، وما يتعلق بالقيود المفروضة على تلقي الشهادات من الأقارب، وتقييد الاختصاص المكاني للعدول، وتعدد المراقبة على العقد العدلي، والمسؤولية الجنائية للمحرر العدلي وتشديد الرقابة وتفتيش مكاتب العدول، وعدم تنظيم مسألة التلقي الالكتروني عن بعد، الى غير ذلك من المقتضيات الجديدة الواردة في مشروع القانون 22.16، والتي تطرح العديد من الإشكاليات لدى السادة العدول والتي نتمنى أن يتم تداركها فيما تبقى من المسطرة التشريعية.

إن إشكالية وحدة التوثيق و اعتماد آليات عمل موحدة تكريسا لمبدأ المساواة بين باقي المهنيين المشتغلين في مجال توثيق التصرفات، من بين أهم الإشكاليات التي لا زالت تواجهها كل المبادرات الرامية الى تنفيذ أي إصلاح في ميدان توثيق الوقائع والتصرفات وفي ظل هذه الإشكاليات التي يطرحها الواقع العملي لمهنة العدول، وأيضا حول عصرنة وتحديث هذه المهنة، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نجدد التأكيد على أن أي إصلاح أو تحديث لمهنة العدول يجب أن ينصب بالإضافة الى ضمان الثقة في الممارسة العدلية باعتبارها الركيزة الأساسية لاستقرار المعاملات القانونية وحماية حقوق المواطنات والمواطنين وتأمين استقرار المعاملات، بما يسهم في حفظ الأمن القانوني والتعاقدي وتحقيق العدالة الوقائية وتعزيز الثقة بين المتعاملين، على وضع مهنة العدول على أسس متينة، تستحضر مكانة هذه المهنة وأدوارها التاريخية والشرعية والقانونية، وتعزز الهوية المهنية للسادة العدول باعتبارهم فاعلين أساسيين في توثيق المعاملات وضبط الحقوق، وذلك بالشكل الذي يؤكد امتدادهم التاريخي داخل المنظومة القضائية الوطنية، والحفاظ على روح النظام الذي تأسست عليه خطة العدالة، وعلى مكانتها باعتبارها رافدا من روافد الأمن التعاقدي والقضائي، وضمانة لاستمرار الممارسة التوثيقية المغربية الأصيلة، وأن يتم ذلك كله في تناغم تام مع متطلبات العصر والتحولات القانونية والمؤسساتية الحديثة.

مداخلة الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يندرج مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بتنظيم مهنة العدول ضمن ورش إصلاح منظومة العدالة، وهو ورش لا يمكن لأي فاعل سياسي أو مني إلا أن يثمن أهدافه المعلنة، خاصة ما يرتبط بتعزيز الأمن التعاقدي، وتحديث وسائل التوثيق، وإدماج الرقمنة في تدبير المعاملات.

فمهنة العدول، كما هو معلوم، تشكل جزءاً أصيلاً من البنية القانونية المغربية، ولها امتداد تاريخي ومجتمعي يجعلها قريبة من المواطنين، خاصة في المعاملات ذات الطابع الشخصي والأسري.

غير أن القراءة المتأنية لهذا المشروع تكشف أنه، رغم طابعه التنظيمي، لا يجيب بشكل حاسم عن الإشكال الحقيقي الذي يطرحه واقع المهنة اليوم، وهو موقعها داخل منظومة التوثيق ككل. ذلك أن النقاش الدائر في الواقع ليس فقط حول شروط الممارسة أو التأديب أو الرقمنة، بل حول توزيع الاختصاصات بين العدول وباقي المهن وعلى رأسها التوثيق بشكله الحديث.

وهنا ينبغي أن نكون واضحين جزء من الاحتجاجات التي يعبر عنها المهنيون يرتبط برغبة مشروعة في تطوير المهنة وتوسيع مجال تدخلها، ولكن في المقابل هناك حدود موضوعية يفرضها منطق الأمن القانوني وتكامل الاختصاصات.

السيد الوزير المحترم؛

إن بعض الأصوات داخل المهنة تطالب بتمكين العدول من اختصاصات قريبة من تلك المخولة للموثقين، خاصة في مجال المعاملات العقارية والاستثمارية. غير أن هذا الطرح، رغم وجاهته من زاوية تحسين وضعية المهنة يطرح تساؤلات عملية وقانونية دقيقة: هل الإطار الحالي للتكوين والتأطير يسمح فعلاً بتحمل نفس مستوى المسؤولية؟ وهل توحيد أو تقارب الاختصاصات سيتم في إطار رؤية شمولية لمنظومة التوثيق؟ أم بشكل جزئي قد يخلق ازدواجية أو تنازعاً في الاختصاص؟

إن الإصلاح الحقيقي، في تقديرنا، لا ينبغي أن يسير في اتجاه خلق تنافس غير متكافئ بين المهن، بل في اتجاه بناء تكامل واضح ومؤطر قانوناً، يحدد لكل فاعل مجاله بدقة، ويضمن للمواطن حرية الاختيار في إطار من الثقة والأمن القانوني.

ومن هذا المنطلق، فإن مشروع القانون، بصيغته الحالية، يبدو وكأنه تفادى الحسم في هذا النقاش الجوهري، واكتفى بمقاربة تنظيمية جزئية، وهو ما قد يفسر استمرار التوتر داخل المهنة.

من جهة أخرى، نسجل إيجابياً توجه المشروع نحو رقمنة المهنة، وهو خيار لا رجعة فيه، لكن نجاحه يبقى رهيناً بتوفير الشروط التقنية والبشرية اللازمة، وتفادي تحميل المهنيين أعباء إضافية دون مواكبة فعلية كما أن بعض المقتضيات التنظيمية، خاصة تلك المرتبطة بشروط الممارسة أو القيود المفروضة، قد تُفهم من طرف المهنيين على أنها تضييق أكثر مما هي تأطير وهو ما يتطلب إعادة النظر فيها بما يحقق التوازن المطلوب.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إننا اليوم أمام لحظة تشريعية دقيقة تفرض علينا الابتعاد عن المقاربات الجزئية، والتفكير في إصلاح مندمج لمنظومة التوثيق ككل، يقوم على ثلاث مرتكزات أساسية:

- أولاً، وضوح توزيع الاختصاصات؛

- ثانياً، توحيد معايير التكوين والتأهيل؛

- وثالثاً، ضمان تكامل فعلي بين مختلف المتدخلين بدل خلق توترات مهنية قد تنعكس سلباً على ثقة المواطن.

وعليه، فإننا إذ نثمن المجهود المبذول في إعداد هذا المشروع، نؤكد على ضرورة إدخال تعديلات جوهرية عليه، تفتح النقاش بشكل صريح حول موقع مهنة العدول داخل منظومة التوثيق، وتستجيب بشكل واقعي لتطلعات المهنيين دون الإخلال بمتطلبات الأمن القانوني واستقرار المعاملات.

وشكرا.

محضر الجلسة رقم 277

التاريخ: الأربعاء 4 ذو القعدة 1447هـ (22 أبريل 2026م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة التاسعة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة حصيلة عمل الحكومة إثر عرض رئيس الحكومة بمبادرة منه للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة 2021-2026 في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الأربعاء 15 أبريل 2026.

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، لا سيما الفقرة الأولى منه، وعلى إثر عرض السيد رئيس الحكومة بمبادرة منه للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة 2021-2026، في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الأربعاء 15 أبريل 2026.

وعملا بأحكام المادة 274 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، التي تنص في فقرتها الأخيرة على أن مناقشة العرض المذكور تتم في مجلس المستشارين، بناء على الترتيب المتفق عليه في ندوة الرؤساء، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة؛

يعقد المجلس اليوم هذه الجلسة العامة التي نخصصها لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وذلك وفق الترتيب الذي تم الاتفاق عليه في ندوة الرؤساء بتاريخ 20 أبريل 2026، وسنخصص لهذه الجلسة حيزا زمنيا قدره 150 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والسيد رئيس الحكومة، وذلك بحصة 75 دقيقة لكل منهما.

والآن أفتح باب المناقشة، والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، أن نستهل مناقشتنا لحصيلة عمل الحكومة، بالتأكيد على أهمية ترسيخ هذه الممارسة الديمقراطية التي بادرتم، السيد الرئيس، لها مرتين خلال هذه الولاية الحكومية، مما يعكس ايمانا عميقا بدور المؤسسات الدستورية والالتزام بقواعد التعاقد بين الحكومة وممثلي الأمة في مجلسي البرلمان.

فالتقييم البرلماني لحصيلة عمل الحكومة قبل أشهر معدودات عن الاستحقاقات الانتخابية المبرمجة في 23 سبتمبر، هو تعبير عن إيمان صادق بمقومات التعاقد الموقع بين الحكومة والبرلمان عند التصويت على البرنامج الحكومي بأغلبية كافية وقوية، ظلت على مدى خمس سنوات صامدة منسجمة، متجاوزة جميع المطبات، وهو تعبير صادق عن القناعة الديمقراطية الراسخة التي تربط العمل الحكومي بشرعية تمثيل الأمة.

إننا اليوم، لا نناقش حصيلة الحكومة فقط، ولكننا نناقش حصيلة مرحلة متميزة من العمل السياسي الوطني اتسمت بالتكامل والتعاون بين الحكومة والبرلمان، حيث تحملت النخبة البرلمانية ومعها الفريق الحكومي بمسؤولية وطنية عالية مهام مواصلة البناء الديمقراطي، وجعلت في خدمة المصالح العليا للمملكة عنوانها الأبرز تشريعا ورقابة ورسما للسياسات العمومية وتنفيذا وتقييما لها.

السيد الرئيس المحترم،

لقد صادفت هذه الحكومة زمنا سياسيا متميزا بالنضج والمسؤولية في التجربة السياسية المغربية التي رسم معالمها الدستور الجديد أبانت من خلاله عن الاشتغال بثبات جعلت من الإنجاز طريقها، بدل الثرثرة والدخول في المزايدات التي تضيع على بلادنا الفرص بالإنصات المسؤول، الذي قوى من مضمونها السياسي والتنموي والذي تجلى في هذه الحصيلة التاريخية غير المسبوقة.

ونستغل هذه المناسبة، لنحيي شجاعتكم، السيد الرئيس، لعرض هذه الحصيلة للمرة الثانية على ممثلي الأمة لتقييمها بشكل مؤسساتي قبل عرضها على المغاربة الذين لمسوا أثارها.

ونحن متأكدون، بأنها ستنال رضاهم كما نالت رضا الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين، وإشادة الشركاء الدوليين لبلادنا، حيث رصدنا طيلة الأشهر الماضية مؤشرات قوية على نجاح هذه التجربة الحكومية وعلى حماس شعبي قوي لتجديد الثقة فيها، ولاحظنا جميعا كيف استقبل المغاربة قراركم، السيد رئيس الحكومة، باحترام الديمقراطية والايمان بالعمل المؤسساتي والثقة في الشباب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتدخل في هذه الجلسة، ونحن نستحضر الأهمية الدستورية لوسائل الرقابة البرلمانية، والاختيار الدستوري القائم على تقوية الطابع البرلماني لبلادنا لتمكين البرلمان من أدوات فعالة للتعاقد مع السلطة التنفيذية وتتبع تنفيذها للسياسات العمومية، وتقييمها المستمر لتدخلاتها، فالبرلمان هو العين الحارسة لالتزامات الحكومة اتجاه المواطنات والمواطنين.

ولهذا حرص الدستور على تعزيز الأدوات الرقابية التي أطرتها الفصول 100 و101 و102 منه، وقد نجحتم طيلة هذه الولاية في تفعيل هذه الأليات وتصحيح الممارسة بما جعلها أدوات دستورية حقيقية لتجويد التدبير العمومي والابتعاد عن الشعبويات والصراعات السياسوية داخل المؤسسات.

لقد نجحتم السيد الرئيس أيضا في تكريس غايات المشرع الدستوري في ترشيد الحكامة وتجويد التدبير العمومي وترسيخ مبادئ الشفافية والمحاسبة، وهي الغايات التي هدفت لها مبادرتكم بعرض الحصيلة المرحلية في بادرة أولى وحصيلة ثانية نجحتم في تقديمها بعدما فشل أسلافكم في ذلك، ونتوخى اليوم أن نناقشها بشكل جاد ومسؤول وننأى فيها عن منطق التبخيس وثقافة التطبيل، مناقشة تنهل في المقابل من منطق العمل بالتراكم الذي أشرف عليه جلالة الملك بكل اقتدار، وهو الضامن لهذه الاستمرارية المؤسساتية والبعد الاستراتيجي في تدبير السياسات العامة لبلادنا.

إنها محطة من محطات تفعيل مبادئ الدستور المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة والالتزام وفق تضامن حكومي غير مسبوق، ونتطلع من خلال مناقشة هذه الحصيلة التي نعتبرها حصيلة مشرفة شاملة جامعة مانعة، أن تكون مناقشة موضوعية ترقى لمستوى احتفال الذكرى 60 لانتخاب أول برلمان مغربي، وهو ما سيساهم في تعزيز ثقة المواطن بمؤسساته وسيساعد على تعميق شرعية العمل السياسي النبيل ببلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد اشتغلتم، في ظروف استثنائية وتحت تأثير التحديات الجيوسياسية والمناخية الصعبة، وفي الصعوبة تظهر معادن الناس، حيث نجحتم في مختلف الأوراش التي باشرتموها بتعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح المنظومة الصحية، ودعم الاستثمار العمومي والخاص، وتحفيز التشغيل... إلى آخره.

كما شملت هذه الأوراش مواصلة إصلاح مجالات الحريات والحقوق من خلال السهر على تفعيل الاصلاح الشامل لمنظومة العدالة وتفعيل الإصلاحات المرتبطة بالسياسات الجنائية وإحداث نظام العقوبات البديلة وتحسين وضعية المؤسسات السجنية.

كما نذكر بالنجاحات الكبيرة التي عرفتها سياستكم في مجال المجتمع المدني وتقوية قدرات الجمعيات وتثمين عملها، واشراكها في السياسات العمومية اقتراحا وتتبعا، دون أن ننسى الدينامية غير المسبوقة التي عرفها القطاع التعاوني والصناعة التقليدية والتحفيزات التي أطلقتموها لفائدة الصناع التقليدين وحركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال برامج متنوعة استحضرت البعد الترابي والتنوع الغني لبلادنا، وانعكست بشكل محمود على الفئات المشتغلة لهذه القطاعات وغيرها من المجالات التي لا يتسع الوقت لذكرها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد شكلتم نموذجا للقدرة على العمل كفريق حكومي منسجم جعل من المصلحة الفضلى للوطن والمواطنين أفقا رحبا رغم تعدد مكونات الحكومة.

لن نقف كثيرا عند الأرقام، لأنها بكل بساطة ناطقة وصادقة ومعبرة عن حجم هذا المنجز الكبير وغير المسبوق الذي لمسه المواطن، لأن الأهم في بناء هذه السياسات العمومية هو الأثر الذي يلمسه المواطن اليوم منها في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

لقد ساهمتم في تكريس نموذج التدبير السياسي القائم على إعلاء حس المسؤولية الحقيقية، ركزتم فيها على استثمار زمن التنمية في العمل والعطاء لخدمة الوطن والمواطن، بعيدا عن الردود والمزايدات والسجالات الهامشية وفق نموذج المسؤول السياسي الصلب المتسم بالقدرة العالية على ضبط النفس والرقي بالأخلاق والاحتكام إلى النتائج والأثر، وتحفيز الإدارة المغربية التي ننوه بأدائها وتعبئتها في إنجاح كل الإصلاحات التي فتحتموها.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نرى في الأفق عوامل الاستمرارية في نفس الخط السياسي التي تعبر عنه هذه الأغلبية لاستكمال مسار الإنجازات لتجديد الثقة الشعبية، نؤكد أن العمل لا ينتهي اليوم هنا، فالأكيد أن الحكومة ستشتغل الى آخر يوم من ولايتها وستسلم المشعل لحكومة الاستمرارية بعد الانتخابات النيابية القادمة.

وبحكم الوقت الذي لا يكفي للوقوف عند تفاصيل المنجزات الباهرة لحكومتكم، سنركز على عناوينها البارزة التي كانت نقطة ضوء كبيرة في مسارها، وقبل ذلك لابد أن نتوقف عند السياق الكبير الذي تأتي فيه هذه الحصيلة، سياق حققت فيه بلادنا مكتسبات دبلوماسية تاريخية بفضل جهود جلالة الملك لتحصين الوحدة الترابية لبلادنا وتعزيز مكانتها بين الأمم، وخاصة المسار التسارعي لكسب الاعتراف الدولي بعدالة قضيتنا الوطنية وبزوغ أفق الحل النهائي لهذا الصراع المفتعل من خلال تفعيل المبادرة الملكية المتعلقة بالحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية والتي تحظى بدعم دولي واسع ومتزايد.

مشيدين في هذا الإطار بالمواقف المتزنة للدبلوماسية المغربية في الصراعات الجيوسياسية الأخيرة.

وسنركز هنا على تقدم تنفيذ الأوراش الاستراتيجية للدولة من قبيل الحماية الاجتماعية، الاستثمار، الإصلاح الجبائي وإصلاح محفظة الدولة من المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، مع وضع أسس البرامج التنموية الجديدة والتي رصدتم لها 210 مليار درهم كميزانية أولية لوضع نهاية لمغرب السرعتين.

السيد الرئيس المحترم،

إن الأوراش التي وضع البرلمان قواعدها الأساسية في قوانين إطار لضمان إنجازها بما يحقق الغايات التي نصبو لها جميعا تتمثل في:

موضوع الحماية الاجتماعية: نجحت الحكومة في تنزيله خاصة ما يتعلق بالدعم المباشر وتعميم الحماية الاجتماعية وزيادة قيمة التعويضات العائلية.

في نفس السياق، نثمن منجز ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية امتثالا للتوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى إرساء منظومة صحية فعالة ومستدامة ومنصفة، تضمن الولوج العادل إلى خدمات صحية ذات جودة لفائدة جميع المواطنات والمواطنين بعدما باشرتم بمنهج تدرج مضبوط تفعيل المجموعات الصحية الترابية، كآلية لتحقيق التكامل بين مختلف مستويات الرعاية الصحية وتنزيل الجهوية الصحية بالمملكة.

ونهنئ بالمناسبة المعينين في المجلس الوزاري الأخير، متمنين لهم التوفيق في القيام بتفعيل هذه المجموعات، منوهين بمقاربة جلالته الثاقبة بتعيين أطر عسكرية للإشراف عليها وفق مقاربة تتوخى النجاعة، الصرامة والانضباط، وهو ما ارتاح له المغاربة.

السيد الرئيس المحترم،

موضوع الاستثمار: بذلت فيه الحكومة مجهودات متضافرة لتعزيزه بالقطاع العام والخاص ساهم في ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل، مع ضمان الانتشار الترابي للاستثمارات، إسهاما في تنمية مختلف مناطق البلاد، عبر إخراجها لترسانة قانونية ثورية وضخمة في هذا الإطار، وعملت على تشجيع الحرية الاقتصادية وتقليص الأنظمة الاحتكارية.

كما نجحت اللجنة الوطنية للاستثمارات، التي تترأسونها، في تفعيل التوجيهات الملكية السامية، من خلال تسريع دينامية الاستثمار بالمملكة، كما عقدت عشرة دورات منذ دخول ميثاق الاستثمار الجديد حيز التطبيق.

كما ساهم النظام الجديد للدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، انسجاما مع الرؤية السديدة لجلالة الملك، في توفير فرص الشغل، خاصة لفائدة الشباب في العالم القروي والمناطق النائية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد أن نحتفي وننوه بالحصيلة المتميزة للقانون الإطار الخاص بالإصلاح الجبائي، والذي أسهم في التقليص التدريجي لعجز الميزانية والوصول الى أسقف التحكم فيها (3%)، ونعتبره تاريخي تقابله نسبة نمو مطرد في المداخيل الجبائية، تعبيرا عن نجاح الحكومة في تفعيل العدالة الضريبية وتخفيف العبء الضريبي واتساع الوعاء.

كما نجحت الحكومة في الوفاء بكل تحملات المالية العمومية المرتبطة بالحوار الاجتماعي الذي تبقى نتائجه خرافية لدعم الشغيلة المغربية، كما ساهمت في الحفاظ على القدرة الشرائية بإجراءات ملموسة خاصة الدعم، ليبقى ثمن الخبز والسكر والماء والكهرباء والغاز في ثمنه العادي، حيث تحملت الحكومة هذه الزيادات من خلال الهوامش المالية الإضافية التي حققتها ماليتنا العمومية.

لذا، ندعو الى مواصلة تحسين أدائها واستدامتها وشفافيتها بشكل مستدام، وضمن رؤية استراتيجية موحدة، تعتمد على موثوقية الميزانية وصدقيتها وجودة إعدادها، مع التحكم في تنفيذها.

وندعو في هذا الإطار لمواصلة هذا العمل الجبار من خلال تطوير منظومة نجاعة الأداء والاستدامة والشفافية والشمولية، كما نثمن برامج إصلاح محفظة الدولة من المؤسسات والمقاولات العمومية، التي قامت به وزارة المالية عبر إصلاح الإطار الخاص بالسياسة المساهماتية للدولة من خلال تحديد ووضع برنامج عمليات لإعادة الهيكلة وفق مقاربة تنبني على تعزيز النجاعة الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين جودة الخدمات وتثمين التآزر والتكامل وحذف تداخل المهام وتقليص الاعتماد على ميزانية الدولة.

لقد عرضتم علينا حصيلة مشرفة تحملتم فيها المسؤولية بكل شجاعة في سياق صعب، منذ تنصيبها في أكتوبر 2021، توالت على العالم ظروف صعبة جيوسياسية وطبيعية.

لقد تأثرت بلادنا بتداعيات "كورونا" وبالحروب في أوكرانيا ومنطقة الشرق الأوسط، كما تعرضت بلادنا لزلزال الحوز وتأثيرات سنوات الجفاف المتتالية.

فرغم كل هذه الظروف وحالة الارتياب واللايقين في السياق الدولي، فقد استطعتم تسريع المنجز الحكومي، وخاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى عيش المغاربة وحماية قدرتهم الشرائية والحفاظ على أسس ودعامات السلم الاجتماعي وتحصين ركائز الدولة الاجتماعية، فضلا عن تحسين جودة المؤسسات الديمقراطية وضمان فعلية الحقوق الدستورية ومباشرة إجراءات حقيقية لتحسين مؤشرات الحكامة والشفافية.

لقد كنتم بالفعل رئيس حكومة، تحرير الطاقات والمبادرات وجعلتم مسؤولية رئاسة الحكومة امتحانا يوميا للضمير ولحس المسؤولية

والجدية.

ويشهد لكم المغاربة اليوم، أنكم نجحتم في القيام بأعباء المسؤولية التي تحملتموها أمام جلالة الملك وأمام المغاربة، أمام الحاضر وأمام المستقبل.

لقد سهرتم على تحمل المسؤولية لخمس سنوات، وهي مدة قصيرة في الزمن التنموي، ولكنكم جعلتموها خمس سنوات مشهودة في تاريخ المغرب.

وفي الختام، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، بأن النجاح الكبير الذي عرفته بلادنا في هذه الولاية، بغض النظر عما يروجه دعاة التبخيس والتيئيس، يفسره الالتفاف الشعبي الكبير حول هذه الأغلبية والارتفاع المتزايد للثقة الشعبية التي تتمتع بها هذه الحكومة التي استطعتم فيها، بحسكم العالي، المحافظة على انسجام مكوناتها وتماسكها في وجه كل المطبات والهجومات التي تعرضت لها، وندعو للاستمرار في العمل بنفس هذا الحماس لما تبقى من هذه الولاية والاستعداد للولاية الحكومية المقبلة بثقة وايمان.

وفي الأخير، نتوج هذه الحصيلة بالتنويه بقواتنا المسلحة الملكية الباسلة المرابطة في الحدود، تحت قيادة قائدها الأعلى الملك محمد السادس، حفظه الله ورعاه، رافعين القبعة لهم ولكافة أجهزتنا الأمنية ولرجال الإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، شكلت حافزا كبيرا لنمو اقتصادنا الوطني، ساهم في ضمان استقرار سياسي وأمني لبلدنا بوأها مكانة متميزة جعل من مؤسستنا الأمنية تتقلد منصب النائب الأول لمنظمة الإنتربول، عرفانا لها بالمجهودات التي تقوم بها على المستوى الوطني والدولي في محيط إقليمي ودولي مضطرب وهو ما عزز أداء هذه الحصيلة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الان لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة سعدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه اللحظة الديمقراطية الهامة، التي تكرس تقليدا مؤسساتيا راقيا قوامه الحوار المسؤول بين الحكومة والبرلمان، في سلوك يرفع من مكانة المؤسسة التشريعية، ويجعل من هذا اللقاء محطة دستورية وديمقراطية غنية بالرسائل والدلالات.

وبهذا الخصوص، اسمحوا لي أن أعبر عما يخالجنا داخل حزب الأصالة والمعاصرة من ارتياح عارم، وثقة كبيرة في هذه النتائج المحققة والمعززة بالأرقام والحجج، والتي نحن على يقين تام بأن ذكاء الشعب المغربي الذي يميز جيدا بين الشعارات الشعبوية الطوباوية وبين العمل الجدي المبتكر والواقعي، سيثمنها ويقدرها عاليا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تأتي مناقشتنا اليوم للحصيلة الحكومية في سياق خاص داخل بلادنا، إذ نسجل باعتزاز كبير قطع بلادنا لأشواط هامة على درب التنمية الحقة وتعزيز الأوراش الكبرى، آخرها الانبهار العالمي بصورة بلادنا بمناسبة تنظيم كأس إفريقيا الأخير، مما يؤكد تميز مغرب 2026 بوصفه مغرب القوة الصاعدة بحق، بفضل القيادة الحكيمة والعزيمة الراسخة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، الذي يقود بلادنا لتحقيق العديد من الإنجازات، وعلى رأسها ترسيخ عدالة قضية الصحراء المغربية.

من حسن الحظ أنه خلال هذه الولاية الحكومية شهد هذا الملف تحولات جذرية في تعزيز الحق المغربي دوليا، بفضل الإرادة الراسخة لصاحب الجلالة في الدفاع عن سيادة بلادنا على كافة أقاليمنا الجنوبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تشكل هذه الولاية الحكومية عنوانا للصمود كما قلتم فحسب، بل شكلت مرجعا للعمل بروح وطنية عالية قبل خدمة المصالح الحزبية الضيقة، وامتحانا لتكريس التميز المغربي في مواجهة الأزمات والطوارئ حتى صارت بلادنا ملكا وشعبا، حكومة وبرلمانا، تعطي الدروس في معنى التضامن لمواجهة الجائحات والكوارث الطبيعية.

لذلك، فالعنوان البارز لنجاحات الحكومة هو الممارسة السياسية الراقية التي تحلت بها الأغلبية، والانسجام القوي والمتين بين مكوناتها، واستثمار كل الوقت والجهد بشكل كامل في ورش الإصلاح والعمل الجاد عوض الانخراط في سجالات هامشية أو خلافات غير مجدية كما كان يسجل ذلك في تجارب حكومية سابقة بما لا يخدم منطق الانسجام، ولا يتوافق مع منطق النجاعة.

والتاريخ سيشهد أن حزب الأصالة والمعاصرة كمكون أساسي ضمن الأغلبية الحكومية الحالية التزم بكل صدق بمضمون ميثاق الأغلبية، وعمل بمسؤولية عالية على دعم كل الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة الحالية، وفي نفس الوقت نبه للنواقص دون الإخلال بعهد التحالف والالتزام الصارم بقرار الأغلبية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن أهمية ما تحقق لا يكمن في أرقام الحصيلة غير المسبوقة فقط، بل يتجلى في السياق العام الذي أطرها وفي الظروف الصعبة التي تحققت داخلها، وحين نقول الظروف الصعبة لا نقولها على سبيل التبرير ولا التهرب من المحاسبة، بل هي حقيقة ثابتة لا ينكرها عاقل، ورغم تلك الظروف حققت الحكومة منجزات عظيمة وملموسة من خلال الموازنة بين ثلاث ركائز أساسية اعتمدت في بناء الإصلاح، وهي:

الركيزة الأولى: متابعة تنزيل الأوراش المهيكلة الكبرى لبلادنا؛

الركيزة الثانية: تنفيذ البرنامج الحكومي الذي تعاقدت الحكومة مع البرلمان حوله؛

الركيزة الثالثة: التدخل لمواجهة التقلبات والمستجدات بقرارات جريئة.

فأصبحت بلادنا خلال هذه الولاية قبلة للثقة في الاستثمارات العمومية والخاصة، ونموذجا في مواجهة تحديات ندرة الماء، وفي الحكامة المالية والاقتصادية، ونموذجا في تعميم الحماية الاجتماعية والصحية من خلال تخصيص مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة والهشة، وإعادة بناء مقومات الدولة الاجتماعية، ليس بالاقتصار على المجال الصحي فحسب، بل كذلك على مستوى السكن الذي عرف قرارات جريئة غير مسبوقة قطعت مع منطق خدمة اللوبيات إلى الخدمة الموجهة مباشرة للمواطنات والمواطنين، من خلال برنامج دعم مالي مباشر للفئات المتوسطة والهشة، قائم على معايير الاستهداف الدقيق ومحكوم بقواعد الشفافية والوضوح، وتحييد كلي للوسطاء، بما يضمن نزاهته وحمايته من كل أشكال الاستغلال، فساعد حوالي 100 ألف أسرة مغربية على اقتناء سكن لائق عبر برنامج شفاف وجريء هو مطلوب اليوم كتجربة ناجحة لدى العديد من الدول.

ناهيك عن انكباب الوزيرة القيادية والشجاعة على خلخلة بنية الفساد التي كانت تعشش في عدد من مجالات السكنى والتعمير، ومساعدة المنتخبين على برامج التهيئة دون تمييز سياسي، والانكباب بشجاعة على تحيين البنية التشريعية التي تهم التجزئات العقارية والوكالات الحضرية، وتحريك ملموس لملف السكن الصفيحي، وإعادة الاعتبار للمدن العتيقة والآيلة للسقوط، وإعطاء دفعة سياسية قوية لمؤسسة العمران التي بدأت تتعافى وتحقق معاملات قياسية.

كما بذلت مجهودات استثنائية على مستوى تغطية الجماعات الترابية وطنيا بوثائق التعمير، وغيرها من الإنجازات والقرارات السياسية الجريئة التي اتخذتها الوزيرة بعيدا عن الاعتبارات الانتخابية وعن منطق التأثر بالضغوط أو الحسابات الظرفية، بما يعكس إرادة صادقة في الإصلاح، مع التأكيد على الاستعداد الدائم لتقديم التوضيحات اللازمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد شعرنا منذ اليوم الأول من تشكيل الحكومة بأن الثقافة لم تعد قطاعا عاديا أو قضية تخص مجموعة من الكتاب والمثقفين فقط، بل جعلناها قضية دفاع عن هوية مغربية أصيلة التي يجب أن تكون أو لا تكون في زمن صراع الهويات، فحرصنا منذ البداية على تعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، وجعل الثقافة رافعة للتنمية الاقتصادية من خلال دعم السينما والمسرح والموسيقى وصناعة الألعاب الالكترونية، بالإضافة إلى برامج إعادة تأهيل دور الشباب وتجهيزها بوسائل حديثة، وتعزيز حضور الثقافة المغربية في الفعاليات الوطنية والدولية، وحماية رموزها الوطنية، كما خضنا محاولات جادة لتنظيم قطاع الصحافة الرقمية وتطوير آليات دعم المقاولات الإعلامية.

وبالموازاة مع كل ذلك، حرصنا على حضور الشباب في السياسات والحياة العامة عبر عدة مبادرات، منها مبادرة "جواز الشباب" الذي استفاد منه أكثر من مليون شاب وشابة.

أما في مجال العدالة، فالنتائج ناطقة بنفسها وغير مسبوقة، ثورة تشريعية حقيقية وإصلاحات عميقة في القوانين، وفي المهن القانونية والقضائية وفي البنية التحتية للمحاكم، وفتح الباب أمام تشريعات مبتكرة، خففت عن المواطنين والمحاكم، وفي نفس الوقت عززت موارد الدولة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لن يسعفنا الوقت لبسط كل الحصيلة وبتفاصيل أكثر، لذلك نحن معتزون بما حققته الحكومة في مجال الطاقة، حيث كسبت بلادنا رهان الحفاظ على السيادة الطاقية، وتمكنت من انتقال أسرع نحو الطاقات المتجددة، وعززت التشغيل رغم الظرفية الفلاحية غير المواتية، دون إغفال مأسسة حقيقية للحوار الاجتماعي واستكمال ورش التشريع الاجتماعي بإخراج القانون التنظيمي للإضراب، كل ذلك تعزز بتحديث ملموس للإدارة العمومية وجعلها أكثر فعالية وقربا من المواطن، من خلال تبسيط المساطر وتسريع رقمنة الخدمات الإدارية وإطلاق منصات إلكترونية متقدمة، في جهد عزز من قدرة بلادنا على تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال إصلاح بيداغوجي شامل وتوسيع للعرض الجامعي بهدف ملاءمته مع حاجيات المحيط السوسيو اقتصادي.

بالإضافة إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية للطلبة، وغيرها من الإنجازات الحكومية التي لا يتسع الوقت لبسطها كلها.

ختاما، السيد رئيس الحكومة المحترم، إن ما نحن اليوم بصدد مناقشته، وعلى أهميته، يبقى مجرد صفحة من تاريخ هذه الأمة العريقة، التي تراكم إصلاحاتها بإرادة رجالات دولة مروا من هنا، فتناوب النخب من سنة الحياة الديمقراطية، والدوام بعد الله لبناء وتنمية الوطن، لذلك تذهب أغلبية وتأتي أخرى، وتظل المملكة المغربية

الشريفة الشامخة تواصل تطورها بشكل راسخ، بفضل قائدها العظيم صاحب الرؤية الاستشرافية العميقة للمستقبل، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، ضامن وحدة الأمة وسيادتها، استقرارها وتطورها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة الحصيلة الحكومية، وفي لحظة دستورية تكرس ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزز النضج التراكمي لنظامنا الدستوري والسياسي.

نود في البداية، أن نشيد عاليا بالإنجازات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا في قضية وحدتنا الترابية، بفضل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونحن نؤمن بأن كسب معركة الوحدة الترابية أمميا ودوليا يتعزز مفعوله بتوطيد الديمقراطية المحلية وترسيخ التنمية الترابية، وهو الأمر الذي تعيشه أقاليمنا الجنوبية بفضل تضافر منجزات النموذج التنموي لهذه الأقاليم والمسار الدبلوماسي والسياسي والديمقراطي والحقوقي لبلادنا.

كما نود أن نعبر عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ودعمنا لحقه في بناء دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

إننا من موقعنا داخل الأغلبية، لا ننظر إلى الحصيلة بمنطق التبرير ولا بمنطق التهوين، بل بمنطق المسؤولية المشتركة، نثمن حيث يستحق التثمين، ونُقوم حيث يقتضي التقويم، في السياسة لا يطلب من الحكومات أن تمنع الأزمات، بل أن تحسن إدارتها.

لقد اشتغلت هذه الحكومة في ظرفية دقيقة، تداخلت فيها الأزمات الاقتصادية والمناخية والجيو سياسية، وقد نجحت في تدبير الاستثناء، دون السقوط في الارتباك، وفي تحويل جزء من الأزمة إلى فرصة لإعادة ترتيب الأولويات.

حضرات السيدات والسادة،

كان بودنا الاستفاضة والتوسع في تحليل تصريحكم، السيد الوزير، السيد الرئيس، لكن إكراه الزمن المحدد لمداخلتنا لم يسعف كما لم يسعفكم الوقت في الحديث عن كل القطاعات المكونة لحكومتكم، لكن الحال لا يمنع أن نقف عند أبرز ملامح تصريحكم والإشادة بالمنجز.

وفي هذا الإطار، يُحسب لهذه الحكومة مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى وتعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين، وتحقيق خطوات مهمة لتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، عبر تسريع وتيرة الإصلاح في العدالة، الإدارة، تحسين نجاعة الاستثمار العمومي، تعزيز الالتقائية والنهوض بنموذج حكامة السياسات العمومية ودعم توطينها مجاليا.

إن ورش الدولة الاجتماعية الذي نعتبره خيارا استراتيجيا، قد شهد تقدما ملموسا، لكنه لازال في حاجة إلى نفس إصلاحي أقوى يضمن جودة الخدمات وعدالة الولوج، كما رسم ملامحه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتعززت قاعدته خلال الحكومة التي ترأسها الأستاذ عباس الفاسي أطال الله في عمره.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

الثقة، كما تعلمون، تبنى حين يشعر المواطن أن المدرسة تنصف أبناءه، وأن المستشفى يحفظ كرامته وأن السياسات العمومية تقترب من انتظاراته، لا تبتعد عنها.

وفي هذا الإطار، فإن الرهان لم يعد فقط في تعميم الخدمات، بل في تحسين جودتها وضمان استدامتها وربطها بالإنصاف المجالي، فالسياسات العمومية لا تقاس بحجمها، بل بأثرها.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تعزيز أثر البرامج المعتمدة على تحسين حياة المواطن، دون التراجع عن الأوراش البنيوية الكبرى مثل إصلاح التعليم والصحة والتأمين الصحي، السجل الاجتماعي، الدعم المباشر، مع وضع الماء في قلب الأولويات الوطنية.

الماء، السيد رئيس الحكومة المحترم، الذي يمكننا أن نستشهد به كقطاع على إيجابية المجهود والمنجز الحكومي، حيث تم باقتدار كبير تحقيق تحول غير مسبوق في مجال الماء، إذ أن ما تم إنجازه وبرمجته في قطاع السدود التلية مثلا خلال هذه المرحلة منذ 2021 يعادل مجموع ما تم إنجازه منذ استقلال المغرب.

كما تم تعزيز الربط بين الأحواض المائية وإطلاق برنامج واسع لتحلية مياه البحر طبقا للتوجيهات الملكية، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية للبرامج المنجزة 415 مليون متر مكعب سنة 2025 مع استهداف 1.7 مليار متر مكعب في أفق 2030، مما يجعل المغرب من الدول الرائدة في ابتكار حلول مستدامة لمعضلة ندرة المياه.

وبنفس التقدير، نثمن حصيلة قطاع التجهيز الذي حرص على تطوير برامج رائدة لتعزيز الإنصاف المجالي ودعم شروط التنمية المستدامة، من خلال منظومة متطورة من شبكة الطرق السيارة التي تجاوزت 1800 كيلومتر، كما تم إنجاز 819 كيلومتر إضافية من الطرق السريعة المزدوجة منذ 2021 و1000 كيلومتر إضافية في طور الإنجاز.

كما تم اعتماد برنامج أولي لبناء الطرق القروية التي تربط بين الجماعات على طول 1935 كيلومتر.

وفي نفس المنحى الإيجابي، شهد قطاع الصناعة الوطنية نقلة نوعية من حيث القيمة المضافة التي ينتجها، وكذلك من حيث فرص الشغل القارة المحدثة ومساهمته في توطين الخبرات التقنية المتطورة ببلادنا، حيث أصبحت بلادنا منصة صناعية مهمة في العديد من المجالات، كالسيارات والطيران والصناعات الغذائية، وغيرها.

كما حرص قطاع التجارة الخارجية على رقمنة مصادر التصدير وتبسيطها وتنويع الأسواق وتعزيز تنافسية المنتجات الوطنية ودعم المقاولات ومواكبتها، خاصة المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والتعاونيات.

إن التزام بلادنا بتنظيم تظاهرات رياضية قارية وعالمية، ساهم في تحفيز تحول مهم في البنية التحتية للنقل واللوجيستيك عبر ربوع المملكة بإحداث مطارات بمعايير عالمية وتوسيع الربط السككي، سواء بالقطار أو مشاريع القطار فائق السرعة، وتحديث محطات القطار من الجيل الجديد وإنجاز المحطات اللوجيستيكية، إضافة إلى العمل على إنهاء أشغال ميناء الناظور-غرب المتوسط وتسريع إنجاز مشروع ميناء الداخلة الأطلسي دون إغفال مبادرة دعم النقالة.

كما نثمن حصيلة الحكومة في مجال الأسرة والتضامن، والتي عملت على تعزيز جودة البرامج العمومية لتعزيز العناية بالفئات الاجتماعية في وضعية هشاشة، عبر تطوير برامج تستهدف الوقاية من الإقصاء والعزلة وتعزيز التمكين والاستقلال الذاتي، وكذلك تطوير برامج إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك النهوض بالشيخوخة النشيطة وتعزيز ولوجها للرعاية والخدمات الاجتماعية.

السيدات والسادة المحترمون،

إن تأكيدكم، السيد رئيس الحكومة، على أن الحكومة ستواصل عملها إلى آخر لحظة من ولايتها، مدعومة بأغلبيتها البرلمانية، دليل على الالتزام الوثيق لمكوناتها بالتعاقد السياسي المؤسس للأغلبية، وهو الالتزام الذي يتوافق مع شعار حزب الاستقلال "الوطن دائما، المواطن أولا".

إن هذه الحصيلة لا تكمن فقط فيما تحقق، بل في قدرتها على أن تكون أرضية للمرحلة المقبلة، ونحن داخل الأغلبية نؤمن أن النجاح الحقيقي لأي حصيلة هو قدرتها على فتح أفق جديد، ولهذا فإننا نعتبر أن المرحلة القادمة تتطلب مزيدا من الجهد فيما بدأناه، خدمة لبلادنا ومستقبل شبابنا.

نحن لا ندافع عن حصيلة فقط، بل نحن نبني تجربة، ولا نقيس النجاح بما تحقق فقط، بل بما نعد به ونفي به مصداقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾.

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نود في البداية أن أشكركم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على المبادرة التي.. على هذه اللحظة الدستورية، وفي نفس الوقت نسجل أن هذه اللحظة بعمقها الدستوري وبعدها السياسي تتطلب موافاتنا بحصيلة تكون شاملة ومفصلة، مدققة ومرقمة، تجمع بين السياسات الأفقية والقطاعية.

وعلى هذا الأساس، ونظرا لضيق الحيز الزمني، سنكتفي بتسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، ننوه بتأكيدكم، السيد رئيس الحكومة، على مبدأ التراكم النوعي والاستمرارية المتجددة في مسار تدبير الشأن العام ببلادنا، خاصة في مجالات الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية المؤطرة بالسياسات العامة للدولة وبرؤية إستراتيجية بعيدة المدى لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والتي تتجاوز في منطقها وأبعادها الطابع الظرفي للولايات الانتخابية العابرة ولأعمار الحكومات المتعاقبة، مجددين في هذا الإطار انخراطنا الموصول في الدفاع عن تحصين مغربية الأقاليم الجنوبية الراسخة والثابتة، تحت سقف الحكم الذاتي، في إطار سيادة المملكة وسمو الثوابت والمقدسات الوطنية.

كما نغتنمها مناسبة للتنويه، بالتضحيات الجسام للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية.

ثانيا، بناء على ما سبق، نسجل فعلا تسريعا في ميلاد النسخة الحكومية الحالية، وهو إنجاز طبيعي ومنتظر، لأنه انبثق عن تحالف حكومي ثلاثي ولد في أصله من صناديق الانتخابات المحلية وعلى أكتاف الناخب المحلي في ظل معادلة انتخابية جاءت في ظرفية استثنائية تجمعت فيها كل الاستحقاقات الانتخابية، وهي لحظة تاريخية تتطلب دستوريا وقانونيا 31 سنة لعودتها من جديد.

ليبقى الأهم هو: هل نجح التحالف الحكومي في تحويل هذه الفرصة النادرة والتاريخية إلى فرص للتنمية الحقة ولتحصين التوازنات الاجتماعية وإنصاف الهوامش المجالية والترابية؟

وتبقى الإجابة في منظورنا أن فرص النجاح غير المسبوقة والمتوفرة لهذا التحالف الحكومي، تظل أكبر بكثير من حصيلته التنموية والترابية والحقوقية والسياسية المحققة بغض النظر عن طبيعتها وتداعياتها.

ثالثا، بنفس الوعي النقدي والإيجابي نسجل مجهودا حكوميا في توسيع مداخيل الميزانية عبر تدابير متواصلة لتوسيع قاعدة الأداء الضريبي، وبالرفع من حجم الضريبة المباشرة وغير المباشرة لجيوب المغاربة، واعتماد السعر الموحد لتضريب المقاولات دون مراعاة أحجامها ولا خصوصياتها واللجوء إلى التمويلات المبتكرة التي بلغت في عهد هذه الحكومة ما يفوق 120 مليار درهم، دون كشف عن لوائح المؤسسات العمومية المعنية، ولا أطراف هذه العملية المالية، ودون طرح سؤال الحاجة إلى سند قانوني يشرع لهذا التمويل المبتكر.

كما عززت الحكومة مداخيلها بالتسوية الوضعية المؤقتة عبر المديونية العمومية والخارجية وبعائدات مغاربة العالم الذين يشكلون نصف المؤشرات السياحية المروج لها.

ومرة أخرى يبقى السؤال الأساسي حول الأثار التنموي والاجتماعي والمجالي لهذا الارتفاع في المداخيل.

والجواب متروك لتقارير المؤسسات الوطنية المختصة، وقبلها لواقع الأسواق المطبوعة بالغلاء في كل شيء، وبشهادة مائدة المغاربة وبتعابيرهم الاحتجاجية التي شملت القرى والجبال كما المدن وهوامشها.

فالبطالة ارتفعت بثلاثة نقط، دون قياسها جهويا ومجاليا وفئويا، وتراجعت نسب النمو عن سقف 2021، وتضاعفت أسعار المحروقات وكل المواد الغذائية والسلع، وارتفع سقف العجز في الميزان التجاري، وازداد عدد المقاولات المفلسة والمقبلة على الإفلاس، والمهددة بتوقف مشاريعها، جراء ارتفاع أسعار المحروقات بأكثر من 60% في سياق إبرام صفقاتها، وفقدت الطبقة المتوسطة توازنها المفروض وتوسعت الفوارق المجالية والترابية.

رابعا، في هذا الإطار، وإذ لا نجهل التأثيرات الدولية والاقليمية على بنية الاقتصاد الوطني، فإننا في نفس الوقت نسجل أن الحكومات تشكل أصلا لمواجهة الأزمات، وليس لتدبيرها أو لتبديلها، حيث كان بالإمكان مثلا استعمال الحكومة للهوامش القانونية لضبط سوق المحروقات بمنطق تضامني، كما تلجأ دوما للهوامش المالية بدل تعديل قوانينها المالية والمستعملة لتوسيع أبواب الدعم العمومي والقطاعي والفئوي، دون دراسة الأثار على ربط هذا الدعم بأهداف قابلة للقياس، كما تخصص هذا الدعم لتغطية عجز المخططات القطاعية على ضمان الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

خامسا، طبعا في مجال التشغيل والتنمية الاجتماعية، فإننا نخالفكم الرأي في البرامج العابر وغير المؤثر مما فرض وضع خريطة جديدة للتشغيل تؤجل الحلول المحتملة إلى الحكومات المقبلة.

كما نختلف في الرأي حول معايير وآليات تنزيل ورش الحماية الاجتماعية التي نحتاج إلى رؤية مالية تضمن لها الاستدامة، وإلى مؤشرات منصفة مهنيا واجتماعيا ومجاليا، وقس ذلك على برنامج دعم السكن الفاقد للإنصاف الترابي، منوهين بالمبادرة الملكية الأخيرة لدعم البناء الذاتي، ومتطلعين إلى الأفق الواعد للبرنامج الملكي في مجال التنمية الترابية المندمجة.

وهي مناسبة كذلك نسجل في الختام، عجز التحالف الحكومي في امتلاك سياسة لغوية وطنية تنصف الأمازيغية حقا وفعلا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

والآن نمر لكلمة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة عرض حصيلة عمل الحكومة (2021-2026).

واسمحوا لي بداية، السيد الرئيس، أن أعبر باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن عظيم اعتزازنا بالإصلاحات البنيوية الكبرى التي عرفتها بلادنا على عهد جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والتي مكنت بلادنا من الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة، كما مكنت من تطوير مؤشرات التنمية على جميع الأصعدة.

كما نعتز في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالانتصارات الديبلوماسية الكبرى التي حققتها بلادنا في قضية الوحدة الترابية، والتي توجت بالقرار التاريخي لمجلس الأمن الدولي رقم 2797، الذي قطع مع أوهام الانفصال، وأكد بكل وضوح أن لا حل لهذا النزاع المفتعل إلا داخل السيادة المغربية.

السيد الرئيس،

إن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وهو يحاول قراءة حصيلة عمل الحكومة خلال الولاية الحالية، ينطلق من مرجعيات واضحة، أولها التعادلية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية الاقتصادية، كما أن بوصلته كانت وستظل هي مطالب الشغيلة لتحقيق الإنصاف، وفق مقاربة الصدق والوضوح، والنئي عن المزايدات، وكل ذلك في حرص تام على الدفاع عن المصالح العليا لبلادنا والتعلق الراسخ بثوابتها الجامعة.

والواقع أن المكتسبات التي انتزعتها الطبقة الشغيلة خلال هذه الولاية مهمة، لا سيما أنها جاءت بعد عشر سنوات عجاف، ظل الحوار الاجتماعي فيها جامدا أحيانا، ومعطلا في أحيان أخرى، لذلك جاءت مخرجات الحوار الاجتماعي مهمة، وتعزيزا لما حققته الشغيلة المغربية سنة 2011 على عهد حكومة الأستاذ عباس الفاسي.

وعلاوة على ذلك، يهمنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التنويه بما تم تحقيقه من نتائج مهمة في الأوراش الاستراتيجية التي تحظى بعناية خاصة من لدن جلالة الملك حفظه الله، سواء على مستوى تثبيت دعائم الدولة الاجتماعية أو على مستوى دينامية الاقتصاد الوطني، وتعزيز صموده أمام التحولات والأزمات الدولية المتواصلة، أو فيما يتعلق بتوطيد السيادة الوطنية في مختلف المجالات الحيوية والاستراتيجية.

السيد الرئيس،

نثمن المنجزات التي حققتها بلادنا خلال هذه الولاية الحكومية لمواجهة الإجهاد المائي، سواء ما تعلق بالموارد المائية الاعتيادية، عبر استكمال أوراش بناء السدود، وتجميع مياه الأمطار، ومشاريع الربط بين الأحواض، وتدبير المياه الجوفية، أو الموارد المائية غير الاعتيادية من خلال تحلية مياه البحر، وإعادة استخدام المياه العادمة، وتدبير الطلب على الماء الذي يعتبر رافعة أساسية للاقتصاد الوطني.

وعلاوة على ذلك، فإن المنجز الذي تم تحقيقه على صعيد الطرق والموانئ يشكلان أيضا أحد العلامات الفارقة في التدبير الحكومي خلال هذه الولاية، هذا بالإضافة إلى ما تم تحقيقه في كل ما يتعلق بضمان السيادة الصناعية وتحسين موقع المغرب في خريطة التجارة الخارجية، وكذا تقوية البنية التحتية الطرقية والعناية بالمرأة والأسرة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين.

بيد أن هذه الجوانب الوضاءة لا يجب أن تنسينا مطالب الإنصاف التي مازالت شرائح واسعة من المجتمع ترفعها، وتطالب بها وتدعو إلى اعتمادها، ولا سيما في ظل الاضطرابات الجيو استراتيجية وتداعياتها الصعبة على الأسعار وعلى القدرة الشرائية للأسر المغربية، التي عانت كثيرا من ارتفاع معدل التضخم ومن المضاربات والاحتكار.

ونحيي من هذا المنبر الأصوات الوطنية الصادقة التي شجبت تلك الممارسات، والتي دعت إلى التصدي إلى "الفراقشية" ولكل من يتلاعب بقوت المغاربة.

كما أنه لا يمكن إنكار استمرار وجود بعض الإكراهات التي ظلت حاضرة في النقاش البرلماني خلال هذه المرحلة، ولعل أبرزها ما يتعلق بإشكالية التشغيل، التي مازالت تؤرق شبابنا وتمس بحقوقهم الأساسية في العيش الكريم في بلادهم وتدفعهم إلى التفكير في الهجرة، مع ما يترتب عن كل ذلك من مشاكل كبرى.

وفي فضيلة النقد الذاتي تفرض الإقرار بأن عمل كبير يجب القيام به خلال المرحلة المقبلة، ليس فقط فيما يتعلق بأزمة البطالة، ولكن من خلال سياسة عمومية مندمجة للشباب المغربي، وتقدم أجوبة حقيقية لمطالبه العادلة والمشروعة.

سيدي الرئيس،

والشغيلة المغربية تستعد لتخليد العيد العمالي يوم فاتح ماي، ونؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أهمية مأسسة الحوار الاجتماعي وأهمية مخرجاته، كما ندعو إلى وجوب التقيد بمواعيد جولاته، وكذا بضرورة تنفيذ ما تبقى من الاتفاقيات السابقة، هذا إلى جانب راهنية العمل من أجل الإعمال الكامل للميثاق الوطني ولمأسسة الحوار الاجتماعي.

وعطفا على مواقفنا المعبر عنها مؤخرا، فإننا نطالب في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب زيادة عامة في الأجور لمواجهة تراجع القدرة الشرائية للشغيلة في ظل ارتفاع الأسعار.

كما ندعو الحكومة، إلى تفعيل الحوارات القطاعية والسهر على احترام الحرية النقابية وحق الانتماء النقابي، إلى جانب العمل على تحيين الأنظمة الأساسية للعاملين في العديد من المؤسسات العمومية وإنصاف مختلف الفئات المهنية، ومن ضمنها المهندسون والتقنيون والمتصرفون والمساعدون التقنيون والمساعدون الإداريون ومفتشو الشغل، هذا علاوة على استعجالية العمل على إنصاف الفئات التي تعاني من الهشاشة والإجحاف وفي مقدمتها حراس الأمن الخاص وعمال وعاملات النظافة.

وختاما، نجدد الدعوة إلى الإسراع بإخراج قانون النقابات إلى حيز الوجود، إعمالا لأحكام الدستور ذات اصلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الآن نمر لكلمة الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نلتئم اليوم في هذه الجلسة الدستورية لمناقشة الحصيلة الحكومية، وهي لحظة سياسية ومؤسساتية لا ينبغي أن تتحول إلى مجرد عرض انتقائي للأرقام، ولا إلى مناسبة للاكتفاء بتجميع المعطيات دون مساءلة مدلولها الحقيقي.

فالأرقام في حد ذاتها لا تتحدث إلا إذا وُضعت في سياقها، وقورنت بما التزمت به الحكومة في برنامجها الحكومي، وبما يعيشه المواطن المغربي يومياً من صعوبات وانتظارات.

ومن هذا المنطلق، فإن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية يعتبر أن التقييم الموضوعي للحصيلة يقتضي مقارنة دقيقة بين الوعود المعلنة سنة 2021 والنتائج المعروضة سنة 2026، وهي مقارنة تكشف، بكل وضوح، أن هناك مسافة واسعة بين الالتزام والتنفيذ، وبين الخطاب والواقع.

لقد قدمت الحكومة في برنامجها وهي تتعهد بإحداث مليون منصب شغل صافٍ خلال الولاية، أي بمعدل يقارب 200 ألف منصب شغل سنوياً.

واليوم، تؤكد الحصيلة الحكومية أنه تم خلق حوالي 850 ألف منصب شغل بين 2021 و2025، بمعدل 170 ألف منصب سنوي، وإذا أخذنا هذا الرقم كما هو، فإنه يعني أن الحكومة لم تبلغ الهدف الذي التزمت به، وأنها مع نهاية سنة 2025 ما تزال بعيدة عن الوعد الأصلي بحوالي 150 ألف منصب شغل.

والأهم من ذلك أن هذا الرقم لم ينعكس بالشكل المطلوب على واقع البطالة، خاصة في صفوف الشباب والنساء وحاملي الشهادات، ما يعني أن الإشكال لم يكن فقط في عدد المناصب، بل في طبيعتها واستدامتها وتوزيعها المجالي.

ثم إن الحكومة نفسها تشير إلى أن سنة 2025 عرفت خلق 233 ألف منصب شغل غير فلاحي، وتتوقع أن يتجاوز مجموع المناصب المحدثة في القطاعات غير الفلاحية مليون منصب شغل مع نهاية 2026، ونحن هنا نسجل أن الحكومة انتقلت من وعد انتخابي واضح يتعلق بمليون منصب شغل خلال الولاية إلى إعادة صياغة الهدف في نهاية المسار عبر احتساب مناصب متوقعة وغير منجزة بعد.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، جعلت الحكومة هذا الورش محوراً أساسياً في برنامجها، وتعهدت بتعميم التغطية الصحية وإحداث دعم مباشر للفئات الهشة وتوسيع الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية، غير أن الحصيلة المقدمة لم تعط بالشكل الكافي أرقاماً دقيقة حول نسبة التغطية الفعلية، وعدد المستفيدين الذين أصبحوا يلجؤون فعلياً للعلاج، ونسبة تقليص النفقات الصحية المباشرة للأسر، لأن جوهر الإصلاح الاجتماعي لا يقاس فقط بعدد المسجلين في الأنظمة، بل بمدى حصول المواطنين على العلاج في آجال معقولة وبجودة الخدمات، وبخفض ما تؤديه الأسر من جيوبها الخاصة.

وإذا كانت الحكومة قد قدمت ورش الحماية الاجتماعية باعتباره تجسيداً لبناء الدولة الاجتماعية، فإن القراءة المتأنية لمضامين الحصيلة تكشف أن المفهوم ما يزال أقرب إلى شعار سياسي منه إلى واقع مؤسساتي متكامل.

فالدولة الاجتماعية لا تختزل في توسيع التسجيل في الأنظمة، بل تقوم على ضمان فعلي للحقوق الأساسية وعلى جودة الخدمات العمومية وعلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وفي المجال الاقتصادي، تفتخر الحكومة بارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر من 32.5 مليار درهم سنة 2021 إلى 56 مليار درهم سنة 2025، أي بزيادة تقارب 73%.

كما تحدثت عن المصادقة عن 381 مشروع استثماري، بقيمة إجمالية تصل إلى 245 مليار درهم، من المرتقب أن تمكن من خلق 581 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

غير أن القراءة الدقيقة لهذه الأرقام تفرض التمييز بين المشاريع المصادق عليها والمشاريع المنجزة فعلياً وبين مناصب الشغل المتوقعة ومناصب الشغل المحدثة واقعياً، فالتوقيع على الاتفاقيات ليس هو الإنجاز والإعلان عن فرص الشغل المرتقبة ليس هو خلق الشغل فعلاً.

كما أن الحكومة أعلنت هدفاً استراتيجياً يتمثل في رفع مساهمة الاستثمار الخاص إلى ثلثي الاستثمار الوطني في أفق سنة 2035، وهو هدف يمتد إلى ما بعد الولاية الحكومية، ما يعني أن جزءاً مهماً من الرؤية المعروضة اليوم لا يتعلق بحصيلة منجزة، بل بوعود مؤجلة إلى سنوات لاحقة.

أما **بخصوص القدرة الشرائية**، فتشير الحصيلة إلى أن التضخم انخفض إلى 0.8% عند متم سنة 2025 بعد أن بلغ 6.6% سنة 2022، لكن هذا الرقم على أهميته لا يلغي حقيقة أن الأسر المغربية تحملت لسنوات ولازالت تتحمل، السيد الرئيس، موجة غلاء غير مسبوقة وأن انخفاض معدل التضخم لا يعني تراجع الأسعار، بل فقط تباطؤ

وتيرة ارتفاعها، ولذلك فإن المواطن الذي تضرر من ارتفاع أسعار الغذاء والنقل والطاقة لا يشعر بتحسن حقيقي لمجرد انخفاض نسبة التضخم الإحصائية.

السيد الرئيس المحترم،

حين نقرأ هذه الأرقام مجتمعة، نصل إلى خلاصة واضحة، الحكومة قدمت أرقاماً جزئية، بعضها قد يكون إيجابيا، لكنها أخفقت في بلوغ عدد من الأهداف المركزية التي التزمت بها، كما أخفقت في تحويل المؤشرات الماكرو اقتصادية إلى أثر اجتماعي ملموس، فالاستثمار ارتفع، لكن البطالة ما تزال مرتفعة، والتغطية توسعت، لكن الولوج إلى العلاج ما زال صعباً، والتضخم تراجع، لكن القدرة الشرائية للمواطنين ظلت منهكة، وعدد المصرح بهم ارتفع، لكن هشاشة التشغيل لم تتراجع بالقدر المطلوب.

إن الإشكال الحقيقي في الحصيلة ليس نقص الأرقام، بل غياب الانسجام بينها وبين الواقع الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة الحصيلة الحكومية، التي قدمها رئيس الحكومة المحترم في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان يوم الأربعاء الماضي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تقتضي الموضوعية التأكيد على أن السنوات الخمس الماضية ساهمت في إرساء أسس الدولة الاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وَبرهنت على أن اقتصادنا أبان عن قدرة كبيرة على الصمود، رغم الظروف الدولية المتقلبة.

وقد سجل النمو الاقتصادي عودة قوية ليقترب من 5% خلال سنة 2025، أما التضخم فقد أصبح اليوم تحت السيطرة في حدود أقل من 1%.

كما ساهم قراركم التاريخي المتعلق بِخفض نسبة الضريبة على الشركات إلى 20% في توسيع الوعاء الضريبي، والأرقام تؤكد ذلك بوضوح، بحيث أن المداخيل الضريبية المحققة خلال الربع الأول من سنة 2026 تعادل تلك التي تم تسجيلها خلال سنة 2019 بأكملها.

كما لا ينبغي إغفال القرار الذي تم تفعيله منذ السنة الأولى من ولايتكم، والقاضي بالإرجاع الكامل لمتأخرات الضريبة على القيمة المضافة المستحقة لفائدة المقاولات، وهو ما عزز خزينتها المالية.

وأيضا الإصلاح الهام لمرسوم الصفقات العمومية، الذي نص على تخصيص نسبة 30% من مبالغ الصفقات لفائدة المقاولات الوطنية الصغيرة والمتوسطة.

أما الاستثمار العمومي، فقد بلغ مستويات غير مسبوقة، حيث انتقل من حوالي 230 مليار درهم خلال سنة 2022 إلى ما يقارب 380 مليار درهم سنة 2026.

كما تم إصدار القانون المتعلق بآجال الأداء، والذي ساهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إخراجه، حيث غير هذا القانون من حياة المقاولات الصغيرة وعزز الشفافية في العلاقات التجارية بين الفاعلين الاقتصاديين.

دون أن ننسى عدم تأثر المقاولة المغربية من ارتفاع الفاتورة الطاقية رغم الأزمات الدولية.

إن هذه النتائج لم تكن مُجرد صدفة، بل هي نتيجة رؤية مَلكية واضحة، وتنزيل فعلي من الحكومة يستحق التقدير والإشادة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الإنصاف يقتضي الإقرار بوجود عدد من الإنجازات البارزة التي يجب الاعتراف بها، على غرار:

- إخراج ميثاق الاستثمار بعد 65 نسخة سابقة منذ أكثر من 10 سنوات، وهو الميثاق الذي ساهم في إعطاء دينامية قوية للاستثمار، حيث تمت المصادقة على أكثر من 380 مشروعا باستثمارات تقارب 600 مليار درهم؛

- تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار؛

- استكمال تنزيل دستور 2011 بإخراج قانون تنظيمي متوازن للإضراب؛

- تعميم التغطية الاجتماعية على جميع المغاربة وتعميم المراكز الاستشفائية الجامعية على جميع الجهات؛

- تحويل 80% من المدارس الابتدائية إلى مدارس رائدة في أفق نهاية سنة 2026؛

- كما تم إصدار قانون العقوبات البديلة؛

- وإصلاح القانون المتعلق بالشيكات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وكما أكدتم لنا في آخر جولة للحوار الاجتماعي، لا تزال بعض الأوراش مفتوحة وقيد الإنجاز على غرار الورش المتعلق بالتكوين المهني، الورش المتعلق بإصلاح مدونة الشغل.

وفي هذا الإطار، نود أن نؤكد أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، قد أوفى بجميع التزاماته في هذا المجال، خصوصا الزيادة الإجمالية بنسبة 20% بالنسبة (SMIG[1]) و25% بالنسبة لـ (SMAG[2]) دون أن ننسى الورش المتعلق بتفصيل المساطر الإدارية، خصوصا من خلال الانتقال من نظام التراخيص إلى نظام دفتر التحملات.

وفي الختام، نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على أن حكومتكم برهنت بالفعل وبالأرقام أنها حكومة إصلاحات بامتياز، حكومة واجهت التحديات بجرأة وشجاعة، وتعاملت مع الأزمات بحكمة ومسؤولية، ووضعت مصلحة المواطن في صلب اهتماماتها، وجعلت من مغرب اليوم مغربا صاعدا، مغرب الإنجازات والمشاريع، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارات والمستشارون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أشارك في هاته الجلسة الهامة المخصصة لمناقشة الحصيلة الحكومية، باعتبارها محطة لتقييم السياسات العمومية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ومختلف أوجه تدبير الشأن العام الوطني، وفرصة للوقوف بموضوعية على ما تحقق وعلى ما تعثر تحقيقه، انطلاقا من واقع المواطنات والمواطنين وفي مقدمتهم الطبقة العاملة المغربية، التي كانت ولازالت تتحمل العبء الأكبر للأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بل أصبحت على ما يبدو تتحمل كل العبء.

ونود قبل الخوض في تقييمنا لهاته الحصيلة الحكومية، أن نهنئ أنفسنا جميعا على النجاح الكبير الذي حققته بلادنا، بفضل السياسات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في ملف وحدتنا الترابية، من خلال القرار التاريخي لمجلس الأمن حول الصحراء المغربية في 31 أكتوبر من سنة 2025.

السيد الرئيس المحترم،

لقد استمعنا بإمعان إلى عرضكم الأخير حول الحصيلة الحكومية، لما تضمنه من أرقام ومؤشرات، من رفع الأجور بقطاع الوظيفة العمومية والتخفيف النسبي من العبء الضريبي على الأجراء، إضافة إلى حذف شرط 3240 يوم للحصول على معاش التقاعد، الذي شكل استجابة طبيعية لمطلب عادل ومشروع، وعلى مستوى ورش توسيع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، لتشمل فئة واسعة، رغم ما يمكن تسجيله من اختلالات هيكلية تهدد استدامة هذا المكتسب الاجتماعي الهام.

إن كل ما تم تحقيقه بفضل نضالات الطبقة العاملة ومواقفها الصلبة وقوتها التفاوضية والاقتراحية وقدرتها التوافقية، بقيادة المنظمة الأصيلة والمستقلة، الاتحاد المغربي للشغل والوفية لدورها التاريخي في الدفاع عن حقوقها وصون مكتسباتها.

غير أن هاته الزيادات المذكورة، على أهميتها، والتي حققناها بشكل مشترك، ولأن الجهات المعنية داخل الحكومة لم تجسم نفسها عناء اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية جعلت عموم المواطنات والمواطنين، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة في مواجهة مباشرة مع السماسرة والمضاربين وتحمل هذا الارتفاع المهول والمتواصل للأسعار في جميع المواد والخدمات الأساسية، مما أفرغ مع كامل الأسف هاته الزيادات من محتواها وآثارها المادية والاجتماعية وأضر بالقدرة الشرائية للأجراء وعموم المواطنين.

وقد سبق للاتحاد المغربي للشغل في مناسبات عديدة وخلال مختلف جولات الحوار الاجتماعي أن نبه إلى أن الطبقة العاملة المغربية تكتوي يوميا بنار الغلاء الفاحش، في ظل استمرار ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية دون حسيب ولا رقيب.

ودعا إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين، واتخاذ تدابير استثنائية عبر الإلغاء الجزئي أو المرحلي للضريبة على القيمة المضافة وتقليص رسوم الاستهلاك الداخلي وتسقيف أسعار المحروقات وتحديد هوامش ربح الشركات وتوزيعها وتعزيز آليات المراقبة والزجر ضد كل المضاربات والاحتكارات.

ولقد تتبعنا في الفريق باهتمام كبير مخرجات الجولة الأخيرة من الحوار الاجتماعي، ونسجل بكل امتعاض عن عدم الاستجابة لمطالب الاتحاد، وفي مقدمتها مطلب الزيادة العامة في الأجور وفي معاشات التقاعد وإقرار حد أدنى للمعاشات لا يقل عن الحد الأدنى للأجر، انصافا لفئة المتقاعدين التي لم تستفد منذ مدة من أي زيادة تذكر، إلى

[1] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

[2] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

جانب مطالبته بتحسين الدخل عبر زيادة شاملة في الأجور والتعويضات وتوحيد الحد الأدنى للأجر بين القطاعين الفلاحي والصناعي وباقي القطاعات، وإقرار درجة جديدة للترقي في القطاع العام، وفتح حوارات جدية ومسؤولة لتسوية ملفات الفئوية العالقة وتعديل الأنظمة الأساسية لمستخدمي عدد من المؤسسات، وكلها إجراءات من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية وتكريس السلم الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

على الرغم من التقدم المسجل في بناء الدولة الاجتماعية، غير أن هذا البناء ومن زاويتنا النقابية لن يكتمل إلا بسن قانون يجرم التهرب الاجتماعي ويضمن التصريح بكافة الأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبكامل أجورهم وأيام عملهم، ويصون تماسك هذا النظام واستدامته المالية.

ولا يمكننا الحديث عن حصيلة اجتماعية إيجابية، في ظل استمرار انتهاك الحقوق والحريات النقابية وتسريح العمال ومحاربة التضييق على الحق النقابي، إلا أنه، ومع كامل الأسف، عوض أن تهتم الجهة المعنية داخل الحكومة بحماية قانون الشغل وصون حقوق المكتسبات والعمال، عملت وبطريقة غير توافقية وخارج طاولة الحوار الاجتماعي على تمرير قانون تكبيل الحق الدستوري في الإضراب، في انحياز تام لبعض الأوساط.

أما بخصوص التشغيل، ورغم إحداث حوالي 850.000 منصب شغل خلال هاته الفترة، فإن ذلك يبقى غير كاف أمام فقدان ما يقارب 200.000 منصب شغل سنويا، وهي مؤشرات تدعو إلى القلق وإلى التفكير في مكامن الخلل وتحديد المسؤوليات عن هذا الفشل، الذي أوصلنا إلى تسجيل أرقام مقلقة في معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب، فالاستثمار الحقيقي لا يقاس فقط بحجم الأموال المعلن عنها، بل بعدد مناصب الشغل اللائق والمستقر، التي تم إحداثها لإدماج الشباب والنساء وحاملي الشهادات، وبقدرة الاقتصاد الوطني على الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة.

السيد الرئيس المحترم،

إن التقييم الحقيقي لأي حصيلة حكومية يجب أن ينطلق من سؤالين جوهريين وبسيطين:

ما مدى تحسين معيشة المواطنين وقدرتهم الشرائية؟ وما مدى تعزيز إحساسهم بالكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية؟

وفي الختام، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن بلادنا في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى سياسات اجتماعية أكثر جرأة وإنصافا، سياسات تجعل الإنسان محور التنمية وتربط النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للثروة، وتضمن الكرامة للعمال والموظفين والمتقاعدين والشباب، نساء ورجالا.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الآن الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اسمحوا ليا غادي نسلم عليكم بالزربة، لأن واحد 4 الدقائق، والولاية ديال السيد الرئيس ديال الحكومة فيها 5 سنين، ما اعطاوناش حتى دقيقة للعام باش يمكن لنا شوية نناقشو هاذ الولاية كاملة.

السيد رئيس الحكومة،

احنا ماشي من الناس الجاحدين، ما كناش معك في الحكومة، كنا كنساندوك، بعض الخطرات ما كنتجمعوش حتى معك في الأغلبية، ومع ذلك كنقول لكم دابا في هاذ القاعة المحترمة أن يمكن لك أنت والكتلة ديالك الحكومية تكون مطمئن لأن فاش كندرسو ما قمتم به من عمل كنصيبو على أن الحمد لله الحصيلة مزيانة، بقيادة جلالة الملك وبتوجيهاته النيرة، المغرب كيتقدم والنجم ديالو، الحمد لله، كيلمع تدريجيا كل سنة، وكنظن على أن المستقبل ديال المغرب غادي يكون زاهر بفضل أبنائه وتضحياتهم وبفضل كذلك المسؤولين ديالو.

السيد الرئيس،

اسمح ليا راه كانت واحد الدردشة إيلا اسمحتو تقولو لمول العديد عفاك ما يحسهاش ليا في الوقت.

اللي كاين، السيد رئيس الحكومة، وهو يمكن العمل ديالكم التلفيف ديالو ما كانش بعض الخطرات في المستوى اللائق، والعمل راه باين للجميع، وكنظن على أن التاريخ هو اللي غادي يحكم، ويمكن نتلاقى أنا وإياك، إيلا بقيتي إن شاء الله بالحياة من دبا واحد 4 سنين ولا 5 وغادي تشوف القراءة اللي غتكون ذيك الوقت على الحصيلة الحكومية، وذيك الوقت نتذاكرو.

ولذلك، أنا واحد الحاجة اللي بغيت نقولها لكم هنا، السيد رئيس الحكومة، وهو أن التفاوتات بين المكونات ديال المجتمع المغربي، كاين بعض الأمور أنا يمكن ماشي تقني ما كنفهمهاش، كنفتخرو بعض الخطرات بأننا صدرنا مليون طن ديال مطيشة، 800 ألف طن ديال

كذا وكذا، وراه دخلات قدا وقدا ديال العملة الصعبة، وكنساو على أن كاينة عندنا واحد العملة صعبة أخطر من الأوراق البنكية، وهو الشارع، الشارع أخطر من هاذ الشي ديال إدخال العملة الصعبة، وخصنا نتكلفو بهذاك الشارع، راه اليوم أنا اللي من البادية أنا قروي كنسول الناس وكنتذاكر معهم، راه صعيب أنك تعيش فالظروف الراهنة اللي كتعرفها الأسعار اليوم.

ولذلك، أنا كنظن على أن هنا اللي كاين المشكل، إيلا كنتو أنتوما من بعد الانتخابات ولا جاو ناس آخرين هاذ القضية هاذي خصها تعطى ليها أهمية قصوى، لأن علاش كنقلبو كلنا؟

كنقلبو على الاستقرار ديال بلادنا والأمن ديال المؤسسات ديال الدولة.

ولذلك، ندائي لكم، كحكومة ولهذه القاعة ولأبناء هذا الوطن، وندائي الأخير لجلالة الملك، البصلة ومطيشة والبطاطا وبلا ما نذكر المواد الأخرى ممنوع فالمغرب أنها تفوت 3 دراهم، خصها تبقى هاكا، باش ما كان الواحد يدير المجهود ديالون، علاش؟ نحافظو على التوازنات ديالنا، ونحافظو على النظام الملكي ديالنا، ونحافظو على المؤسسات ديالنا كاملين.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتعقيب على العرض ديال السيد رئيس الحكومة في الجلسة المشتركة، حول الحصيلة ديال العمل الحكومي خلال هاذ الولاية.

في البداية، لا بد أن نسجل أن هاذ الحصيلة تبقى، السيد الرئيس، دون مستوى انتظارات المواطنين والمواطنات، ولا تعكس حجم الالتزامات التي تم التعهد بها في مستهل الولاية الحكومية.

لقد تم رفع شعار الدولة الاجتماعية، غير أن الواقع يكشف استمرار الضغط المتزايد على المواطنين والمواطنات.

أولا، على مستوى القدرة الشرائية، شهدنا ارتفاعا غير مسبوق في الأسعار، شمل المواد الأساسية، المحروقات، الخدمات في ظل غياب تدخل حكومي فعال يحد من هذا النزيف.

المواطن المغربي اليوم يسأل عن القدرة على العيش الكريم أو بكرامة في ظل التآكل المستمر للدخل ديالو.

ثانيا، فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية، ورغم إطلاق أوراش كبرى كالحماية الاجتماعية، فإن التنزيل شابه الكثير من الاختلالات، لا على مستوى ضعف الاستهداف، تعقيد المساطر، وعدم كفاية الدعم لمواجهة الواقع المعيشي للمواطنين والمواطنات.

الإصلاحات الاجتماعية لا تقاس بالإعلانات، بل بمدى أثرها المباشر على حياة المواطنين والمواطنات، وهو أثر مازال محدودا.

نسجل غيابا واضحا للعدالة المجالية، حيث استمرت الفوارق بين الجهات، وتفاقمت معاناة العالم القروي في الولوج إلى الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ونقل.

السيد رئيس الحكومة،

إن المؤشرات المرتبطة بسوق الشغل لا تزال جد مقلقة، حيث تستمر معدلات البطالة في مستويات مرتفعة، خاصة في صفوف الشباب والنساء حاملي الشهادات العليا، وهو ما يعكس محدودية السياسات المعتمدة في خلق فرص الشغل اللائق وعجزها عن الاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

أما بخصوص الحوار الاجتماعي الذي كان من المفروض أن يشكل رافعة أساسية لتدبير القضايا الاجتماعية، فإننا نسجل أنه لم يرق بعد إلى مستوى الانتظارات، سواء من حيث المنهج وعلى سبيل المثال التدبير ديال الحكومة لمشروع قانون الإضراب ولا القانون ديال دمج (la CNOPS[3] et le CNSS[4])، بالنسبة للتفاوض الحكومة دارت ذيك الشي اللي بغات وزاد.

ومن حيث النتائج المحققة..

السيد رئيس الحكومة،

كما نسجل أن الحوار الاجتماعي لم يفض إلى إصلاحات هيكلية عميقة، خاصة فيما يتعلق بتحسين أوضاع الفئات الهشة والعاملين في القطاعات غير المهيكلة، المتقاعدين.

لقد تم تقديم الحوار الاجتماعي كآلية مؤسساتية لإنتاج حلول مستدامة لقضايا الشغيلة، غير أن ممارستها على أرض الواقع اتسمت بالطابع الموسمي والمناسباتي، وافتقدت إلى نفس تشاركي حقيقي قائم على التفاوض المنتج والالتزام الصارم بالمخرجات، فبدل أن يكون فضاء لبناء تعاقدات اجتماعية واضحة تحول في الكثير من الأحيان إلى إطار لتدبير التوترات أكثر من معالجتها (كنهدرو على الحوار الاجتماعي ماشي

[3] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.

[4] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

غير مركزي راه كاين قطاعي، كاين أنا أتحدث على كل شي).

إن عدد من الملفات الاجتماعي ما تزال عالقة، سواء ما يتعلق بتحسين الدخل أو مراجعة الأنظمة الأساسية أو إنصاف فئات واسعة من الأجراء والموظفين، وهو ما يطرح تساؤلات مشروعة حول جدية المقاربة المعتمدة وما مدى توفر الإرادة السياسية الكافية للحسم في مجموعة ديال القضايا.

إننا نعتبر أن حصيلة الحوار الاجتماعي لا تقاس بعدد اللقاءات وتوقيع اتفاقات، بل بمدى تنفيذ الالتزامات وتحقيق أثر ملموس في حياة الشغيلة والأجراء والموظفين، نؤكد أن هذا الورش رغم أهميته مازال في حاجة إلى إرادة سياسية حقيقية ليصبح رافعة للعدالة الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بالقطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والتشغيل، فإن الاختلالات البنيوية مازالت قائمة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على جودة الخدمات العمومية، ويعمق الإحساس بعدم الإنصاف المجالي والاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

إن المرحلة كانت تقتضي مراجعة حقيقية وعميقة للسياسات العمومية والقطع مع منطق التدبير الظرفي والترقيعي والانتقال إلى إصلاحات هيكلية جريئة، قادرة على إعادة الثقة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة لتطلعات الشغيلة المغربية وكافة فئات المجتمع.

وختاما، نجدد التأكيد على أنه خلال هذه الولاية كان من الضروري حماية القدرة الشرائية عبر:

- إجراءات ملموسة للحد من الغلاء؛

- إرساء حوار اجتماعي حقيقي منظم وملزم بنتائج واضحة وإنصاف فئات واسعة من الأجراء والموظفين؛

- تحفيز التشغيل المنتج، خاصة لفائدة الشباب والنساء؛

- وتسريع إصلاح المنظومتين الصحية والتعليمية بما يضمن الجودة والإنصاف.

إن الحصيلة، رغم بعض الإجراءات والمكتسبات، تبقى دون انتظارات المغاربة ولا الموظفين، ولا تعكس حجم التحديات التي تواجه بلادنا.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد المستشار خالد السطي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نثمن، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ما حققته بلادنا من مكاسب وطنية ودبلوماسية، وفي مقدمتها القرار الأممي الداعم لمبادرة الحكم الذاتي، كما نعتز بالدعم المغربي المتواصل للقضية الفلسطينية، عن طريق "وكالة بيت مال القدس" برعاية ملكية سامية.

السيد رئيس الحكومة،

نركز في هاذ المداخلة ديالنا، بحكم الوقت، على الشق الاجتماعي، حيث تؤكد المعطيات الرسمية الصادرة أخيرا عن المندوبية السامية للتخطيط قبل أيام عن أن الواقع الاجتماعي مقلق، ويكشف عن تدهور القدرة الشرائية وارتفاع القلق من البطالة، وعجزت فئات واسعة من الادخار أو تغطية نفقاتها دون اللجوء إلى الاقتراض، وهو ما يُعاكس تماما الخطاب المتفائل الذي تروج له الحكومة (هذا الخطاب ديال المندوبية السامية ماشي الأحزاب المعارضة ولا..).

إن هذا الوضع الناتج عن استمرار الغلاء في ظل مظاهر احتكار ومنافسة غير شريفة وغياب إجراءات فعالة لضبط الأسواق، مما عمق معاناة الأسر المغربية، كما نسجل أن الحوار الاجتماعي ظل محدود الأثر.

السيد رئيس الحكومة،

النقابات المشاركة في الحوار الاجتماعي وتتشكى، فبالأحرى الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب اللي هو مقصي ومغيب بتاتا، بل أنكم لم تكلفوا أنفسكم عناء استقبال قيادة الاتحاد بتاتا، بالرغم أنه ثالث مركزية نقابية.

من طبيعة الحال لا بد من تصحيح العتبة مع ذلك، خصكم المأسسة الحقيقية مع التعجيل بإجراءات ملموسة، خاصة الزيادة العامة في الأجور والتعويضات العائلية، بما يشمل القطاع الخاص والمتقاعدين، حفاظا على السلم الاجتماعي.

أيضا لا بد من إنصاف المتصرفين التقنيين، المهندسين والمقصيين من خارج السلم وضحايا التعويض التكميلي، وإلغاء تسقيف سن التوظيف بالتعليم وفئات كثيرة لا يسمح الوقت لذلك. بطبيعة الحال كاين أنظمة أساسية للتجهيز والماء والنقل واللوجيستيك، التعاون الوطني إلى آخره.

نسجل أيضا ضعفا واضحا في التواصل الحكومي، مما ساهم في

تراجع الثقة وارتفاع منسوب الاحتقان في وقت تحتاج فيه البلاد إلى خطاب صادق وتفاعل جدي مع مطالب المواطنين.

كما أن عددا من الالتزامات المعلنة (وهي 10) لم تنفذ بالوتيرة المطلوبة، السيد رئيس الحكومة، خصوصا التشغيل، الحماية الاجتماعية، ما كانش المدخول ديال الكرامة ديال 1000 درهم، مليون منصب شغل فيه إشكال فيه تضارب في الأرقام.

لاحظنا، السيد رئيس الحكومة، على أن القطاعات التي تدبرها الأحزاب فيها حظيت في عرضكم وكذلك كل مكونات ديال الفرق تحدثوا عن قطاعاتهم، ولكن القطاعات التكنوقراطية ما هضر عليهم حد، ما شرتوش لهم بالرغم على أنهم تيشتغلو مزيان، بصدق باش نكونو واضحين، وأخص بالذكر هنا الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، ومعها أساسا إدارة الجمارك والضرائب والمنشئات العامة وباقي أطر وزارة.. هاذ الناس هوما اللي وفرو لكم الاعتمادات باش تديرو الحوار الاجتماعي وتديرو الدعم المباشر وتشتغلو بشكل ميسر، على الأقل خصكم تقدموا لهم الشكر.

السيد رئيس الحكومة،

كاين الحصيلة، السيد رئيس الحكومة، معكم الحصيلة وجهنا لكم، السيد رئيس الحكومة، 56 سؤالا كتابيا، لكم السيد رئيس الحكومة، جاوبتونا على 11 سؤالا، بقات عندكم 45 سؤالا كتابي، أما باقي الوزراء والقطاعات الحكومية وجهنا، السيد رئيس الحكومة، 2122 سؤالا كتابي، توصلت، السيد رئيس الحكومة، بـ 1207 جواب، باقي تنسالكم 915 سؤالا كتابيا واش غادي تخليوها للحكومة الجاية؟ خص تجاوبو، الدستور تيعطيكم 20 يوم باش تجاوبو على الأسئلة الكتابية.

فبالتالي على الأقل يجب احترام الدستور الذي أديتم القسم أمام جلالة الملك.

من بين الأسئلة، السيد رئيس الحكومة، هو إلغاء الساعة الإضافية، لم تجيبونا عليه.

هاذ إلغاء الساعة الإضافية، السيد رئيس الحكومة، يجب أن تلغى فقط بمرسوم، والمرسوم ليس قرآنا منزلا، على الأقل تصالح مع المغاربة، السيد رئيس الحكومة، غير لهم ذيك الساعة الإضافية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الآن نمر لرد السيد رئيس الحكومة المحترم على تدخلات السيدات والسادة المستشارين.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

غناخذ واحد الساعة دالمكانة باش نلقي العرض ديالي ونحاول ناخذ واحد ربع ساعة باش نتجاوب مع الإخوان اللي اخذاو الكلمة.

يسعدني أن أحضر اليوم في مجلسكم الموقر ونتفاعل مع المداخلات ديال السيدات والسادة المستشارين، كما أغتنم هذه الجلسة الدستورية باش نعبر على تقديرنا الخاص لمجلس المستشارين، وأتوجه إليكم جميعا، أغلبية ومعارضة، بالشكر على الأدوار اللي تتقومو بها، خاصة وأن هاذ المجلس يمثل مختلف مكونات المجتمع المغربي.

فأنتم تجسدون فعليا سياسة القرب من المواطنين، من خلال تمثيلكم للفئات المهنية والنقابات والمقاولات والجماعات الترابية.

هاذ الامتداد المجتمعي اللي تيميز مجلسكم جعلكم دائما سند ودعامة حقيقية للحكومة في عدد من المحطات اللي هي جد مهمة، واحنا مرتاحون ومعتزون بروح التعاون اللي أبديتموه في مختلف المبادرات اللي اعطتها الانطلاقة الحكومة واللي تتخدم الأوراش الحكومية الكبرى، تحت التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فلا بأس أن أكرر اليوم ما تعلمونه جميعا، أن الظروف والسياقات اللي تسلمنا فيها المسؤولية لم تكن سهلة، ففي سنة 2021 كان العالم يعيش مرحلة صعبة، قد توقفت المطارات وتعطلت الفنادق وفقدت العديد من فرص الشغل، جات هاذ الحكومة و(les Hôtels) والسياحة وذاك الشي و(les aéroports) كانو مسدودين ما تحلو حتى لـ (février 2022)، وكان الاقتصاد العالمي يعيش حالة من عدم اليقين الاقتصادي.

لكن، الحمد لله، بعد الأزمة جاء الانفراج وكانت لدى الحكومة الإرادة والطموح لكي تخرج بسرعة من تلك المراحل اللي هي صعبة، لأن الوقت لا ينتظر وتطلعات المغاربة لا يمكن تأجيلها، وكان لا بد أن يظهر التغيير وأن يتجسد نموذج المملكة التي يقودها صاحب الجلالة، مملكة الصمود، مملكة الإنجازات ومملكة الاستقرار المؤسساتي والسياسي.

فقد كانت الحكومة بدورها في الموعد، وتمكنا من توجيه اختياراتنا نحو الأولويات الوطنية الحقيقية، أولويات دالأسرة المغربية، بناء الدولة الاجتماعية، ضمان الحق في التعليم والصحة والتشغيل وتحقيق العيش الكريم لجميع المغاربة.

ومن هاذ المنبر، سأحرص على التفاعل مع عدد القضايا اللي تفضلتم بطرحها والتي أعتبرها قضايا مهمة بالنسبة لمكونات هاذ المجلس، لكن خصنا نطرحو، واخا احنا معكم في مجلس المستشارين، واحد السؤال، واش قدرنا احنا كحكومة وكأغلبية أننا نخلقو الفرق؟

واش فعلا كاين منجز حكومي وإنجازات في أرض الواقع؟

مع الأسف الشديد عدد من الفرقاء كيشوفو غير النصف الفارغ من الكأس، وأنا اليوم نأكد لكم أننا تجاوزنا 50 إنجاز حكومي في ظرف 5 سنوات، إنجازات لصالح المواطن المغربي، إنجازات لصالح الأسرة المغربية، ولفائدة جميع الفئات ديال المجتمع، إنجازات ديال التحكم في المالية العمومية والتوازنات الماكرو اقتصادية، إنجازات في تطوير البنية التحتية الوطنية التي رصدنا لها إمكانيات مالية مهمة، إصلاحات حكومية، إنجازات كبيرة وتاريخية في تكريس الدولة الاجتماعية كما بغاها سيدنا الله ينصرو.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مرة ة أخرى، وأنا معكم اليوم أستمع إلى عدد من المداخلات اللي تطرقت للمقاربة الاجتماعية للحكومة. هناك اللي يمكن ما يعجبوش ما تحقق، وهذا حقه الطبيعي، لكن في المقابل فإن الغالبية من المواطنين كتشعر فعلا بالفارق وتقدر الأدوار التي قامت بها الحكومة في هذا المجال.

وأود أن أوضح لكم، على سبيل المثال، الفلسفة اللي اعتمدناها في الحوار الاجتماعي، فمنذ البداية كنا مقتنعين بأن نجاح أي برنامج حكومي مهما توفرت له الشروط كيظل رهين بانخراط الموارد البشرية والطبقة العاملة، ولهذا من الضروري أن نقطع مع بعض الممارسات السابقة في تدبير الحوار الاجتماعي، وذلك خلال مسارين أساسيين:

- أولا، المأسسة ديال الحوار الاجتماعي بشكل واضح ومنتظم؛

- ثانيا، الذهاب إلى أبعد مدى ممكن في تنفيذ مخرجات هذا الحوار.

الذاكرة الجماعية ديال المغاربة قوية، وغادي تذكر بأن هاذ الحكومة وقعت اتفاقا اجتماعيا تاريخيا في 30 أبريل 2022، كتضمن مكاسب مهمة لفائدة الطبقة العاملة وعموم الموظفين، ومن بينها الزيادة في الأجور، الزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي، 20% و25%، تخفيض العتبة المطلوبة للاستفادة من معاش التقاعد من 3240 يوم إلى 1320 يوم فقط، كنا كنقولو بأنه ما عملناشاي المعاش، كان واحد العدد كيخدم 3000 يوم في هذا.. والأخير كيخرج بلا (la retraite) ديالو بلا والو، وحتى(les cotisations) ديالو كيمشيو، هاذ الشي تعالج بصفة نهائية، ولم يتوقف هذا الأمر عند هذا الحد، رغم الظرفية الصعبة.

تمكنا ايضا من توقيع اتفاق اجتماعي تاريخي سنة 2024 مع مختلف الشركاء الاجتماعيين:

- زيادة عامة في الأجور بقيمة 1000 درهم لفائدة جميع الموظفين والأجراء؛

- الرفع مرة أخرى من الحد في الأجور ديال (SMIG) و(SMAG) عرفو (deux augmentations) اللي متابعين وكل وحدة قسمناها على عامين؛

- مراجعة الضريبة على الدخل بما مكن عمليا من إعفاء عدد كبير من الأجراء من أداء هاذ الضريبة.

وفي إطار تفعيل المخرجات ديال الاتفاقيات الاجتماعية، كيندرج كذلك القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب، هاذ القانون ليس قانونا عاديا، بل هو نص تشريعي كيهدف إلى استكمال المسار الدستوري والحقوقي في بلادنا وتنزيل أحد المقتضيات الدستورية اللي ظلت معلقة لسنوات طويلة.

وللتاريخ، فإن الحكومة تحلت بالإرادة الصادقة والجرأة السياسية من أجل إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود بعد أكثر من 62 سنة من الانتظار، وهي الصيغة اللي جا بها هي صيغة كتحمي الحقوق ديال الجميع، حقوق الموظفين والأجراء في ممارسة حقهم الدستوري في الإضراب، وفي الوقت نفسه تحمي الاستثمار واستمرارية الخدمات المقدمة من عند المواطنين، كما يهدف هذا القانون إلى تأطير الممارسة ديال حق الإضراب.

كنتكلمو على (les retraités) واحد العدد ديال الأصوات اللي تتقول ليك ما درتوشاي (les retraités)، أنا غير بغيت نفكر بأن نهار اللي جات هاذ الحكومة وكان النقاش مع السادة المستشارين، ها هوما حاضرين معنا وكانو فالاجتماعات ديال النقابات، بأنه درنا واحد الارتفاع ديال قيمة المعاشات، نهار اللي جينا درنا 5% ديال (la valorisation des pensions de retraite)، 5% زدناها، هاذ 5% زدناها بأثر رجعي لأن كانت تعهدات ديال حكومات سابقة في 2020 وفي 2019 وما طبقاتش، تعطاو تعهدات وجينا وقلنا ليهم غنتفقو معكم غنديرو (la revalorisation des retraites)، 5% ولكن غادي نرجعو في 2020.

ثانيا، حيدنا الضريبة على الدخل على هاذ الشي ديال المعاشات وعلى(les retraités) ما بقاتش الضريبة على الدخل.

فلهذا أنا كنقول ليكم بأن الحكومة عملت ذاك الشي اللي ما تعملش فالسنوات الماضية، 10 سنوات اللي فاتت ما تعمل والو، ولكن جينا ببرنامج فعلا أنه 10 سنوات باقي الخير خصو يتدار مازال فالمستقبل إن شاء، ونتمناو على الله أنه الأغلبية المقبلة غادي تقوم بهاذ العمل هذا ديالها، لأنه احنا حاولنا نصححو الوعود السابقة ديال ناس آخرين صححناها، وعاد درنا الوعود ديالنا اللي هي طبقناها.

وسمعت واحد العدد ديال التدخلات ديال الإخوان ديال النقابات كاين واحد.. ولكن هذا زعما شيء طبيعي من النقابات أنه ملي كيسالي معك (discussion)، المناقشة ويتفق ويسني واخذا كولشي وفي الأخر ما درنا والو ما اعطيتونا والو وما تكلمنا والو، هذا حقكم.

دابا احنا عندنا واحد العبارة كتقول "قطعنا الواد ونشفو رجلينا"، إذن صافي نعاودو من جديد من حقكم، ولكن لا بد من شوية ديال (la reconnaissance) بأن (quand même) عملنا مجهود، الحكومة عملات مجهود اللي ما تعملش في 10 سنين هاذي، ما سمعتهاش اليوم.

ويمكن ما نتهتش.. (الفالطة ديال السي بايتاس هو اللي كان كيهضر فوذنيا.)

المهم أنه هاذ الشي كلو احنا ما عندنا ما نربحو فيه غير شوية ديال الاعتراف، لأنه ملي كتدارشي خدمة زعما وسميتو.. ودرنا هاذ الشي كلو، ما فيها شوية ديال الاعتراف، مع النقابات فالحقيقة زعما احنا كنهضرو مع المستشارين ماشي مع النقابات، النقابات ملي كنا فالاجتماع كان اجتماع صحي وواقعي وتكلمنا مع كذلك (patronat) وقالو لينا مزيان هاذ الخدمة اللي درتو مزيانة، ولكن هاذ الشي راه مازال خصو.. هاش خصنا نديرو فالمستقبل إن شاء الله.

هاذ الولاية كذلك الحكومة كانت عندها جرأة كبيرة في إصلاح واحد العدد ديال المجالات، اعطينا أهمية قصوى للموضوع ديال الاستثمار، وجبنا الميثاق الجديد ديال الاستثمار وقدرنا نخرجوه ذاك النهار فالبرلمان واحد كيقول ليك، واحد السيد نائب محترم كيقول ليك إيوا دابا هاذي عامين باش عطلتو هاذيك (la charte d'investissement) وديال (TPME[5]) وهاذ (la charte d'investissement)، 25 عام وهوما كيحاولو يصايبوها، 25 عام تا جات هاذ الحكومة ووجداتها وخرجاتها، ما تحاسبش معايا على عامين ديال(la charte d'investissement) اللي كان خصني نديرلو (modèle) كبير عاد نديرلو (modèle de la toute petite et moyenne entreprise) وهاذ الشي غادي يخلي فهاد ميثاق دالاستثمار لأنه هو البوابة الحقيقية باش كتضمن بلادنا مكانة متميزة كقطب اقتصادي قاري ودولي.

وأنا كنت حريص شخصيا أنه نعقد اجتماعات دورية ومنتظمة باش نتبع تنزيل هاذ القانون على أرض الواقع، ومنظومة 2009، 9 اجتماعات اللي عملنا ديال اللجنة الوطنية ديال الاستثمارات، يعني من 2023 لدابا، المهم وصادقنا على 250 مشروع استثماري بتكلفة إجمالية ديال 414 مليار ديال الدرهم، وتم اختيار أكثر34 قطاع اقتصادي، 179 ألف منصب، حرصنا على تكريس العدالة الاجتماعية، لأنه كاين (territoire)، 49 إقليم، في مختلف جهات المملكة.

وكذلك بالموازاة مع هاذ الدينامية، عملنا كذلك على إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وكنا واعيين بأن التعقيدات الإدارية والبيروقراطية من أكبر العراقيل أمام المستثمرين، حاولنا باش نوحدو، وباش نسهلو، واصبحت اللجان الموحدة ديال الجهوية الموحدة (CRUI[6]) ديال الاستثمار هي الجهاز الوحيد المخول له المصادقة على الاتفاقات الاستثمارية اللي تحت 250 مليون درهم، كانت كولشي كيطلع لـ (la commission nationale)، دابا 250 مليون درهم للتحت، كتعمل في إطار الجهة وفالمنطقة وف (CRI[7]) وتقريبا فهاذ 250 مليون ديال الدرهم، عالجنا 166 مشروعا استثماريا، بلغ 11 مليار ديال الدرهم، وغادي تخلق حوالي 26 ألف منصب ديال الشغل.

وكذلك درنا (la charte) ديال المقاولة الصغرى والصغرى جدا، وحيث كتهم هاذ النسيج كيهم تقريبا 90% من النسيج الاقتصادي، وكيمكن أنه الدعم يوصل حتى لـ 30% من القيمة ديال الاستثمار والنظام كيشجع وكيدعم الرؤية ديالنا في تطوير هاذ القطاع، وباش نوفرو الأرضية السليمة للاستثمار، راهنت الحكومة على خلق مناخ أعمال صحي، يوفر بيئة مناسبة للعمل والاستثمار.

وهنا أفتح واحد القوس، بأنه كيروجو بعض الإخوان بأنه باقي الناس ما دبلوكيتيوش (les fonds) للناس وهاذ الناس اللي استثمرو.. دابا عندنا تقريبا 20 (dossiers)، لأن كتعرفو الاستثمارات، (bon) هوما ما كيعرفوش الاستثمار، الاستثمار عندو أولا، الوقت ديالو اللي كيجي (CRI) خصو يمشي كايخذ (l'autorisation) كيمشي يسني مع (l'architecte) ديالو، كيمشي يدير (les bureaux d'études) كيبدا يبني، واللي كبدا يبني على حسب هذاك التوجه ديالو، خصو لأن هاذو الأموال ديال الدولة، خصو واحد (modèle) باش يتجاوب عليه مع الناس ديال الاستثمارات في (CRI) باش تقدر تعطيه التمويلات على حسب(l'avancement) ديال (projet) ديالو، وملي كيكمل (projet) ديالو خصو يكون واحد العدد ذوك (les conditions notamment) ديال الشغل وذاك الشي يكونو واجدين، وتخرج (la commission) وكيخرجو (les commissions).

فالناس اللي طلبو (jusqu' à maintenant) هوما يعني فهاذ (CRI) هوما واحد 20، و20 راه فيهم واحد العدد اللي هوما اخذاو الطريق ديالهم وبدا كايخذو وعدد آخر غادي يبداو الآن، (et d'autres) باقيين يعني فالدراسة، فهاذي الفلوس ديال الدولة، احنا ما زربنينش، احنا عاطيين الإطار وعاطيين هذا..

اللي مهم أن كل واحد ياخذ الحق ديالو، اللي استثمر ياخذ الحق ديالو، إيلا كان شي واحد ما ياخذ الحق ديالو، ها هو يجي عند السيد الوزير المكلف بالاستثمار أو السيد الوزير ديال (l'industrie)ويشوف معاه علاش هاذ الشي تعطل؟ ولكن ما كاينش التعطال، الأمور غادية فالطريق ديالها، واللي بغا يدير من هذا موضوع، كنقول ليه فقط أنك ما كتعرفش (les étapes) ديال الاستثمار كيفاش كيدوزو، وخصك تخرج شوية للميدان وتتعلم بشوية عاد تقدر تخمم باش ترجع للحكومة.

اعتمادا فهاذ التوجهات الاستراتيجية الجديدة ومقاربة مختلفة قائمة على جيل جديد من الإصلاحات اللي كتعزز التنافسية والشفافية يعني في المعاملات.

في هاذ السياق، ركزت الحكومة على 3 ديال الدعائم، على تنزيل 46 مبادرة ومشروع، وبفضل تعبئة جميع المتدخلين إنجاح هاذ المقاربة الجديدة قدرنا نطلقو 98% من المبادرات الواردة في الخارطة ديال الطريق، هاذ الشي ديال (climat des affaires) بنسبة إنجاز وصلت لـ

[5] **T**rès **P**etites et **M**oyennes **E**ntreprises.

[6] **C**ommission **R**égionale **U**nifiée d'**I**nvestissement.

[7] **C**entre **R**égional d'**I**nvestissement.

.%63

وفي هاذ الدينامية، وبهدف تقليص التعقيدات الإدارية أمام المستثمرين، قمنا بتقليص عدد الوثائق المطلوبة لحاملي المشاريع، حوالي 45% باش هبطنا هاذوك (les demandes) ديال (les papiers) اللي خصهم يجيبو، إضافة إلى رقمنة وتسريع أكثر من 22 قرار إداري، وهاذ الإجراءات كلها عندها أثر إيجابي في خلق المقاولات، حيث تم إحداث أكثر من 92.000 مقاولة سنة 2025، وهو رقم قياسي مقارنة مع السنوات السابقة، وتيعكس ثقة المستثمرين في الإجراءات الحكومية وفي الرؤية الاقتصادية المعتمدة من خلال هاذ الولاية.

كما عملنا كذلك على معالجة الإشكالات المرتبطة بآجال الأداء بالمقاولات، بحيث التزمت حوالي 68% من المقاولات بالآجال القانونية.

هنا كان هاذ القانون ولكن ما كانش ناجح، لأن ما عرفوش كيفاش ينزلوه للميدان، نهار اللي جات هاذ الحكومة خممت أن هاذ القانون مزيان للمقاولة، بالخصوص الصغرى والمتوسطة، وقالت علاش ما خدامش؟

مشينا تنقلبو على (les verrous qu'il faut faire sauter) ونجحنا أنه اليوم الناس بهاذ الأجل ديال أسميتو.. أنه الناس تتخلص في الوقت ديالها، وأنا قلت لكم 70% تقريبا ديال المقاولات ولاو تيخلصو في الوقت ديالهم، واللي ما خلصش خصو يخلص الضريبة ديالو، والضريبة ديالو تتمشي إن شاء الله للاستثمار في المستقبل، وتترجع في الاقتصاد وتترجع في هذا.. وكاين واحد الحيوية.

Donc، هاذي تجربة ديال الحكومة اللي هي معقولة واللي فاهمة واللي ماشي غير نزلت واحد (le texte parce que) سمعت واحد الفكرة، ولكن كيفاش؟ لأنه الأفكار كاينين كثار وعند كولشي، ولكن راه المهم هو الكيفية ديال التنزيل، يعني هو أهم حاجة.

وكذلك في هاذ القضية سجلنا تراجع الديون ديال الشركات إلى حوالي 315 مليار ديال الدرهم، كانت بـ 373 مليار ديال الدرهم سابقا.

وكذلك، السيدات والسادة، اليوم احنا بلادنا تتجني الثمار لهاذ المجهود الحكومي، حيث أصبح هناك اعتراف دولي، كانت أول نتيجة إيجابية لصالح بلادنا هو نخرجو من المنطقة الرمادية ديال (GAFI[8]) اللي تتعطينا(la possibilité) أنه الناس يقدرو يستثمرو عندنا بكل ثقة، وبأنه ملي تناخذو (le crédit) ديالنا ما كاينش فيهم واحد (le risque)، وهذا شيء جد إيجابي.

وكذلك التقرير الأخير للبنك الدولي حول جاهزية الأعمال(Business Ready)، أكد أن المغرب حقق 63% من جودة مناخ الأعمال بفضل النتائج الإيجابية اللي في مجالات إحداث المقاولات، جودة الخدمات العمومية المالية، سوق المنافسة والتجارة الدولية.

[8] **G**roupe d'**A**ction **Fi**nancière.

كما احتل المغرب المرتبة 70 من أصل 170 دولة سنة 2025 في مؤشر (FM GLOBAL)، هاذي الوكالة، وذلك بفضل تطور البنية التحتية والاستثمارات في الطاقات المتجددة.

ومن جهة أخرى، الوكالة ديال (Standard & Poor's) تصنيف السياحة ضمن فئة الدرجة الاستثمارية (Investissement Great)، وهو تصنيف مهم سيمكن البلاد مستقبلا من الولوج إلى التمويلات الدولية بشروط تفضيلية، ويعزز ثقة المستثمرين الدوليين.

جا التصنيف كذلك ديال الوكالة ديال (Moody's) بدوره إيجابيا بشكل غير مسبوق منذ عقود، وهو ما يؤكد صلابة الاختيارات الاقتصادية.

وهاذ المؤشرات كلها كتجعلنا مطمئنين ومتفائلين على بلادنا، هي ما جاتش من فراغ، هي نتيجة ديال إصرار يومي للحكومة على توفير جميع الضمانات الحقيقية للرأس المال الوطني والأجنبي، من الاستقرار السياسي والمؤسساتي إلى الأمن القانوني والقضائي اللي كلهم يعني تحت (Leadership) ديال صاحب الجلالة، الله ينصرو.

حضرات السيدات والسادة،

منين كنتكلمو على الاستثمار العمومي، كنتكلمو على دينامية جديدة، احنا واعيين بالدور الكبير ديال الاستثمار العمومي وفي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وإلى جانب الاستثمار العمومي ما يمكنش حتى واحد ينكر كذلك أن الحكومة كانت في الموعد، لأن أول مرة في تاريخ الحكومات المغربية وصلنا لأرقام استثنائية بين 2022 و2025، خصصنا ميزانية إجمالية تقارب 160 مليار ديال الدولار أي حوالي 1600 مليار ديال الدولار (المقصود: الدرهم) في هاذ (la période) اللي تكلمت عليها بين 2022 و2026، لفائدة 1600 مليار درهم لفائدة الاستثمار العمومي، وهاذ الارتفاع في الاستثمار العمومي هو وفاء بالالتزامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أنا اللي نبغي نأكد عليه أن هاذ المجموعات وهاذ الثقل لأن هذا ثقيل اللي اعطيناه للاستثمار العمومي ما عندو علاقة بشي أمور ظرفية ولا تظاهرات رياضية، بالرغم من الأهمية ديالها، وهذا توجه وإرادة حكومية للارتقاء بالإنسان المغربي، بالمساهمة ديالنا كحكومة في مغرب صاعد كما بغاه سيدنا الله ينصرو.

وما ننساوش أن هاذ الحكومة عندها كامل الاعتزاز أنها ساهمت بشكل واضح، تحت التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، في تراجع مستويات الفقر المتعدد الأبعاد من 11.9% سنة 2014 إلى 6.8% سنة 2024.

وبالموازاة مع هذا المجهود، واكبت الحكومة هاذ الدينامية بتحول عميق وتاريخي في حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، جات الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي باش تحسن النجاعة في الأداء والتدبير

السليم للمالية العمومية.

كما خلقت الحكومة دينامية جديدة لتعزيز الاستثمار العمومي، من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار، اللي كيشكل آلية مهمة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وهاذ الصندوق كيشتغل من خلال شراكات مع القطاع الخاص لتمويل البرامج الاستراتيجية الكبرى.

هاذ الشراكات ساهمت كذلك في عدد من المشاريع السيادية ديال بلادنا، من بينها مشاريع مرتبطة بتعزيز الأمن المائي، السيادة الطاقية، بشراكة مع عدد من المقاولات والمؤسسات العمومية، بكلفة كانت هي 130 مليار ديال الدرهم.

وفي نفس الوقت أطلقنا صناديق لدعم المقاولات الناشئة بتمويلات فاقت 6 ديال المليار ديال الدرهم، إضافة إلى قروض لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة بقيمة 368 مليون درهم اللي غادي تمكن من خلق حوالي 1900 منصب شغل لفائدة الشباب.

الحديث عن الاستثمار العمومي يقودنا مباشرة إلى الحديث عن البنيات التحتية لأن المسار التنموي اللي كيقودو سيدنا، الله ينصرو، كيتطلب بنية تحتية متطورة كتستجب لطموحات المغرب الصاعد.

ثانيا، أردنا أن تكون البنية التحتية رافعة استراتيجية لضمان العدالة المجالية بين مختلف جهات المملكة، واليوم نطرح سؤال مركزي: هل نجحت الحكومة في تنزيل هذه الرؤية؟

عندما نتحدث عن البنية التحتية في المغرب، تنتحدثو على مكانة متميزة لبلادنا على الصعيد القاري والإقليمي، المغرب تيحتل الرتبة الأولى في القارة الإفريقية من حيث تطور البنيات التحتية، وخصنا نكونو (fiers) وفق عدد من المؤشرات الإفريقية للحكامة والتنمية.

كما نتحدث عن ميناء طنجة المتوسط اللي أصبح اليوم أول ميناء في البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، وهاذ البنية التحتية ما جاتش من فراغ، بل هي مسار تراكمي، تقوده الرؤية الملكية منذ سنوات طويلة في عدد من القطاعات.

وأنتم، السيدات والسادة المستشارون، تتلمسو ذلك في التطور اللي تتشهدو العديد من المناطق خلال السنوات الماضية، فخلال 26 سنة تم بذل مجهود كبير لتطورات البنية التحتية والرفع من المستوى ديالها:

- انتقلنا في الطرق السيارة إلى أكثر من 1800 كيلومتر؛

- تطوير ما يزيد من 58.000 كيلومتر من الطرق بجودة عالية؛

- إنشاء 2300 كيلومتر من السكك الحديدية، منها 200 كيلومتر في القطار فائق السرعة (TGV[9])، واللي بالمناسبة الحكومة عندها اليوم التصور متكامل للخط معلوم راه هو (en cours d'exécution) ديال مراكش وإن شاء الله من بعد مراكش لأكادير؛

- توفر المملكة على 25 مطار دولي، موزعة على مختلف الجهات، واحنا خدامين على توسيع الطاقة الاستيعابية للمطارات، احنا اليوم وصلنا لـ 36 مليون اللي قلت البارح، وإن شاء الله 2030 خصنا نخدمو باش يكون نقدرو نستقبلو 80 مليون ديال المسافرين؛

- 43 ميناء حاليا بمعايير عالية وعالمية على وجه الخصوص، الناظور غرب المتوسط، اللي التكلفة ديالو 11 مليار ديال الدرهم، والميناء الأطلسي الداخلة بـ 13 مليار ديال الدرهم، اللي هما في طور الإنجاز وغادين بواحد السرعة اللي زدنا فيها إن شاء الله، باش يوجدو في أقرب وقت؛

- 154 سد كبير بسعة إجمالية تصل إلى حوالي 20 مليار متر مكعب، مع تطوير البنية التحتية المائية المرتبطة أساسا في الربط بين الأحواض المائية: حوض سبو وأبي رقراق وكذلك دار خروفة بواد المخازن؛

- وتم كذلك الاتجاه إلى مجال تحلية ماء البحر من خلال إنجاز واحد العدد كبير ديال المحطات.

هذي إنجازات حقيقية ملموسة اللي جات في واحد النطاق اللي هو تراكمي، ساهمنا فيها احنا كحكومة جميعا في إطار بناء مغرب الاستراتيجيات الكبرى، مغرب التظاهرات العالمية والرهانات الدولية.

وفي هاذ السياق، جعلت الحكومة من البنية التحتية رافعة لتقليص الفوارق الاجتماعية والرفع من كل مظاهر الهشاشة والإقصاء في عدد من المناطق.

فخلال هاذ الولاية ركزت الحكومة على تطوير البنية التحتية على المجالات المرتبطة مباشرة مع الحياة ديال المواطنين، بحال مثلا تطوير المنظومة الصحية عبر 177 مستشفى وأكثر من 3100 مؤسسة للرعاية الصحية، وكذلك ما يقارب 12.000 مؤسسة تعليمية، منها 758 مؤسسة أحدثت خلال هذه الولاية، فيها 474 مؤسسة في العالم القروي، وزيد افتتاح 9 ديال المدن ديال المهن والكفاءات و62 مؤسسة جماعية.

وكذلك أنهينا البرنامج بشكل جد إيجابي ديال تقليص الفوارق الاجتماعية، وكانت الحكومة في الموعد من أجل مواصلة هاذ الورش اللي كيحظى بمكانة خاصة عند صاحب الجلالة الله ينصرو، هو ورش لا يمكن التهاون فيه ولا القبول بأي تقصير.

بعض النتائج:

- أكثر من 20 ألف كيلومتر من الطرق القروية؛

- 222 منشأة فنية؛

- تنفيذ ما يزيد عن 4800 عملية ديال بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية؛

- 1700 تدخل يتعلق بالبناء والتوسعة والتأهيل؛

[9] **T**rain à **G**rande **V**itesse.

- مد أكثر من 1100 كيلومتر من الشبكة الكهربائية، و1000 كيلومتر من الشبكة ديال الماء الصالح للشرب؛

- زيد عليه النقل المدرسي والإسعاف وملاعب القرب.

هاذ الشي كلو دخل في إطار المشاريع اللي جات ديال (PDTI[10]) (développement territorial) اللي اعطى.. ودور الطالبات كذلك اللي اعطى حقيقة واحد النفس اللي هو كان جد إيجابي، والإخوان اللي كاينين فـ (les communes) راه شافو بشيء إيجابي كيفاش تطورات الأمور.

واليوم احنا أمام مرحلة جديدة، مرحلة وضع أسسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

أكد جلالة الملك في خطاب العرش بكل وضوح وحزم "**حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية**".

هذا مشروع ملكي طموح ومستقبلي ومسؤولية ديالنا جميعا هو الإنجاح ديالو، فمشروع التنمية الترابية المندمجة لا يمكن تأجيل التنزيل ديالو، ولهذا شرعنا في الحكومة في إطار قانون المالية ديال 2026 باش درنا واحد 2.8 مليار ديال الدرهم لتسريع تنفيذ المخططات الترابية.

وكذلك كيواصلو السادة الولاة والعمال النقاش والتشاور مع مختلف الفاعلين الترابيين من أجل بلورة أرضية حقيقية ورؤية واضحة كتحترم الخصوصيات والتحديات الترابية لكل جهة وكل إقليم.

ونحن نعول كثيرا كنعولو بزاف على المنتخبين والفاعلين المحليين من أجل الانخراط في هذا المشروع الملكي، ويلعبو الدور ديالهم كامل في تدبير الوساطة المحلية وتقريب الخدمات من المواطنين داخل المجالات الترابية، باش جميع المواطنين يوصلهم عائد المجهودات التنموية الكبيرة اللي كتقوم بها الدولة.

المنتخبين من الضروري يكونو هوما النواة الحقيقية للتنمية الترابية ولسياسة القرب وإنتاج الحلول الممكنة في مجال الخدمات والتدبير المستدام للموارد المائية وخلق فرص جديدة للتشغيل الترابي لفائدة الشباب.

واللي نبغي نأكد عليه هو أن هاذ المشروع الوطني الاستراتيجي هو مشروع ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، ما يمكنش لينا نعزلوه على الورش الملكي ديال الدولة الاجتماعية، لأن هاذ المشروع هو تعبير ملكي واضح على استمرار المغرب الصاعد، مغرب الكرامة والمساواة بين جميع المغاربة واللي غادي تكون فيه الجهات هي الواجهة الحقيقية لمواجهة التحديات والتقليص من التفاوتات.

لذلك، خصنا نكونو فالموعد كفاعلين وطنيين وجهويين ومحليين، وما يكونش هاذ الموضوع ديال بعض المزايدات، هذا موضوع ديال الزمن الاستراتيجي اللي فيه امتداد ديال 8 سنين وآليات الحكامة ديالو واضحة كيف ما جات فالمجلس الوزاري الأخير اللي ترأسو سيدنا الله ينصرو، واللي اعطات بالفعل الحكمة المتبصرة دور مهم للمنتخبين أو الجهات في تدبير هذا الورش الوطني.

كذلك، نتكلمو في نفس السياق، على مسار الجهوية المتقدمة، الحكومة عندها نظرة جديدة للجهوية، كاين مشروع وطني كبير، رؤية ديال الحكومة الجهوية كتشوفو جزء لا يتجزأ من الرؤية الشاملة للدولة الاجتماعية.

وبالتالي يجعل من الجهوية مسار لتقليص الفوارق المجالية لخدمة الأسر المغربية، وكذلك لترسيخ المغرب الصاعد، ولهذا كان من الضروري توفير كل الشروط اللازمة لتنزيل هذا المشروع، استكمال الأرضية القانونية والتنظيمية والرفع من الإيرادات الضريبية والرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للجهات بحوالي 12 مليار ديال الدرهم سنويا بفعل المجهودات الملكية السامية والمكانة ديال المجالات الترابية عند صاحب الجلالة، الله ينصرو، والمشروع ديال القانون اللي داز في (Conseil des ministres) ها هو غيقرب يوصل عندكم إن شاء الله.

كما واكبت الحكومة البرامج ديال التنمية الجهوية (les PDR[11]) على 10 ديال المخططات اللي تم التأشير عليها، وهي سائرة في العمل ديالها.

وفي المستقبل سنشكل هاذ (les PDR) وهاذ (les engagements) وهاذ النظام الجديد اللي غادي يكون رهانات وطنية كبرى منها رهان ديال الإجهاد المائي، التنمية الفلاحية والقروية، رهان التنمية الحضرية والقروية، رهان تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، رهان تكوين الكفاءات والنخب الجهوية القادرة على رفع تحديات المستقبل.

وفي هاذ الإطار، احنا مطالبون بتقوية أدوار المنتخبين وهم الأقرب إلى قضايا التنمية الحقيقية والأقدر على فهم الإشكالات الترابية والتفاعل مع مختلف الفاعلين والسلطات الترابية، وفي هاذ الإطار، وباش نعطيو صورة مثالية وإيجابية على بلادنا، الحكومة مواكبة لفعاليات احتضان المغرب، واكبت المغرب ديال كأس إفريقيا، وقمنا بتأهيل جميع المدن المستضيفة لهاذ التظاهرة وخصصت من (le budget de l'Etat)اللي مشى لـ (les régions) اللي كان فيهم (la coupe du monde)، 6 دالمليار ديال الدرهم، فإن الديمقراطية المحلية لكي تكون فعالة وتحقق نتائج ملموس يجب أن تواكبها إدارة قوية، تتوفر على هامش كافي لاتخاذ القرار الحق حتى تتمكن من تسريع وتيرة التنمية.

نجاح الأوراش الوطنية على المستوى الوطني والترابي يقتضي توفير كل مقومات الاستمرارية والمسؤولية وتعزيز الثقة، ومن أهم مفاتيح مواصلة تنزيل هاذ الأوراش الحرص على تبسيط المساطر والإجراءات

[10] **P**lan de **D**éveloppement **T**erritorial **I**ntégré.

[11] **P**rogramme de **D**éveloppement **R**égional.

الإدارية، وفي هاذ المجال واجهنا داخل الحكومة تحديان أساسيان:

الأول، ضرورة استعادة الثقة في شفافية ونجاعة الإدارة المغربية؛

ثانيا، التقليص من البيروقراطية من خلال تبسيط المساطر الإدارية.

تم نشر أكثر من 2700 قرار إداري على البوابة الوطنية "idarati" كتهم 120 إدارة عمومية وتحديد أجل معالجة ملفات الاستثمار في 30 يوما.

تحديد لائحة القرارات الإدارية اللي كتعتبر فيها السكوت بمثابة موافقة بعد انتهاء الآجلات القانونية.

كما وضعت الحكومة بصمتها كذلك في مجال تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، قمنا بتبسيط حوالي 22 مسطرة مرتبطة بالاستثمار، إضافة إلى تحسين الخدمات المقدمة عبر المنصة الرقمية (CRI Invest).

عممنا السنة الماضية المنصة الإلكترونية الخاصة بإحداث المقاولات على الصعيد الوطني وهي منصة سهلت عمليات إحداث المقاولات على صعيد جميع الإدارات والمؤسسات المعنية، واللي واكبناها بإصلاحات قانونية وتنظيمية مهمة حتى هاذي جبنا فيها (un décret)في مجال الإحداث الإلكتروني للمقاولات.

والنتائج ديالها جد مشجعة، بحيث أنه من نهار بدات المنصة تم إحداث أكثر من 12.000 على الصعيد الوطني، وتسجيل أكثر من 2400 مهني اللي استافد من الخدمات الإلكترونية ديال المنصة.

كما شملت إجراءات تبسيط عدد من الخدمات المرتبطة بقطاعات مختلفة بحال دابا اللي بغا يتسجل في التعليم الأولي، أصبح يتم بشكل إلكتروني لفائدة حوالي 600 ألف طفل في مدة ما تتجاوزش ساعة واحدة، وكذلك الخدمات المرتبطة بالسجل العدلي الالكتروني، اللي سهلت الحصول في هاذ الوثيقة وخفت الضغط على المحاكم.

بخصوص قطاع السياحة:

حضرات السيدات والسادة،

مرة أخرى نؤكد أن الحكومة تعاملت مع هاذ القطاع بمنطق استباقي واستراتيجي، لأن ملي جينا في بداية الولاية كان القطاع–كما قلت–كان مقفولا والرحلات الجوية متوقفة، كنا في (point zéro)، كان السؤال واش نقدرو نغامرو بدعم القطاع حتى واحد ما عرف المستقبل ديالو كيفاش غادي يكون.

وهنا كانت الشجاعة، اشتغلنا بمنطق استباقي باش نضمنو صمود القطاع بعد استئناف النشاط، وسط المنافسة القوية في السوق السياحية الدولية، خصنا 2 مليار ديال الدرهم كمساعدات (pour le redémarrage)، وتخصيص دعم مالي لفائدة المؤسسات السياحية، وكذلك درنا واحد الخارطة ديال الطريق برؤية استراتيجية طويلة المدى من 2023 إلى 2026، ووصلنا للنتائج اللي كان خصنا نوصلولها في 2026 وصلناها واقيلة في 2025 ولا 2024، إذن عامين قبل من (les délais).

وكذلك من البرامج اللي اعطات نتائج (Go Siyaha) اللي الهدف ديالو تقديم 1700 منحة لفائدة المقاولات السياحية، (Cap Hospitality) هو تأهيل أكثر من 220 وحدة فندقية.

كما قمنا بدعم عدد من المؤسسات السياحية، في مناطق مختلفة، خصوصا ورزازات، زاكورة، بقيمة بلغت 28 مليون ديال الدرهم من أصل 76 مليون درهم مخصصة لهاذ البرنامج، وزدنا قوينا وعززنا النقل الجوي.

وقعنا عقد برنامج مع (la RAM[12])، يعني الخطوط الملكية المغربية، واللي مكن من تطوير الأسطول الجوي ديالنا بـ 50 طائرة في 2023، من 50 طائرة إلى 63 طائرة حاليا، وتتعرفو بأن النهار اللي دخلنا هاذ الحكومة، لقينا بأنه كانت شي أزمة، كانت الأزمة وهذا وتباعو واحد ما عقلتشاي واش 10 ولا 6 ديال الطائرات، الآن احنا(on est dans la reconstruction de la flotte) وصلنا لـ 63 طائرة، الهدف هو في 2027 إن شاء الله نوصلو لـ 88 طائرة وكون شتو العدد ديال (les lignes) والمجهودات اللي تتقوم بها (Royal Air Maroc) باش تمشي مع الزبناء ديالها.

وكاين كذلك واحد العملية خلاتنا نفتحو أكثر من 20 خط جوي لعدد من الوجهات السياحية والعواصم العالمية الكبرى، وهذا راه ساهم بواحد الشيء كبير في هذاك العملية ديال 20 مليون ديال السائح اللي وصلنا لها.

تعاقدنا مع 36 شركة طيران بميزانية تتقدر بـ 2 مليار ديال الدرهم، وفرو لنا 30 مليون مقعد جوي، واعطاونا (en plus) ديال هاذ الشي اللي قلت لكم ديال 20 خط جوي دولي اعطاونا كذلك إطلاق 11 خط جوي داخلي بين المدن المغربية، وأكثر من 290 خط دولي اللي في المجموع.

في نفس الوقت، كان ضروري إعادة النظر في التكوين السياحي وتأهيل الموارد البشرية، أطلقنا برنامج "كفاءة" اللي استافد منو أكثر من 1100 شخص، و5000 مستفيد إضافي في طور المصادقة، وكاين التكوين المستمر ديال العاملين في الفنادق، وكما تم إطلاق شعب جديدة في التعليم العالي مرتبطة بالسياحة والفندقة لتعزيز الموارد البشرية المؤهلة بالقطاع.

كل هاذ الإجراءات، إضافة إلى التعبئة الحكومية والحضور القوي للمغرب فعدد من التظاهرات القارية والعالمية، خصوصا كأس العالم في قطر، كأس إفريقيا، ساهمت في تعزيز جاذبية بلادنا كوجهة سياحية.

واليوم، ولأول مرة في التاريخ، قدر المغرب يوصل لحوالي 20 مليون سائح، مع عائدات سياحية مهمة تجاوزت 15 مليار ديال الدولار، أي ما

[12] **R**oyal **A**ir **M**aroc.

يقارب تقريبا 124 مليار ديال الدرهم.

هذا إنجاز مهم، كيأكد أن السياحة المغربية دخلت مرحلة جديدة من النمو أو التنافسية على المستوى القاري والدولي، وأنا متيقن بأنه النتائج اللي غادي تجي إلى آخر شهر أبريل غادي تكون حتى هي نتائج في مستوى اللي هو كبير.

نتكلمو شوية على الصناعة التقليدية والاقتصاد، أنا حاولت نجيب(les secteurs) اللي كيهمو بالخصوص (la deuxième chambre) ديالكم المحترمة، إذن كنهضرو اليوم على حوالي 2.5 مليون حرفي وحرفية فبلادنا، اللي هوما عندهم وزن اقتصادي واجتماعي، وحققو خلال السنوات الأخيرة أرقاما اللي هي جد مهمة.

اليوم الصادرات ديال الصناعة التقليدية وصلت إلى حوالي مليار ديال الدرهم، بمعدل نمو سنوي كيقارب 7.4%، كما استفادت 660 ألف مهني من الحماية الاجتماعية، يعني تم تسجيل أكثر من 440 ألف حرفي وحرفية في السجل الوطني للصناعة التقليدية.

إذن السيد الوزير، راه قامو بواحد العدد ديال الأنشطة مثلا فـ 2024 تم تنظيم أكثر من 70 معرض محلي ودولي، استقبل 2.5 مليون ديال الزائر وجاب واحد رقم معاملات اللي هم جد مهم.

واليوم، هاذ القطاع الواعد وصل إلى حوالي 1.2 مليار ديال الدرهم من الصادرات، ويوفر الشغل لما يقرب 20% من اليد العاملة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

اللي بغيت نأكد عليه في ختام هاذ المناقشة، هو أن السياسة عمرها ما كانت عندنا مجرد خطاب ولا منافسة على الشعارات، ولكنها كانت دائما هي تحمل المسؤولية والصبر على صعوبة القرار والقدرة باش نبقاو واقفين مع المغاربة، خاصة فاللحظات الصعبة.

من نهار تحملنا هاذ الأمانة بتعيين من طرف سيدنا، الله ينصرو، كنا عارفين أن الطريق ما غاديش تكون سهلة، وبلي الإصلاح الحقيقي كيتطلب الجرأة فالقرار والصبر فالتنفيذ والوضوح مع المواطنين.

ولهاذ الشي اخترنا نردو على بعض المغالطات ماشي بالجدل، بالمعقول، ونواجهو التشكيك ماشي بالكلام بالإنجازات، حيث كنا كنآمنو بلي اللي كيهم المواطن هو المنجزات، ماشي الكلام، وإذا كانت هاذ التجربة علمتني شي حاجة، فإنها علمتنا خدمة الوطن، أن خدمة الوطن ما تكونش ديما سهلة، ولكن فخطابنا ديما واضحة.

كنا واعيين بأن خصنا نكونو فمستوى الثقة ونخدمو بصدق ونحافظو على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ونفتحو آفاق جديدة للمستقبل، لأن في النهاية، تاريخ الحكومات كيحكم عليه اللي كيبقى ماشي اللي كيتقال، اللي كيبقى هو أشنو تدار لهاذ الوطن، كيفاش تحسنت الحياة ديال الناس، كيفاش تعززت الثقة بين الدولة والمواطنين، واحنا ما عندنا حتى اختيار آخر إلا نكونو ديما فصف المصلحة العليا للوطن، ونخليو التنمية هي الطريق الوحيد اللي كنمارسو به السياسة، حيث السياسة إيلا ما خدمتش التنمية راه ما عندها حتى معنى.

حتى لآخر يوم في هاذ الولاية، غنبقاو متشبثين بالتوجيهات السامية ديال سيدنا الله ينصرو، اللي تتخلي مصلحة المواطن فوق كل اعتبار، وترسخ مغرب التنمية والعدالة وتكافؤ الفرص، واحنا متيقنين أن التاريخ ما تيتكتبش بالشعارات، لكن تيسجل القرارات الشجاعة وبالإصلاحات التي تتبدل حياة الناس، والتاريخ هو اللي غادي ينصفنا، قلتها السيد المستشار المحترم، التاريخ هو اللي غادي ينصفنا.

وبهاذ القناعة غنبقاو مواصلين في هاذ الطريق والممارسة السياسية دائما غنحافظو عليها بالأخلاق وباحترام المؤسسات والشركاء، غادي نخدمو بصدق ونتحملو المسؤولية كما تطلبتها المرحلة، ونبقاو وفيين لثقة المغاربة وفيين لهاذ الوطن.

أشكر الحكومة على مساندتها في هاذ (les étapes) كلو اللي دوزنا ديال المرحلة ديال (Bilan)، وكذلك أشكرهم على العمل والتفاني والمعقول اللي قامو به هاذ 5 السنوات كلها، شكرا لهم.

أشكر الأغلبية على احترام ميثاق الأغلبية وعلى الدعم ديالهم للحكومة والمواصلة ديال العمل.

أشكر السادة المستشارين، دائما كنت تنستافد من الجلسات اللي تنجي عندكم من المداخلات ديالكم، تنشكركم واحد بواحد، معارضة وأغلبية، على كل ما قدمتوه.

وبغيت فقط نعاود نفكر بأنه (les retraités) راه درنا لهم (une revalorisation) ديال 5%، والحكومات الجاية ما زال تزيد تهلا فيهم إن شاء الله، وبأن حيدنا لهم الضريبة اللي كانت على الدخل، وبأنه البارح كنا تنتكلمو على (l'inflation) هاذ الصباح هو خرج (le chiffre) ديال(l'HCP[13]) يعني إلى آخر مارس التضخم هو 0.9% رغم كل التطورات، ولكن احنا راه ما ناعسينش، احنا تندفعو اليوم بالناس ديال (les éleveurs)، المربيين، الكسابة باش ياخذو يعني الغنمي ديالهم وياخذو الأكباش ديالهم ويديوهم للأسواق، راه ما عندهوم ما يتسناو، لأنه الناس اللي جاو وعندهم (les commissions)اخذاو، يعني أعطاوهم بأنه صافي عندهم تحسبو، إذن ما غادي يرجع عندهم حتى واحد من بعد.

إذن غير يتجهو للأسواق، لأنه السادة الكسابة راه ما شي معقول أنه يكون اليوم إيلا جمعتي كولشي 30 أو لا واحد 40 مليون وباقيين مخليين عندكم ذاك الشي وبأثمنة فهاذ المستوى، راه المواطن بغا أثمنة اللي هي معقولة، خصكم تقومو بواجبكم، لأنه هاذ 13 دالمليار ديال الدرهم اللي تعطات، وهاذ الإمكانيات اللي تعطات راه تعطات لكم انتوما الكسابة، وما تخليوش هاذ الشي في يد الشناقة، عندكم مسؤولية أمام صاحب

[13] **H**aut-**C**ommissariat au **P**lan.

الجلالة، أمام الوطن، أمام الحكومة أنكم تلعبو الدور ديالكم باش اللحم يوصل للمواطن، وغادي يوصل عندهم أنتوما غادي تشوفو، لأنهم تيفهو دغيا، فهموها.

البارح راه شرحت لهم زعما اللي بغا يتعطل غير يتعطل الثمن غادي يطيح، غادي يطيح، لأنه كاين (l'offre) أنا عارف، أنا راه كنت وزير الفلاحة 15 عام وعارف بأنه هاذ الشي غادي يوقع، إذن اللهم ينوضو يديرو العمل ديالهم.

وبعض المنتوجات الفلاحية ما بغيتش أنا ندخل في.. راه كاين واحد العدد اللي (fin de cycle) ديالها، آخر المطاف ديال المسار ديال (la production) ديال الإنتاج، ديال سوس مثلا، اللي تيسالي سوس تتبقى واحد الوقت قبل ما تبدا دكالة وتبدا الغرب وتبدا..

إذن احنا في هاذ الحالة أنه إن شاء الله من هنا واحد 10 أيام ولا 15 يوم غادي تشوفو بأنه يطلع الإنتاج في جهة أخرى، وبعض المنتوجات راه سالات (la saison) ديالها ما تبقاوش تصقصيو عليها، كاين أنواع أخرى بحالها، أنا نقول ليكم، هضرتو على البصلة، البصلة الخضارية ماشي بهذاك الثمن دابا اليوم لأن طلعات، وزعما راه وجدات فالسوق ما تمشيوش لشي وحدة اللي سلات وتبقاو وتتكلمو على الثمن ديالها، والسياسيين كيديرو لينا بها السياسة، باش نكونو واضحين.

فلهذا نحن مع المواطن، الحكومة غادي تحارب (l'inflation) وغتبقى متبعاها إن شاء الله، لأن عندنا سنة طيبة، سنة مزيانة ديال الأمطار واللي غدي تعطيتنا سنة فلاحية.. 90 مليون ديال القنطار هذا شيء جد إيجابي، بالنسبة لـ (le moral) ديال الناس فالبادية، واحنا غادي نتابعو، لأن الآن الدور هو الدور ديال الفلاحة والدور ديال الكسابة أنهم يقومو بالواجب ديالهم ويوصلو المنتوج للثمن اللي يصلاح للمغاربة واللي بغاوه المغاربة.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

شكرا لمساهمتكم جميعا.

رفعت الجلسة.